



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



منظمة
الصحة العالمية



برنامج الأغذية
العالمي



2022

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية

التجارة كعامل تمكين
للأمن الغذائي
والتغذية

القياس المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والإسكوا. 2023. الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية. التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية. القاهرة.

<https://doi.org/10.4060/cc4773ar>

أن الأوصاف المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد فيه لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات اختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل مما لم يرد ذكره. كما إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-137748-2

© منظمة الأغذية والزراعة، 2023



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنف متاح بموجب ترخيص: the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 3.0 IGO (licence (CC BY-NC-SA 3.0 IGO); <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/legalcode>).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل وإعادة توزيعه وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي إشارة بأن المنظمة تتركي أي منظمة أو منتجات أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نفسه أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن الترجمة بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: «لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبالتالي فإن المنظمة غير مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة.»

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص والتي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها بقواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول والأشكال والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات والحقوق والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

صورة الغلاف © منظمة الأغذية والزراعة / بيدرو كوستا غوميز

مصر. شخص يبيع الخيار في القاهرة/مصر.

2022

الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية

التجارة كعامل تمكين
للأمن الغذائي
والتغذية

المحتويات

ix	تمهيد
xi	شكر وتقدير
xii	ملخص تنفيذي
	الجزء الأول
1	إحصائيات واتجاهات
	الفصل الأول
	المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني: كفاية تمتع الجميع بالأمن الغذائي ونظم غذائية صحية
2	1.1 انتشار نقص التغذية
3	1.2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بناءً على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي
8	
	الفصل الثاني
	المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني: القضاء على جميع أشكال سوء التغذية
16	2.1 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة
17	2.2 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة
19	2.3 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة
22	2.4 انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً
24	
	الفصل الثالث
	مؤشرات التغذية الإضافية لجمعية الصحة العالمية
28	3.1 انتشار السمنة لدى البالغين
29	3.2 معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الستة أشهر الأولى من العمر
31	3.3 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة
32	
	الفصل الرابع
	القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي
34	
	الجزء الثاني
	التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية
39	
	الفصل الخامس
	تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية
42	5.1 تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية
44	

- 48 5.2. تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية وسياسات الاستجابة
- 51 5.3. تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
- 56 5.4. التحديات المتصلة بالتغذية في المنطقة العربية والحاجة إلى تبني نهج نظم الأغذية الزراعية
- 59 5.5. الحاجة والأساس المنطقي لإجراء مفاضلات في نظم المنتجات الزراعية
- 61 5.6. تحديد المفاضلات الرئيسية لضمان الأمن الغذائي والتغذية

الفصل السادس

- 64 **الوضع الإقليمي لإنتاج وإمدادات وتجارة الغذاء**
- 66 6.1. إنتاج الغذاء
- 69 6.2. الإمدادات الغذائية
- 72 6.3. تجارة الأغذية الزراعية
- 79 6.4. الاعتماد على الاستيراد وخطر الانكشاف على الصدمات

الفصل السابع

- 90 **دور التجارة في تعزيز الأمن الغذائي**
- 91 7.1. التجارة بوصفها أداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- 99 7.2. تطور السياسات والأطر التنظيمية الرابطة بين الأمن الغذائي والتجارة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الفصل الثامن

- 108 **استنتاجات السياسات الموصى بها**

114 المراجع

المرفقات

- 120 مرفق 1: جداول البيانات - الجزء الأول
- 133 مرفق 2: التعريفات - الجزء الأول
- 137 مرفق 3: مذكرات - الجزء الأول
- 139 مرفق 4: التصنيفات الفرعية للبلدان حسب مستوى الدخل الجزء الأول
- 140 مرفق 5: إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه في المنطقة العربية (2010-2020)
- 143 مرفق 6: متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية وإمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية
- 153 مرفق 7: بيانات وإحصاءات الواردات والصادرات
- 160 مرفق 8: معدلات الاعتماد على الواردات وتنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين للمجموعات الغذائية الرئيسية الأربع

الملفات

- 166 ملحق 1: نظرة عامة على التنمية على المستوى القطري والأولويات الوطنية ذات الصلة بالتجارة والأمن الغذائي
- 180 ملحق 2: دراسات حالة قُطرية

الجدول

- 1 انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) 5
- 2 عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين) 8
- 3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية) 11
- 4 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (بالملايين) 13
- 5 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد (بالملايين) 15
- 6 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 18
- 7 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 20
- 8 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 23
- 9 انتشار انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (نسبة مئوية) 25
- 10 انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية) 30
- 11 انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) 31
- 12 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية) 33
- 13 الأراضي الصالحة للزراعة (نسبتها من إجمالي مساحة كل بلد) 48
- 14 سياسات الاستجابة الرئيسية لجائحة كوفيد-19 وأثرها على الأسواق والتجارة 50
- 15 مؤشر مرونة المصادر الغذائية لأطنان من الفاكهة والخضروات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2016-2018 86
- 16 الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المحتملة للتجارة على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي 94
- 17 تصنيف التدابير غير التعريفية الخاص بفريق الدعم متعدد الوكالات 105
- 18 عدد التدابير غير التعريفية تحت مختلف التصنيفات 106
- 19 انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) 120
- 20 عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين) 121
- 21 انتشار انعدام الأمن الغذائي (نسبة مئوية) 122
- 22 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي (بالملايين) 123
- 23 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 124
- 24 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 125
- 25 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 126
- 26 انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (نسبة مئوية) 127
- 27 انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية) 128
- 28 انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) 129
- 29 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية) 130
- 30 القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي 131
- 31 تكلفة نظام غذائي صحي (بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم) 132
- 32 إنتاج الحبوب في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010-2020) 140
- 33 إنتاج الخضروات في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010-2020) 141

142	34	إنتاج الفواكه في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010-2020)
143	35	متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (نسبة مئوية، متوسط ثلاث سنوات)
144	36	إجمالي الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
145	37	الإمدادات الغذائية من الفواكه (بما في ذلك البطيخ بأنواعه) في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
146	38	الإمدادات الغذائية من الخضروات في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
147	39	الإمدادات الغذائية من الحبوب في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
148	40	الإمدادات الغذائية من السكر والشراب والعسل في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
149	41	الإمدادات الغذائية من الحليب ومنتجاته (باستثناء الزبدة) في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
150	42	الإمدادات الغذائية من منتجات اللحوم الكاملة في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
151	43	الإمدادات الغذائية من الجذور والدرنات في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
152	44	الإمدادات الغذائية من الزيوت والدهون الحيوانية في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
153	45	واردات الحبوب في المنطقة العربية (بالطن)
154	46	صادرات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن)
155	47	واردات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن)
156	48	صادرات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن)
157	49	واردات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن)
158	50	صادرات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن)
159	51	واردات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن)
162	52	قائمة المواد الفردية المدرجة في المجموعات الغذائية الأربع
163	53	معدل الاعتماد على استيراد الحبوب (نسبة مئوية) (متوسط 3 سنوات)

الأشكال

- 1 انتشار نقص التغذية في العالم والدول العربية، وعدد من عانوا من نقص التغذية في الدول العربية
- 2 انتشار نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 3 انتشار نقص التغذية في الدول العربية
- 4 عدد من عانوا من نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 5 انتشار انعدام الأمن الغذائي حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 6 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الدول العربية
- 7 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 8 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 9 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 10 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية (2020)
- 11 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (2020)
- 12 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (بيانات آخر سنة)
- 13 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 14 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية
- 15 انتشار انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 16 انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) في البلدان العربية
- 17 انتشار السمنة بين البالغين حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية
- 18 انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية
- 19 انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) في البلدان العربية (بيانات آخر سنة)
- 20 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في البلدان العربية
- 21 نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي في البلدان العربية
- 22 قيمة صافي الواردات الغذائية للفرد في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بما في ذلك المنتجات المصنعة)
- 23 حصة الواردات من إجمالي الاستهلاك (نسبة مئوية)
- 24 الأراضي الصالحة للزراعة (2020)
- 25 عدد السكان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2010-2021 (بالمليون)
- 26 الاعتماد على استيراد القمح، المستوردين الصافين، 2021 (نسبة مئوية)
- 27 النسبة المئوية لواردات الأسمدة النيتروجينية من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد (متوسط 2018-2020)

52	28	النسبة المئوية للواردات من أسمدة اليوتاس من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد (متوسط 2010-2021)
66	29	قيمة الإنتاج الإجمالي العالمي للمحاصيل حسب المجموعة السلعية (مليار دولار أمريكي)
67	30	إجمالي إنتاج الحبوب (مليون طن)
68	31	أكبر خمسة منتجين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
71	32	إمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)
73	33	صافي التجارة الزراعية لبلدان مختارة في العالم (مليار دولار أمريكي، متوسط القيمة في 2018-2020)
74	34	أكبر خمسة مستوردين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
75	35	أكبر خمسة مصدرين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
75	36	أكبر خمسة مستوردين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
76	37	أكبر خمسة مصدرين للخضار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
77	38	أكبر خمسة مستوردين للخضار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
78	39	أكبر خمسة مصدرين للحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
78	40	أكبر خمسة مستوردين للحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)
82	41	نسب الاعتماد على الواردات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2017-2019 (سعات حرارية، الحصة)
83	42	صافي الواردات من السعات الحرارية للفرد سنوياً (بالملايين)
85	43	الاعتماد على الواردات والاعتماد على عدد محدود من الموردين في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بمقياس السعات الحرارية)
89	44	نسبة الاعتماد على الواردات (المحور الصادي) والاعتماد على عدد محدود من الموردين (المحور السيني) وصافي حصة الفرد من الواردات (الدوائر)
93	45	المسارات بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية
96	46	العلاقة بين الإجهاد المائي وصافي الحالة التجارية، 2018 و2019
102	47	المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية (نسبة مئوية) التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية المستوردة (2010-2019 للأردن 2010-2020 للمملكة العربية السعودية)
102	48	المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية المستوردة والاتجاه الخطي له (2017-2019 للأردن 2010-2020 للمملكة العربية السعودية)
106	49	العدد الإجمالي للتدابير غير التعريفية المفروضة على تجارة الأغذية حسب البلدان في المنطقة العربية
164	50	الاعتماد على الواردات والواردات للفرد في أربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017-2019)
165	51	مقاييس الاعتماد على عدد محدود من الموردين لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017-2019)

تمهيد

يسلط تقرير «نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لعام 2022» الضوء على مستوى التقدم الذي أحرزته البلدان العربية صوب تحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بالإضافة إلى الأهداف العالمية لجمعية الصحة العالمية لعام 2025 بشأن التغذية.

يركز هذا الجزء من التقرير على الاتجاهات والإحصائيات المرصودة في المجالات المذكورة أعلاه، بينما سيسلط الجزء الثاني منه الضوء على دور التجارة في تحقيق الأمن الغذائي.

وعلى غرار السنوات السابقة، تُظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أن الدول العربية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في سعيها نحو تحقيق المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني بشأن «كفالة حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي وميسور التكلفة»، والمقصد الثاني للهدف نفسه بشأن «إنهاء جميع أشكال سوء التغذية».

وفقاً لتقديرات عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 54 3 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وهذا يعني زيادة بنسبة 55 في المائة عن الأرقام المسجلة في عام 2010، أي قبل أن تعصف بالمنطقة هزات كبرى ناجمة عن موجة النزاعات والثورات الشعبية. وأدت جائحة كوفيد-19 التي ضربت المنطقة في عام 2019، إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وكذلك على البلدان التي تعاني أصلاً من نزاعات.

كما واصلت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منحناها التصاعدي، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154 3 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 11 6 مليون شخص عن عام 2020. وارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي بشكل مطرد منذ عام 2014، إذ قُدِّرَت نسبة الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 بنحو 34.7 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، وكانوا غير قادرين على تأمين ما يكفيهم من الغذاء المغذي في أغلب الأحيان. كما يقدر عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2021 بنحو 53 9 مليون شخص، بزيادة قدرها 5 ملايين عن العام السابق.

في ضوء ما تقدم، من غير المرجح أن تنجح المنطقة في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع بحلول عام 2030. وما يزيد الأمور سوءاً هو وجود العديد من التحديات التي تشمل تغير المناخ والنزاعات والكوارث ومشاكل هيكلية مثل الفقر وعدم المساواة. وما قد يزيد الطين بلة هي التحديات الناشئة مؤخراً والمتصلة بالاضطرابات الحاصلة في سلاسل الإمداد الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء.

وللتصدي للتحديات المذكورة أعلاه والعودة إلى المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف الغذاء والتغذية، يتعين على بلدان المنطقة إحداث تحول في نظمها الغذائية والزراعية بحيث تكون أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود. ولا تألو المنظمة وغيرها من الشركاء جهداً لدعم الدول الأعضاء لتحقيق تلك الأهداف.

Ms. Corinne Fleischer

المدير الإقليمي للشرق الأوسط
وشمال أفريقيا، برنامج الأغذية
العالمي

دينا صالح

المدير الإقليمي للشرق الأدنى
وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى
وأوروبا

عبد الحكيم الواعر

المدير العام المساعد والممثل
الإقليمي لإقليم الشرق الأدنى
وشمال إفريقيا
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الدكتورة رولا دشتي

وكيل الأمين العام والأمين
التنفيذي
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

أديل خضر

المدير الإقليمي لمنطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
اليونيسيف

الدكتور أحمد المنظري

المدير الإقليمي لشرق المتوسط
منظمة الصحة العالمية

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير أحمد مختار من المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بدعم من تاماس فاتاي، وبإشراف عبد الحكيم الواعر. وقدم Jean-Marc Faurès مجموعة من المدخلات الأساسية للتقرير، وساهم فيه كذلك بينيش أمجد ومريم هدى وفاطمة إبراهيم وبهاء العرموطي ومنير البعمري. وتولت مريم حسنين مسؤولية الإشراف على عملية النشر. وقدمت أنغام عبد المجيد تصميم المحتوى.

وقدم كل من José Rosero و Marco Sánchez Cantillo و Máximo Torero Cullen من Moncayo من المقر الرئيسي للمنظمة الدعم من ناحية الهيكل العام للتقرير ومحتوياته. وتولى Olivier Lavagne d'Ortigue المسؤولية عن التصميم الجرافيكي للبيانات. وقدم كل من Hernán Muñoz وفراس ياسين و Olivier Lavagne d'Ortigue (من شعبة الإحصاءات بالمنظمة) و Valentina Pernechele و Valentina Conti و Cindy Holleman و Giovanni Carrasco Azzini (من قسم اقتصاديات الأغذية الزراعية بالمنظمة) تعليقات ومدخلات قيمة. كما ساهم في التقرير أيضاً كل من Jakob و Ekaterina Krivonos و Rauschendorfer (قسم التجارة والأسواق في المنظمة) وأحمد رزق (قسم الأغذية والتغذية في المنظمة) و José Valls Bedeau (قسم النظم الغذائية وسلامة الأغذية في المنظمة) ومي هاني (قسم التحول الريفي الشامل والمساواة بين الجنسين في المنظمة).

وبالنسبة للمنظمات الشريكة، ساهم التالية أسماؤهم في إعداد التقرير: Alessandra Garbero وأمين زروق و Grayson Sakos (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد))؛ ريم نجداوي و Fidele Byiringiro وأستل الجمال (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا))؛ Aashima Garg ووجدان مدني و Leonardo Menchini و Vrinda Mehra و Yoshito Kawakatsug (اليونيسف)؛ Siemon Hollema و Sabah Barigou و Kate و Eric Scanlong Newton (برنامج الأغذية العالمي)؛ وأيوب الجوالده ونشوى منصور و Asmus Hammerich (منظمة الصحة العالمية)؛ Denise Penello Rial (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)).

ملخص تنفيذي

يبحث هذا التقرير في حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا¹ ويناقش التقرير دور التجارة الدولية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية يبحث هذا التقرير في حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويناقش التقرير دور التجارة الدولية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في منطقة تعاني أصلاً من مجموعة من الصدمات الخارجية. فلقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن وجود نقاط ضعف في أنظمة الأغذية الزراعية وفاقمت من حالة عدم المساواة وأدت إلى زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية في العالم. وكانت المنطقة العربية بالفعل خارج المسار الصحيح المطلوب لتحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع وتحسين التغذية قبل تفشي الجائحة. كما بات النزاع الدائر في أوكرانيا يؤدي إلى مزيد من الاضطراب في سلاسل التوريد وزيادة أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة. ونظراً لأن المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الغذاء المستورد لتلبية متطلبات الأمن الغذائي، فقد أثرت هذه الأزمات على الدول العربية أكثر من غيرها من البلدان.

كشفت الجائحة والأزمة في أوكرانيا عن وجود العديد من نقاط الضعف في سلاسل الإمداد الغذائي العالمية. وعلى الرغم من أن التجارة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز تبنى أنماط غذائية صحية، وهو ما يترجم بطبيعة الحال إلى نتائج غذائية إيجابية، إلا أن الجوع وسوء التغذية وصلوا إلى مستويات حرجة حيث أعاقت هاتان الأزماتان إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية. وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ساهمت الزيادة في تكلفة المعاملات التجارية عبر الحدود، وزيادة التأخير بسبب حالة عدم اليقين بشأن العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الناجم عن اضطرابات سلسلة التوريد، في حالة من عدم الاستقرار التجاري، وبالنتيجة، في انعدام الأمن الغذائي. وسيطلب تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والأولوية الإقليمية الثانية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (توفير «الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع») اتخاذ إجراءات سريعة لتيسير التجارة في المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء في المنظمة. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- (1) توريد المستوردات الغذائية من مصادر متنوعة؛ (2) تعزيز مأمونية الأغذية وجودتها؛ (3) تقليل الفاقد من الأغذية على طول سلسلة القيمة؛ (4) تمكين سكان المنطقة الآخذ عددهم بالزيادة من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية؛ و(5) دفع التجارة للمساهمة في ضمان التغذية السليمة.

يأتي هذا التقرير في وقت حرج يتفاقم فيه عبء ثلاثي الأبعاد يتمثل بنقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن/ السمنة في المنطقة العربية. ففي عام 2021، بلغ عدد

¹ يسلط هذا التقرير الضوء على حالة الأمن الغذائي والتغذية في بلدان المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: الإمارات، الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا. في هذا التقرير، يتم استخدام منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمنطقة العربية بالتبادل.

الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 3 54 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. كما واصلت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منحناها التصاعدي، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 3 154 مليون شخص في عام 2021. علاوة على ذلك، فإن معدلات انتشار السمنة تتزايد باطراد في المنطقة منذ عام 2000، في الوقت الذي لا يستطيع فيه أكثر من نصف سكان المنطقة العربية تحمل كلفة تبني نمط غذائي صحي.

وفي ضوء ندرة الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والمياه وتغير المناخ وزيادة تواتر الظروف المناخية القاسية، فإن المنطقة غير قادرة إلى حد كبير على إطعام عدد متزايد من السكان بالأغذية المحلية ويجب عليها استيراد المنتجات الزراعية. إذ يتم استيراد أكثر من 50 في المائة من الأغذية المستهلكة في المنطقة العربية، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق في العالم المستوردة الصافية للغذاء. ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة معرضة بشكل متزايد للتأثر بالصدمات في أسواق السلع الأساسية الدولية. وهي تواجه حالة خطيرة من عدم اليقين في جانب العرض والطلب، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

كما تشير الدراسات إلى أن الإنتاجية الزراعية في المنطقة، والتي هي بالأصل منخفضة مقارنة بمناطق عدة حول العالم، لا تتماشى مع النمو السكاني المطرد. فعلى مدى العقد الماضي، كان متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية ضعف المتوسط العالمي تقريباً. وإلى جانب شح موارد المياه والأراضي وانخفاض الإنتاج المحلي الزراعي، أدى ارتفاع الطلب إلى زيادة نسبة الاعتماد على الواردات. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يواصل عدد السكان نموه، ستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والأسواق الدولية، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لواقعي السياسات.

يؤثر التفاوت الكبير في توزيع الدخل أيضاً على القدرة الكلية للسكان على تحمل تكاليف شراء أغذية مغذية. ونظراً لاعتماد المنطقة على استيراد السلع الأساسية، فإن العديد من البلدان معرضة للتأثر بأي اختلالات في الإمدادات وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون إمدادات المنتجات الغذائية وأسعارها غير مستقرة، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتغذية.

يُقيّم هذا التقرير مستوى الاعتماد على الاستيراد ويحدد مواطن الضعف في البلدان العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأربع مجموعات منتجات (الحبوب، والفواكه والخضروات، واللحوم، والبقول) والمجموعة الكلية للمجموعات الغذائية بالاستعانة بالمقاييس التالية: نسبة الاعتماد على الواردات؛ ومستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين. إذ يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل أي بلد عرضة للصدمات مثل التقلبات في بلد المنشأ أو تعطل طرق الإمداد. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل أكبر على الأغذية المستوردة تعتمد أيضاً على مجموعة أكثر تنوعاً من الموردين العالميين. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة للمنطقة بشكل عام، حيث تعتمد معظم البلدان بشكل كبير على استيراد الأغذية من عدد محدود من البلدان. وتحظى الدول الأعلى دخلاً في المنطقة، وهي الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بإمدادات غذائية متنوعة للغاية من حيث قنوات التوريد والسلع الغذائية، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى، وخاصة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والعراق وليبيا.

من منظور التغذية، أحد الاستنتاجات الأساسية للتقرير هو أن الواردات تسهم مساهمة كبيرة في تنوع المواد الغذائية المتاحة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفيما يخص الإمداد من الفاكهة والخضروات التي لا يتم إنتاجها بكميات كافية في المنطقة ولكنها ضرورية لتبني أنماط غذائية صحية ومغذية، تساهم الواردات بشكل كبير في تنوع الأغذية المتاحة للاستهلاك المحلي، وخاصة في الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات

العربية المتحدة. أما بالنسبة للإمدادات من اللحوم والبقول، تعتمد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل كبير على مجموعة محدودة من الموردين العالميين وتتفاوت فيما بينها تفاوتاً عالياً فيما يخص درجة اعتماد كل منها على الاستيراد. وبشكل عام، يعتبر نصيب الفرد من الواردات الصافية لهاتين المجموعتين صغيراً نسبياً. ومن وجهة نظر الأمن الغذائي، يمكن الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على الواردات والضعف أمام الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر الاستيراد من بلدان ومناطق ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخية متنوعة، فضلاً عن تكوين مخزون غذائي.

في الوقت الذي أصبحت فيه الروابط بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية مفهومة بشكل جيد، أصبح من المهم بشكل متزايد تحسين اتساق السياسات لأنه في معظم البلدان النامية، يتم وضع الأهداف الزراعية والأهداف المتعلقة بالتجارة عبر عمليات تفاوض وتنسيق منفصلة. لذلك، يجب تقييم التدخلات التي تهدف إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين الحالة التغذوية والصحية لسكان المنطقة بشكل شامل، مع مراعاة المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوخاة. ويحدد هذا التقرير المفاضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهامة للتدخلات السياسية المحددة التي تهدف إلى تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. أحد المجالات التي يجب أن تؤخذ فيها المفاضلات بعناية هو إعادة توجيه الإعانات الزراعية المحلية لتحقيق نتائج أفضل في مجالات التغذية والصحة والبيئة.

يختتم هذا التقرير ببعض التوصيات. في البلدان التي يكون فيها الإنتاج المحلي منخفضاً ولكن تأتي واراتها من مصادر متنوعة بشكل كبير، تقل احتمالية عدم الاستقرار التجاري وتحديات الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالتالي، ينبغي على واضعي السياسات العمل على ما يلي: (1) تقليل الحواجز التجارية وتسهيل التجارة بما في ذلك من خلال تبني التقنيات الرقمية ومواءمة التدابير غير التعريفية وتحسين الشفافية وتعزيز الحوكمة وتنسيق السياسات التجارية؛ (2) إنشاء مناطق تجارة حرة جديدة و/أو توسيع تغطية السلع والمنتجات للمناطق القائمة؛ (3) تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان والمجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تقطع التجارة والتنويع الاستراتيجي لسلة الواردات شوطاً طويلاً نحو تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي ودفع التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق خطة التنمية الطموحة المنصوص عليها في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع أشكالهما من خلال ضمان توفر كميات كافية من الأطعمة الآمنة والمغذية وبأسعار معقولة للجميع. لذلك، يجب على منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا النهوض بنظم أغذيتها الزراعية لضمان الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع، ولتكون مستدامة اقتصادياً وشاملة وتعود بأثر إيجابي على المناخ والبيئة.



تونس

محمد علي غيدي خلال
عمله مع القطيع.
© منظمة الأغذية والزراعة
/ أنيس ميلي



الجزء الأول إحصائيات واتجاهات

يشكل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تحديات متزايدة في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع. ويأتي هذا التقرير في وقت حرج يتفاقم فيه عبء ثلاثي الأبعاد يتمثل بنقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن/ السمنة في المنطقة. يقدم الجزء الأول من هذا التقرير آخر الإحصاءات التفصيلية عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. ويعرض الفصل الأول منه الإحصاءات ذات الصلة بالمقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني بشأن نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد، في حين يسلط الفصل الثاني الضوء على المخاوف المتصلة بتحقيق المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني، عبر استعراض الأرقام والاتجاهات بشأن أربعة مؤشرات عالمية للتغذية: انتشار التقزم والهزال وزيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة وفقر الدم لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً. ويُقيّم هذا الجزء التقدم المحرز صوب تحقيق ثلاثة أهداف تغذية عالمية إضافية أقرتها جمعية الصحة العالمية مثل الرضاعة الطبيعية الخالصة والحد من انخفاض الوزن عند الولادة والسمنة لدى البالغين. وأخيراً، يقدم الفصل الرابع أول تقييم لتكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل هذه التكلفة في المنطقة منذ تفشي جائحة كوفيد-19.

الفصل الأول

المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني: كفاءة تمتع الجميع بالأمن الغذائي ونظم غذائية صحية

رسائل رئيسية

- واصلت معدلات الجوع في المنطقة العربية مسارها التصاعدي منذ عام 2014. ففي عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 54.3 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وهذا يعني زيادة بنسبة 55 في المائة عن الأرقام المسجلة في عام 2010، أي قبل أن تعصف بالمنطقة هزات كبرى ناجمة عن موجة النزاعات والثورات الشعبية. وأدت جائحة كوفيد-19، التي ضربت المنطقة في عام 2020، إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وكذلك على البلدان التي تعاني أصلاً من نزاعات وتلك التي لا تعاني من أي نزاعات. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار نقص التغذية في المنطقة في عام 2021 في اليمن التي تعاني من نزاع وتصنف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض.
- واصلت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منحناها التصاعدي منذ عام 2014، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154.3 مليون شخص في عام 2021، مقارنة بـ 142.7 مليون في عام 2020، ما يعني زيادة قدرها 11.6 مليون. وقُدِّرَت نسبة الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 بنحو 34.7 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، وكانوا غير قادرين على الحصول ما يكفيهم من الغذاء المغذي في أغلب الأحيان. وفي عام 2021، عانى ما يقدر بنحو 53.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، الذي يمثل مقياساً آخرًا لتقدير مستويات الجوع، ما يعني زيادة قدرها 5 ملايين شخص عن الرقم المسجل في عام 2020.
- تشير الاتجاهات الأخيرة في مستويات انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى أن المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى جائحة كوفيد-19، وأسباب أخرى مختلفة مثل الفقر وعدم المساواة والنزاعات وتغير المناخ.

وما قد يزيد الطين بلة هي التحديات الناشئة مؤخراً والمتصلة بالاضطرابات الحاصلة في سلاسل الإمداد الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء.

1.1 انتشار نقص التغذية

يُستخلص مؤشر انتشار نقص التغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) من البيانات القطرية الرسمية بشأن الإمدادات الغذائية واستهلاك الغذاء والاحتياجات من الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الديموغرافية مثل العمر والنوع الاجتماعي ومستويات النشاط البدني. والمؤشر مصمم في المقام الأول لقياس حالة الحرمان من إمدادات الطاقة الغذائية الممتدة لأكثر من عام، وبالتالي فهو لا يقيس الآثار قصيرة الأجل للآزمات المؤقتة أو عدم تناول ما يكفي من العناصر الغذائية الأساسية لفترة مؤقتة.

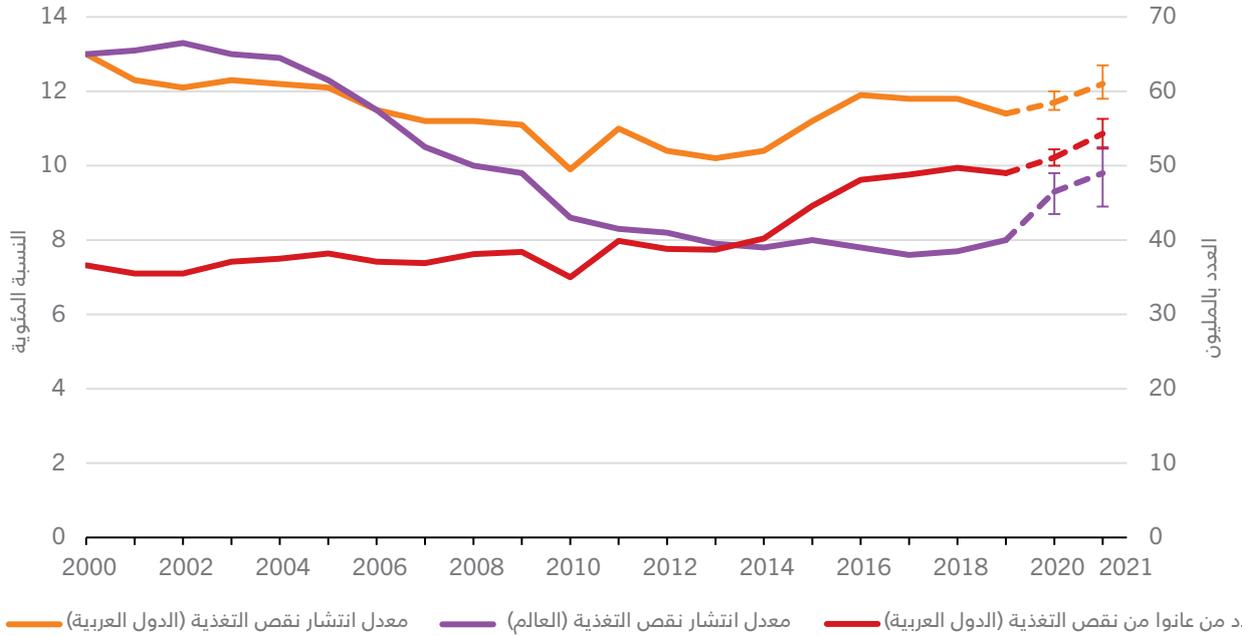
وتسعى منظمة الأغذية والزراعة دوماً إلى تحسين دقة تقديرات انتشار نقص التغذية من خلال أخذ المعلومات الجديدة بعين الاعتبار وتحديث السلسلة التاريخية بأكملها في كل تقرير تصدره. ولهذا السبب، يجب اعتماد سلسلة التقديرات الحالية فقط، بما في ذلك القيم الخاصة بالسنوات الماضية.

ما فتئت معدلات الجوع في الدول العربية² في ارتفاع منذ عام 2014، مما يقضي على التقدم المحرز منذ عام 2000. فقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية 12.2 في المائة في عام 2021، وهو قريب من مستواه لعام 2001، وأعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.8 في المائة. كما تواجه المنطقة العديد من التحديات، بما في ذلك الآثار الناجمة عن تغير المناخ ونزاعات ممتدة وكوارث طبيعية، وكلها عوامل تساهم في انتشار نقص التغذية. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية بنسبة 55 في المائة بين عامي 2010 و2021، ليصل إلى 543 مليون، وهذا الرقم أكبر بمقدار 2 3 مليون عن ذلك المسجل في عام 2020، وهو نتيجة للتأثير الممتد لجائحة كوفيد-19 على اقتصادات المنطقة وسبل عيش الناس.

² تشير البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير إلى الدول العربية: الإمارات، الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا.

الشكل 1

انتشار نقص التغذية في العالم والدول العربية، وعدد من عانوا من نقص التغذية في الدول العربية



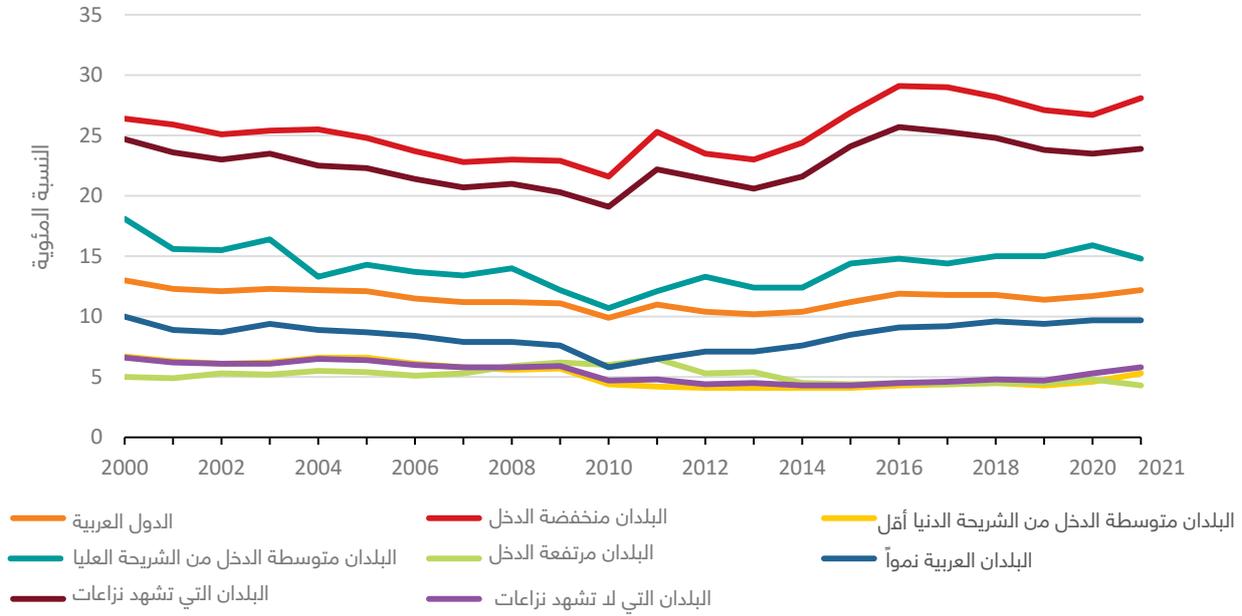
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

ملاحظة: تم استخدام التقديرات التي تشير إلى متوسط النطاقات المتوقعة لعامي 2020 و2021 لحساب متوسطات السنوات الثلاث. يقل معدل انتشار نقص التغذية عن 2.5 في المائة في كل من الجزائر للفترة 2019-2021 وفي الكويت للفترة 2013-2015.

على وجه الخصوص، سجّلت الزيادات في معدل انتشار نقص التغذية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني من نزاعات منذ عام 2010، وكذلك في البلدان غير المتأثرة بنزاعات منذ عام 2015 (انظر مجموعات البلدان في المرفق رقم 4). وظل متوسط معدل انتشار نقص التغذية في المنطقة في ارتفاع مطرد منذ عام 2014، رغم أنه يظل أقل بقليل من المعدل المسجل سنة 2000 (13 في المائة). ووفقاً للتصنيف الفرعي لبلدان المنطقة من حيث الدخل، تعاني البلدان منخفضة الدخل من أعلى معدل لانتشار نقص التغذية، حيث تبلغ نسبته 28.9 في المائة، بينما تسجل البلدان ذات الدخل المرتفع أدنى نسبة عند 4.3 في المائة. ويتسم معدل انتشار نقص التغذية في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بأنه أعلى من المعدل المسجل في البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب الآثار المترتبة على النزاعات الممتدة في العديد من البلدان المدرجة في هذه المجموعة الفرعية. كما ظلت معدلات انتشار الجوع في البلدان التي تعاني من نزاعات أعلى بكثير منها في البلدان التي لا تشهد أي نزاعات. وفي عام 2021، بلغ معدل انتشار نقص التغذية في البلدان التي تعاني من نزاعات 23.9 في المائة مقارنة بـ 5.8 في المائة في البلدان غير المتأثرة بأي نزاعات.

الشكل 2

انتشار نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

جدول 1

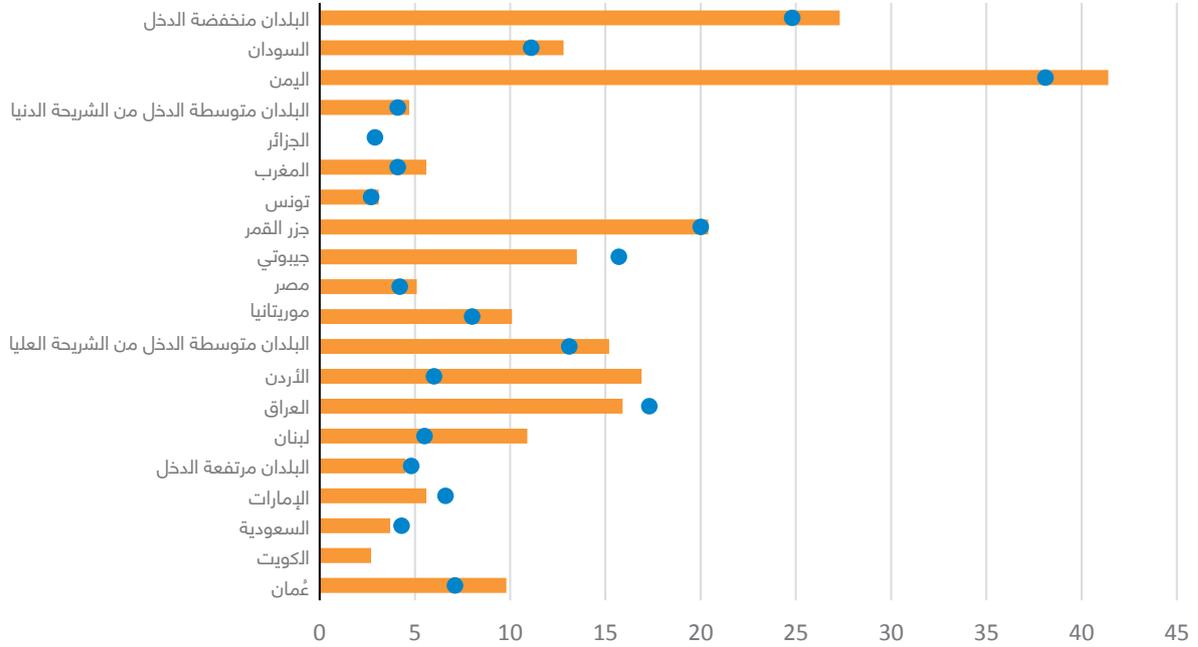
انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية)

التصنيف	2021	2020	2019	2015	2010	2000
العالم	9.8	9.3	8.0	8.0	8.6	13.0
الدول العربية	12.2	11.7	11.4	11.2	9.9	13.0
البلدان منخفضة الدخل	28.1	26.7	27.1	26.9	21.6	26.4
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	5.3	4.6	4.3	4.1	4.4	6.7
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	14.8	15.9	15.0	14.4	10.7	18.1
البلدان مرتفعة الدخل	4.3	4.8	4.5	4.4	6.0	5.0
أقل البلدان العربية نمواً	9.7	9.7	9.4	8.5	5.8	10.0
البلدان التي تشهد نزاعات	23.9	23.5	23.8	24.1	19.1	24.7
البلدان التي لا تشهد نزاعات	5.8	5.3	4.7	4.3	4.7	6.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

الشكل 3

انتشار نقص التغذية في البلدان العربية

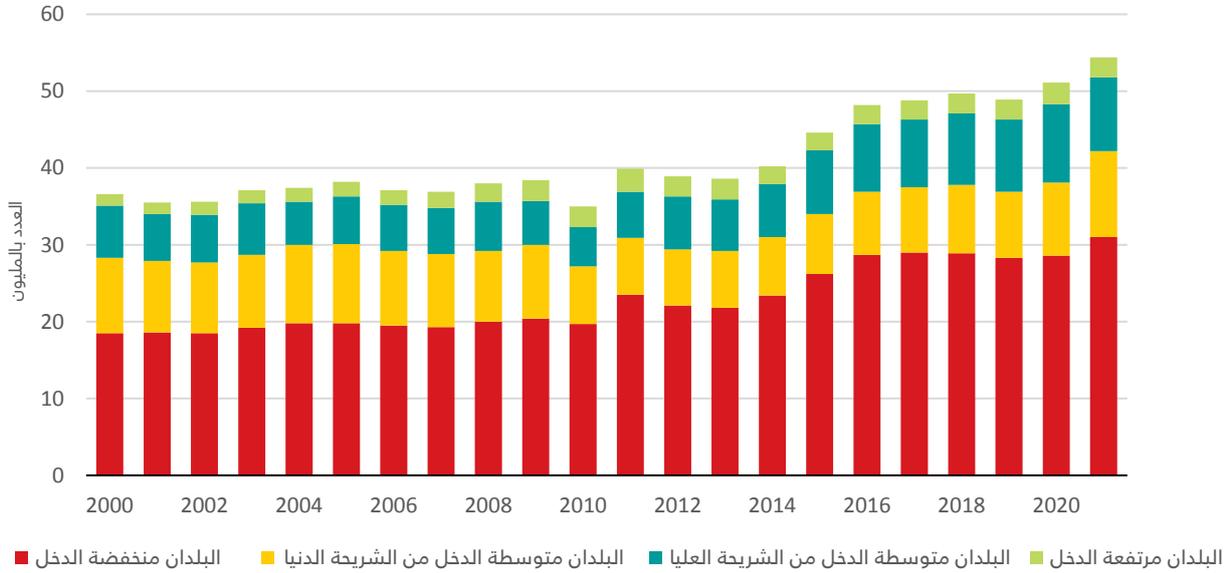


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: تم استخدام التقديرات التي تشير إلى متوسط النطاقات المتوقعة لعامي 2020 و2021 لحساب متوسطات السنوات الثلاث. كان معدل انتشار نقص التغذية أقل من 2.5 في المائة في كل من الجزائر للفترة 2019-2021 وفي الكويت للفترة 2013-2015.

تتوفر تقديرات فردية لـ 16 دولة عربية من أصل 22 دولة. وتُظهر معظم البلدان (10 من أصل 16 مدرجة في القائمة) التي تتوفر عنها بيانات زيادة في معدل انتشار نقص التغذية خلال الفترتين 2015-2013 و2019-2021. وتظهر البيانات أن معدل انتشار نقص التغذية اتجه نحو الزيادة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (باستثناء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي والعراق)، لكنه انخفض بشكل طفيف (0.3 نقطة مئوية) في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار نقص التغذية في المنطقة للفترتين في اليمن التي تعاني من نزاع وتصنف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض، ليلعب 41.4 في المائة في الفترة 2019-2021. كما تظهر أحدث التقديرات أن أدنى مستويات انتشار نقص التغذية، أي أقل من 4 في المائة، قد لوحظت في الكويت والمملكة العربية السعودية وتونس. وتعاني الأردن من ارتفاع معدل انتشار نقص التغذية بسبب تدفق اللاجئين، بينما واجهت لبنان تحديات اقتصادية خطيرة في السنوات الأخيرة.

الشكل 4

عدد من عانوا من نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة العربية 54.3 مليون، مقارنة بـ 36.6 مليون في عام 2000، ما يعني زيادة نسبتها 48.3 في المائة (الجدول 2). وبالمقارنة مع عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية بمقدار 3.2 مليون. وسُجِّلت الزيادات السنوية في مجموعات البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من نزاعات والبلدان التي لا تشهد نزاعات في المنطقة. كما تظهر الأرقام انخفاضاً معتدلاً من عام لآخر في معدل انتشار نقص التغذية في عام 2021 في مجموعات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان ذات الدخل المرتفع.

بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في البلدان منخفضة الدخل 31 مليون، مقارنة بـ 11.2 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و6.9 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و2.6 مليون في البلدان مرتفعة الدخل. وبلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في البلدان التي تشهد نزاعات 37.8 مليون، وهو أكثر من ضعف العدد المسجل في البلدان التي لا تشهد أي نزاعات (5.16 مليون شخص). وبالتالي، يوجد في المنطقة ما نسبته 7 في المائة من العدد الكلي للأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية على مستوى العالم في عام 2021 والذي بلغ 767.9 مليون شخص.

الجدول 2

عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين)

2021	2020	2019	2015	2010	2000	
767.9	721.7	618.4	588.6	601.3	796.2	العالم
54.3	51.1	49.0	44.6	35.0	36.6	الدول العربية
31.0	28.6	28.3	26.2	19.7	18.5	البلدان منخفضة الدخل
11.2	9.5	8.6	7.8	7.5	9.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
9.6	10.2	9.4	8.3	5.1	6.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
2.6	2.8	2.6	2.3	2.7	1.5	البلدان مرتفعة الدخل
18.0	17.6	16.7	14.1	8.7	12.1	أقل البلدان العربية نمواً
37.8	36.2	35.8	33.5	24.2	24.4	البلدان التي لا تشهد نزاعات
16.5	15.0	13.2	11.1	10.8	12.2	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

1.2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بناءً على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يستخدم مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يعتمد على معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لتقدير نسبة السكان الذين يواجهون قيوداً متوسطة الشدة أو شديدة تحد من قدرتهم على الحصول على غذاء كافٍ على مدار عام. ويعاني الناس من انعدام الأمن الغذائي المعتدل عندما يكونون غير متيقنين من قدرتهم على الحصول على الغذاء على مدار العام، وبالتالي يضطرون إلى تقليل نوعية و/أو كمية الطعام الذي يستهلكونه في بعض الأحيان بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. أما بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي الشديد، فهو يشير إلى الاحتمال الكبير بأن الطعام لدى الناس قد نفذ وعانوا بشكل حقيقي من الجوع، وفي أسوأ الظروف قضوا أياماً دون تناول أي طعام، بشكل يعرض صحتهم وحياتهم لمخاطر حقيقية.

بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة العربية 34.7 في المائة في عام 2021، مما يدل على اتجاه تصاعدي متواصل للعام الثالث على التوالي، وهو أيضاً أعلى من المتوسط العالمي البالغ 29.3 في المائة. وفي عام 2021، سجلت الدول العربية الأقل نمواً أعلى معدل لانتشار انعدام الأمن الغذائي، بنسبة 51.2 في المائة. ووفقاً للتصنيف الفرعي القائم على الدخل للبلدان،³ سجّل أعلى معدل لانتشار انعدام الأمن

3 تستخدم المنظمة التصنيفات القائمة على مستوى الدخل الصادرة عن البنك الدولي والمتاحة على الرابط التالي: <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>. البلدان مرتفعة الدخل: الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عُمان، قطر؛ البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: الجزائر، المغرب، تونس، جزر القمر، جيبوتي، فلسطين، مصر، موريتانيا؛ البلدان منخفضة الدخل: السودان، الصومال، اليمن، سوريا؛ البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: الأردن، العراق، لبنان، ليبيا؛ البلدان العربية الأقل نمواً: السودان، الصومال، اليمن، جزر القمر، جيبوتي؛ البلدان المتأثرة بنزاعات: السودان، الصومال، العراق، اليمن، سوريا، ليبيا؛ البلدان غير المتأثرة بنزاعات: الإمارات، الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، الكويت، المغرب، تونس، جزر القمر، جيبوتي، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، موريتانيا.

الغذائي المعتدل أو الشديد في البلدان منخفضة الدخل وبنسبة 48.2 في المائة، في حين سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أدنى معدل انتشار بنسبة 17.3 في المائة. ويتجه انتشار انعدام الأمن الغذائي نحو الزيادة في البلدان التي تعاني من النزاعات منذ عام 2014، ومنذ عام 2019 في البلدان التي لا تشهد نزاعات. وفي عام 2021، بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من نزاعات 46.1 في المائة مقارنة بـ 28.4 في المائة في البلدان غير المتأثرة بأي نزاعات.

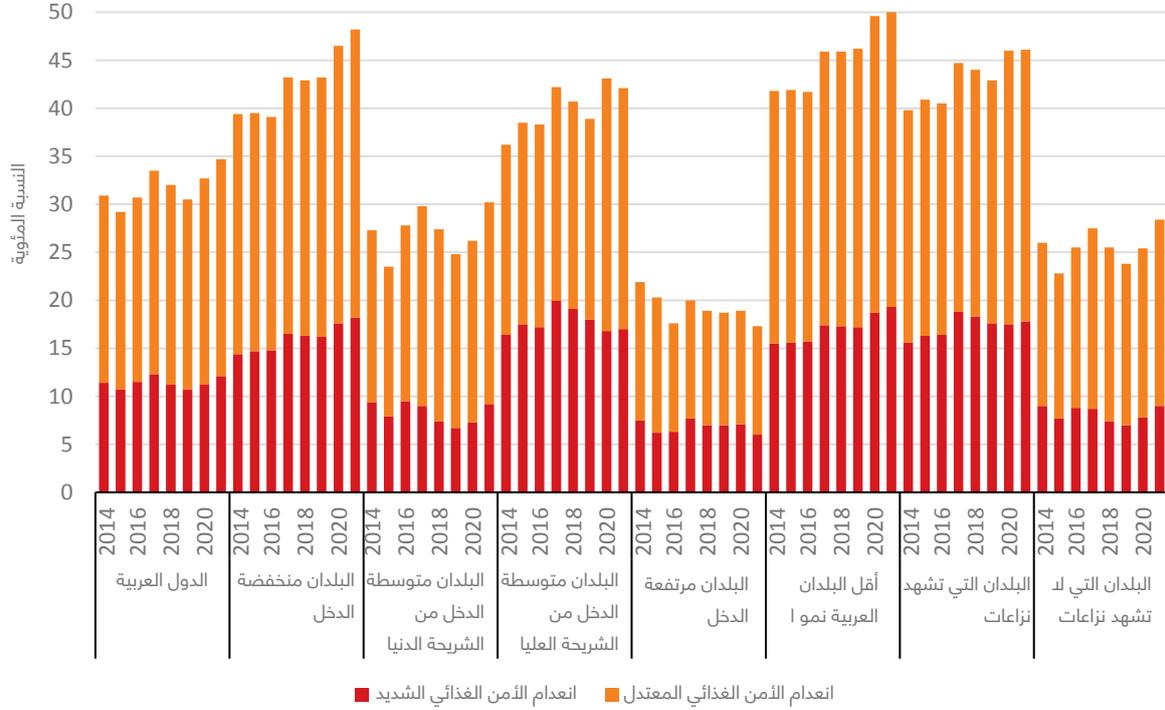
بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد نحو 154.3 مليون، منهم 53.9 مليون عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويواصل هذا الرقم التصاعد منذ عام 2014.

وقد أثر انعدام الأمن الغذائي الشديد على 12.1 في المائة من سكان المنطقة العربية في عام 2021، ارتفاعاً من 11.4 في المائة في عام 2014. وسجلت أعلى نسبة، 18.2 في المائة، في البلدان منخفضة الدخل، في حين سجلت أدناها في البلدان ذات الدخل المرتفع، عند 6 في المائة. وبشكل عام، تتزايد معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة بشكل مطرد منذ عام 2019.

تتوفر أحدث التقديرات (2019-2021) لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لـ 18 دولة عربية من أصل 22. وأظهرت هذه التقديرات أن أعلى معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد سُجلت في جزر القمر بنسبة 79.7 في المائة والصومال بنسبة 77.4 في المائة. وفي المقابل، تم تسجيل أدنى معدل لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بنسبة 7.5 في المائة، في الإمارات العربية المتحدة، وهي دولة ذات دخل مرتفع.

الشكل 5

انتشار انعدام الأمن الغذائي حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

في عام 2021، واجه 48.2 في المائة من الأشخاص في البلدان منخفضة الدخل حالة من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المعتدل، مقارنة بـ 42.1 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و30.2 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و17.3 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وقد أثر انعدام الأمن الغذائي الشديد على 12.1 في المائة من سكان المنطقة العربية في عام 2021، ارتفاعاً من 11.4 في المائة في عام 2014، وتوزعت النسب على النحو التالي: 18.2 في المائة في البلدان منخفضة الدخل، و17 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و9.2 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و6 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع.

تتزايد معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة منذ عام 2019، رغم حقيقة أنها تتباين من دولة لأخرى تبعاً لمستوى الدخل. ولم تظهر سوى مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع انخفاضاً في معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد عن المستويات المسجلة في عام 2014، على عكس مجموعات الدخل الأخرى. ومنذ عام 2014، تتجه معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى الزيادة في البلدان التي تعاني من النزاعات. ففي عام 2021، عانى ما نسبته 46.1 في المائة من الناس في هذه البلدان من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقابل 28.4 في المائة في مجموعة البلدان التي لا تشهد أي نزاعات.

الجدول 3

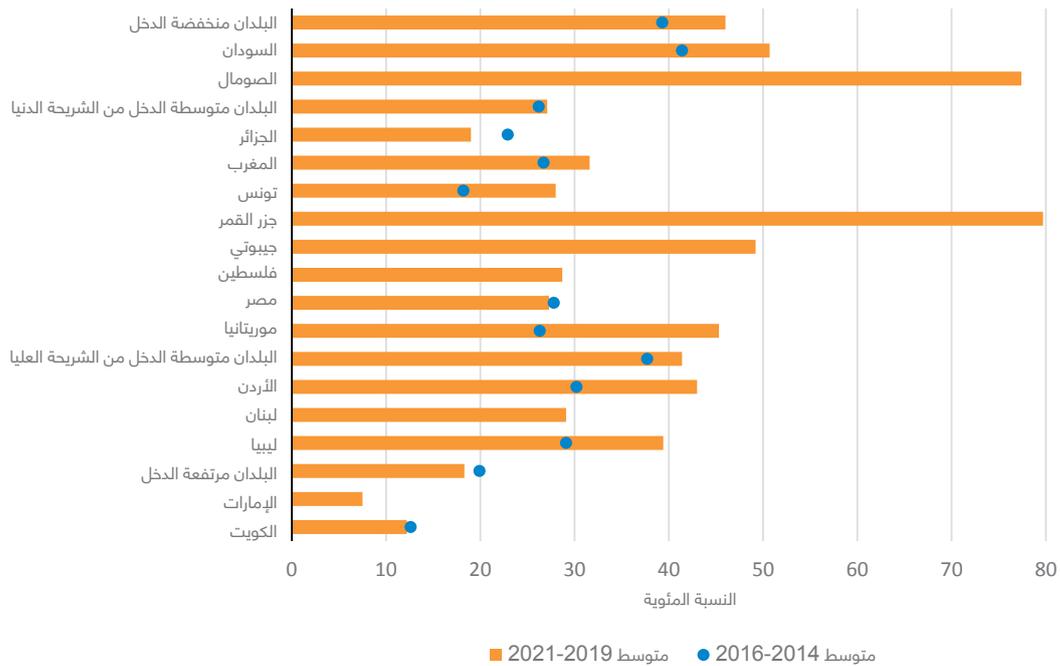
معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)

	انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد				انعدام الأمن الغذائي الشديد				انعدام الأمن الغذائي المعتدل			
	2021	2020	2019	2014	2021	2020	2019	2014	2021	2020	2019	2014
العالم	29.3	29.5	25.4	21.2	11.7	10.9	9.3	7.7	17.6	18.6	16.1	13.5
الدول العربية	34.7	32.7	30.5	30.9	12.1	11.2	10.7	11.4	22.6	21.5	19.8	19.5
البلدان منخفضة الدخل	48.2	46.5	43.2	39.4	18.2	17.6	16.2	14.4	30.0	28.9	27.0	25.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	30.2	26.2	24.8	27.3	9.2	7.3	6.7	9.4	21.0	18.9	18.1	17.9
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	42.1	43.1	38.9	36.2	17.0	16.8	18.0	16.4	25.1	26.3	20.9	19.8
البلدان مرتفعة الدخل	17.3	18.9	18.7	21.9	6.0	7.1	7.0	7.5	11.3	11.8	11.7	14.4
أقل البلدان العربية نمواً	51.2	49.6	46.2	41.8	19.3	18.7	17.2	15.5	31.9	30.9	29.0	26.3
البلدان التي تشهد نزاعات	46.1	46.0	42.9	39.8	17.8	17.5	17.6	15.6	28.3	28.5	25.3	24.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات	28.4	25.4	23.8	26.0	9.0	7.8	7.0	9.0	19.4	17.6	16.8	17.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

الشكل 6

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الدول العربية

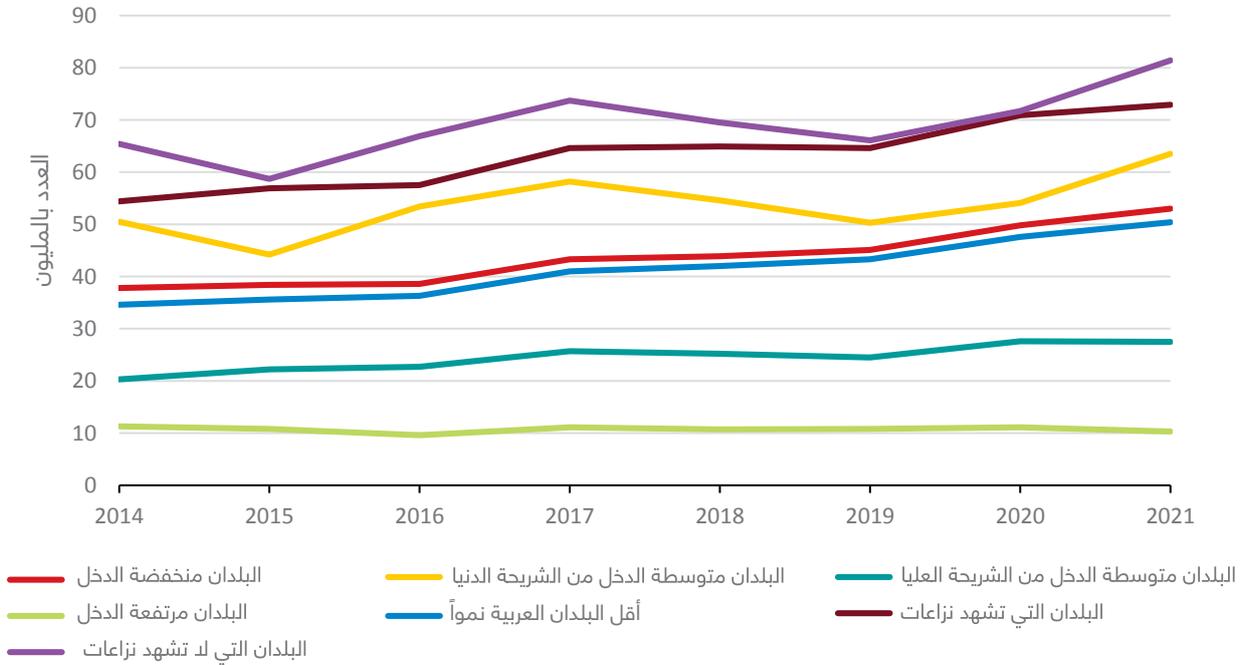


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

عند مقارنة التقديرات بين فترتين مثل 2014-2016 و2019-2021، أظهر أحد عشر بلداً زيادة في مستويات الانتشار، وأظهرت ستة بلدان انخفاضاً، بينما ظلت معدلات الانتشار في بلدين على حالها (جزر القمر وجيبوتي). وفي الفترة 2019-2021، سُجِّل أعلى معدل لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أقل البلدان نمواً مثل جزر القمر (79.7 في المائة) و الصومال (77.4 في المائة) والسودان (50.7 في المائة)، بينما كانت أقل نسبة انتشار في الإمارات العربية المتحدة (7.5 في المائة) وهي دولة ذات دخل مرتفع.

الشكل 7

عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة العربية 154.3 مليون، بزيادة مقدارها 34.5 مليون أو 29 في المائة عن المستويات المسجلة في عام 2014. وبلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 63.5 مليون شخص، مقارنة بـ 53 مليون في البلدان منخفضة الدخل، و 27.5 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و 10.3 مليون في البلدان ذات الدخل المرتفع. وبين عامي 2014 و2021، زادت الأرقام في جميع هذه المجموعات الفرعية، باستثناء مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع، التي شهدت انخفاضاً قدره مليون. وانخفضت الأرقام مقارنة بعام 2020 في

البلدان مرتفعة الدخل، في حين سجلت زيادة طفيفة في مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وسجلت ارتفاعات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وزاد عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منذ عام 2014 في كل من الدول العربية التي تشهد نزاعات وتلك التي لا تشهد أي نزاعات، ويرجع ذلك أساساً إلى النمو السكاني المرتفع ومحدودية الإنتاج الزراعي وضعف القدرة على تأمين الغذاء. وبالنتيجة، يوجد في المنطقة ما نسبته 6.7 في المائة من العدد الكلي المقدر للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على مستوى العالم.

الجدول 4

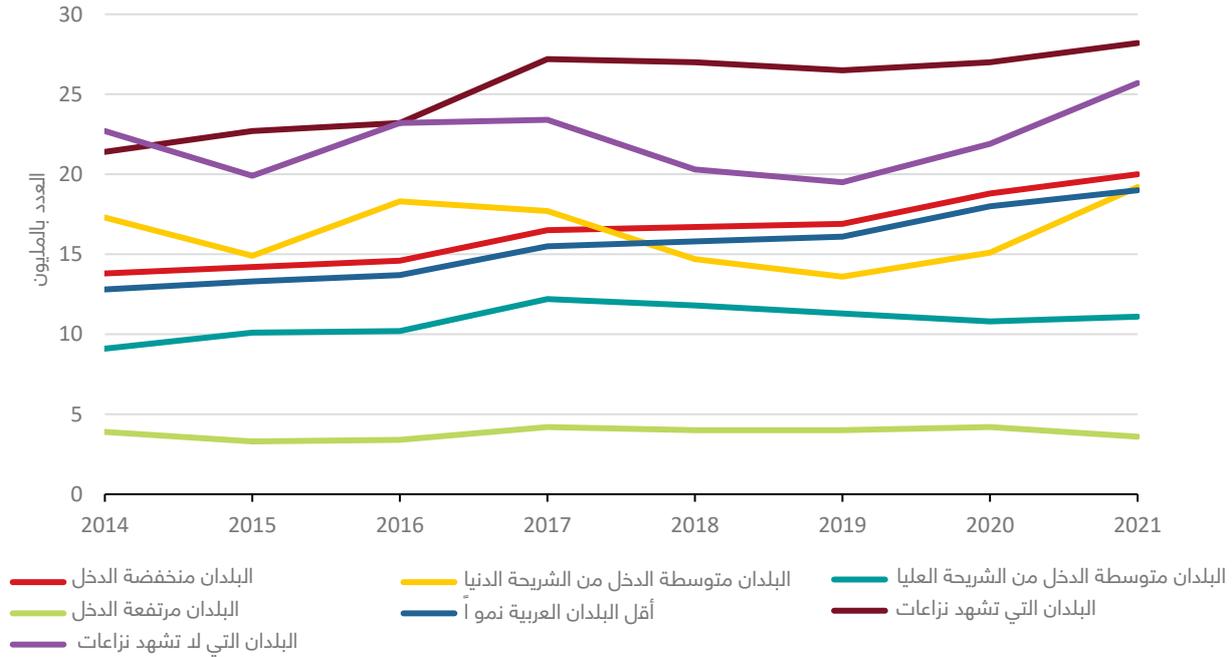
عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (بالملايين)

2021	2020	2019	2016	2014	
308.5	297.8	1 955.9	1 693.4	1 543.9	العالم
154.3	142.7	130.8	124.3	119.8	الدول العربية
53	49.8	45.1	38.6	37.8	البلدان منخفضة الدخل
63.5	54.1	50.3	53.4	50.5	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
27.5	27.6	24.5	22.7	20.3	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
10.3	11.1	10.8	9.6	11.3	البلدان مرتفعة الدخل
50.4	47.6	43.3	36.3	34.6	أقل البلدان العربية نمواً
72.9	70.9	64.6	57.5	54.4	البلدان التي تشهد نزاعات
81.4	71.7	66.1	66.9	65.4	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوإستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

الشكل 8

عدد من عانوا من انعدام الأمن
الغذائي الشديد حسب التصنيف
الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية 9.53 مليون، بزيادة مقدارها 8.9 مليون أو 22.2 في المائة عن الرقم المسجل في عام 2014. وبلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في البلدان منخفضة الدخل 20 مليون شخص، مقارنة بـ 19.2 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و11.1 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و3.6 مليون في البلدان ذات الدخل المرتفع. وهذا يعني زيادة قدرها 5 ملايين شخص عن الرقم المسجل في عام 2020. وسُجلت زيادات على جميع مستويات المجموعات الفرعية القائمة على تصنيف الدخل، باستثناء مجموعة البلدان مرتفعة الدخل حيث أظهرت التقديرات انخفاضاً قدره 0.3 مليون. كما سُجلت زيادات في عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في كل من البلدان العربية التي تعاني من نزاعات وتلك التي لا تعاني من نزاعات. ففي عام 2021، عانى 2.28 مليون شخص في البلدان التي تعاني من نزاعات من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بـ 2.75 مليون في البلدان التي لا تعاني من أي نزاعات.

الجدول 5

عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد (بالملايين)

2021	2020	2019	2016	2014	
923.7	850.1	716.9	588.5	564.9	العالم
53.9	48.9	45.9	46.5	44.1	الدول العربية
20.0	18.8	16.9	14.6	13.8	البلدان منخفضة الدخل
19.2	15.1	13.6	18.3	17.3	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
11.1	10.8	11.3	10.2	9.1	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
3.6	4.2	4.0	3.4	3.9	البلدان مرتفعة الدخل
19.0	18.0	16.1	13.7	12.8	أقل البلدان العربية نمواً
28.2	27.0	26.5	23.2	21.4	البلدان التي تشهد نزاعات
25.7	21.9	19.5	23.2	22.7	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

الفصل الثاني

المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني: التغذية

يغطي هذا القسم أربعة مؤشرات عالمية للتغذية: التقزم والهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

رسائل رئيسية

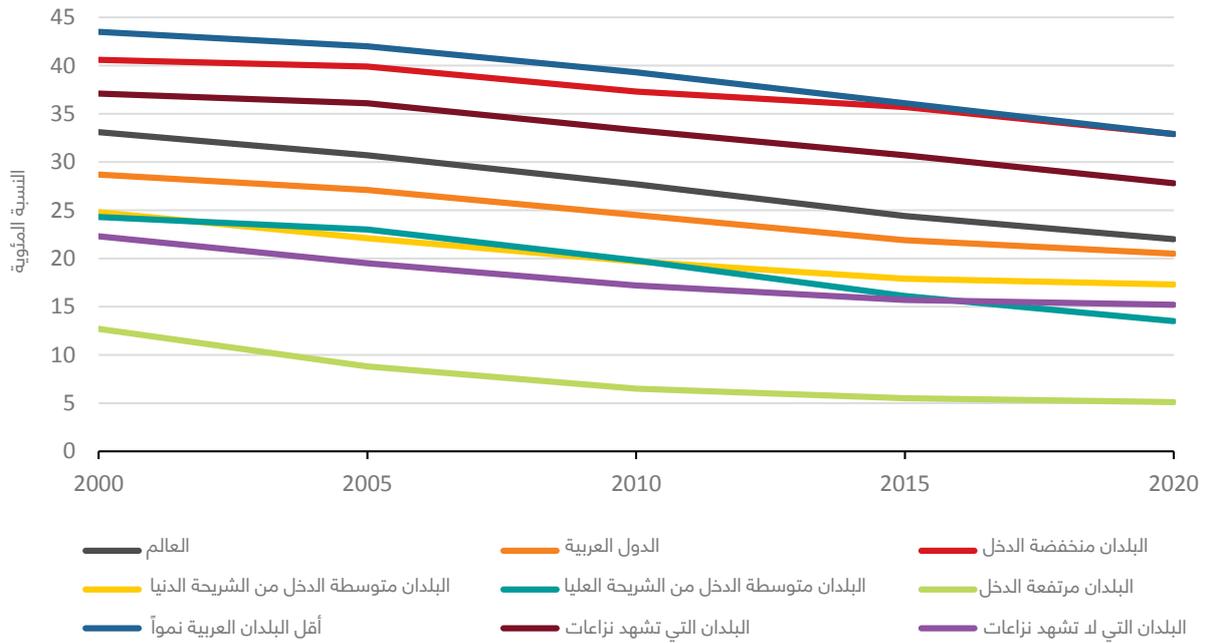
- لا تزال المنطقة العربية تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية. فقد ظلت معدلات انتشار التقزم (20.5 في المائة) وزيادة الوزن (10.7 في المائة) بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة في عام 2020. ورغم أن معدل انتشار التقزم في المنطقة كان أقل من المتوسطات العالمية، إلا أن معدل انتشار زيادة الوزن كان أعلى بكثير من المعدلات العالمية. كما كان معدل انتشار الهزال (7.8 في المائة) في المنطقة أعلى أيضاً من المتوسط العالمي (6.7 في المائة). وسجلت البلدان العربية الأقل نمواً أعلى معدلات لانتشار التقزم والهزال في المنطقة، وفي الوقت نفسه أدنى معدلات انتشار زيادة الوزن بين الأطفال.
- قُدر معدل انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً بنسبة 33.2 في المائة في عام 2019 (آخر تقدير متاح)، مما يشير بشكل عام إلى مشكلة صحة عامة متوسطة الخطورة في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال فقر الدم يمثل مشكلة صحة عامة خطيرة في البلدان منخفضة الدخل وكذلك في أقل البلدان نمواً في المنطقة. وسُجّلت أعلى معدلات فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (61.5 في المائة) في اليمن، وهي دولة منخفضة الدخل.
- بالنسبة لمؤشرات نقص تغذية الأطفال (الهزال والتقزم) وكذلك فقر الدم بين النساء في الفئة العمرية 15 إلى 49 عاماً، كانت البلدان التي تعاني من نزاعات في المنطقة أسوأ حالاً مقارنة بالبلدان غير المتأثرة بأي نزاعات. وعلى النقيض من ذلك، كانت نسبة انتشار زيادة الوزن بين الأطفال أقل بكثير في البلدان التي تعاني من نزاعات، عند 6.4 في المائة، مقارنة بالدول التي لا تشهد أي نزاعات حيث تبلغ النسبة 13.8 في المائة.

2.1 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة

بلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية 20.5 في المائة في عام 2020، مقارنة بـ 28.7 في المائة في عام 2000. ووفقاً للتصنيف الفرعي لبلدان المنطقة من حيث الدخل، تعاني البلدان منخفضة الدخل من أعلى معدل لانتشار التقزم، حيث تبلغ نسبته 32.9 في المائة، مقارنة بـ 17.3 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و13.5 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و5.1 في المائة في البلدان مرتفعة الدخل. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 27.8 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من أي نزاعات حيث تبلغ النسبة 15.2.

الشكل 9

انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

انخفض معدل انتشار التقزم بشكل مطرد منذ عام 2000 في جميع المجموعات الفرعية للبلدان العربية (المصنفة حسب مستوى الدخل)، والبلدان التي تعاني من نزاعات وتلك التي لا تعاني من أي نزاعات. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في العقدين الماضيين، لا يزال معدل الانتشار الحالي للتقزم في المنطقة مرتفعاً استناداً إلى تصنيف منظمة الصحة العالمية لشدة سوء التغذية بوصفها مشكلة صحية عامة. ولكن يظل معدل الانتشار الحالي المقدر للمنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي البالغ 22 في المائة.

الجدول 6

انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

2020	2015	2010	2005	2000	
22.0	24.4	27.7	30.7	33.1	العالم
20.5	21.9	24.5	27.1	28.7	الدول العربية
32.9	35.7	37.3	39.9	40.6	البلدان منخفضة الدخل
17.3	17.9	19.7	22.1	24.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
13.5	16.1	19.8	23.0	24.3	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
5.1	5.5	6.5	8.8	12.7	البلدان مرتفعة الدخل
32.9	36.1	39.3	42.0	43.5	أقل البلدان العربية نمواً
27.8	30.7	33.3	36.1	37.1	البلدان التي تشهد نزاعات
15.2	15.7	17.2	19.5	22.3	البلدان التي لا تشهد نزاعات

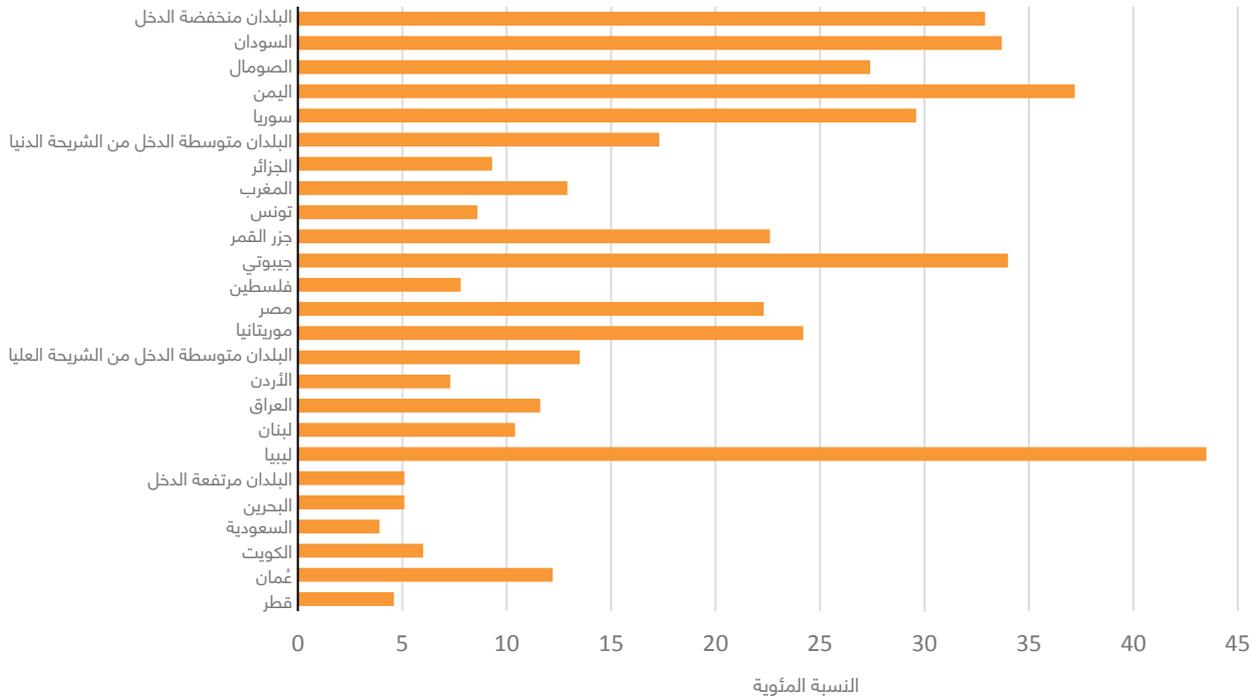
المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank Group. Levels and Trends in Child Malnutrition. Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

تتوفر تقديرات لمعدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة عام 2020 لـ 21 دولة عربية. في عام 2020، كان التقزم يمثل مشكلة صحة عامة خطيرة للغاية⁴ (أكثر من 30 في المائة) في أربع دول عربية، بمن فيها جيبوتي وليبيا والسودان واليمن. وكانت مستويات انتشار التقزم عالية في خمسة بلدان أخرى مثل جزر القمر والجمهورية العربية السورية والصومال ومصر وموريتانيا، بينما مثّل التقزم في باقي البلدان العربية مشكلة صحة عامة متدنية أو متوسطة الخطورة. وسجلت ليبيا أعلى معدل لانتشار التقزم في المنطقة، وبما يصل إلى 43.5 في المائة.

4 حسب القيم الحديثة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية (انظر الملحق رقم 2).

الشكل 10

انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية (2020)



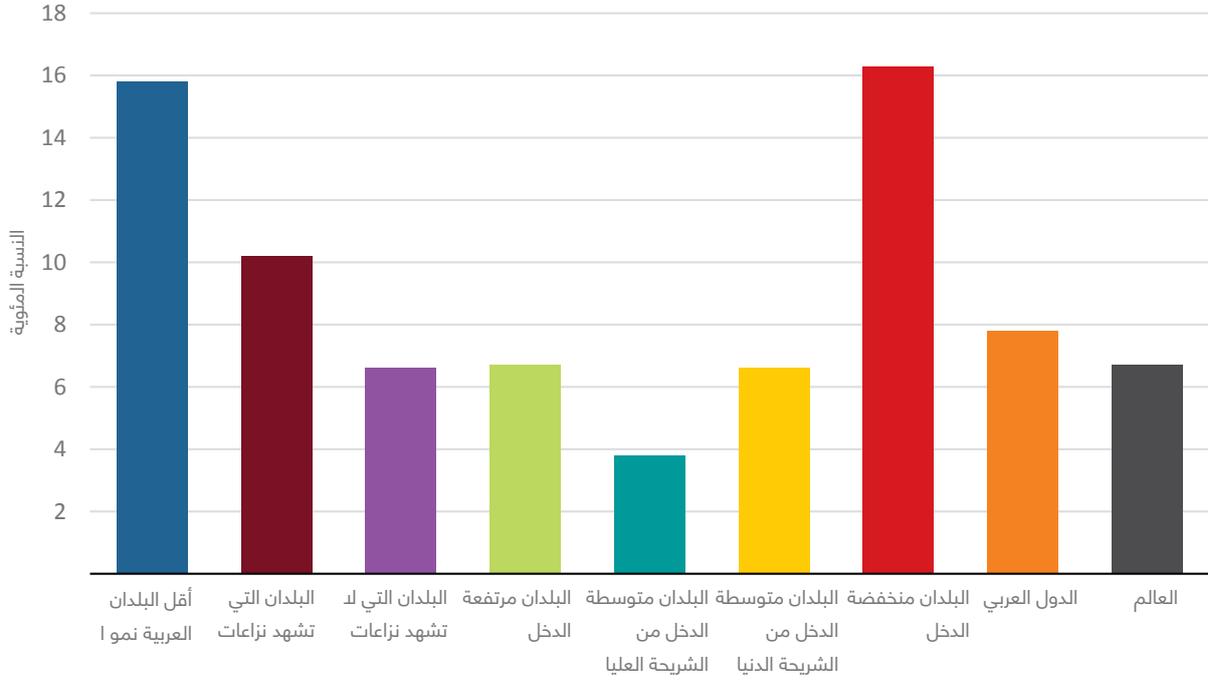
المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

2.2 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة

بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المتأثرين بالهزال في المنطقة العربية 7.8 في المائة في عام 2020، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6.7 في المائة. ورغم أن متوسط انتشار الهزال في المنطقة يقع ضمن الفئة المتوسطة، وفقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية، إلا إن معدل الانتشار مرتفع جداً (16.3 في المائة) في البلدان منخفضة الدخل ومرتفع في البلدان التي تعاني من نزاعات (10.2 في المائة). وفي مختلف المجموعات الفرعية للبلدان العربية (المصنفة حسب مستوى الدخل)، بلغت نسبة انتشار الهزال بين الأطفال 16.3 في المائة في البلدان منخفضة الدخل، وهي نسبة عالية جداً. وعلى نحو غير متوقع، تلى تلك المجموعة مجموعة البلدان مرتفعة الدخل حيث بلغت النسبة فيها 6.7 في المائة. أما فيما يخص البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فقد بلغت النسبة فيها 6.6 في المائة، في حين بلغت 3.8 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي البلدان التي تعاني من نزاعات، كان الهزال مشكلة صحية عامة عالية الخطورة إذ بلغت نسبة الانتشار 10.2 في المائة. وأما في البلدان التي لا تعاني من نزاعات، بلغت نسبة الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة 6.6 في المائة، وهي تمثل مشكلة صحية عامة متوسطة الخطورة.

الشكل 11

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (2020)



المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

الجدول 7

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

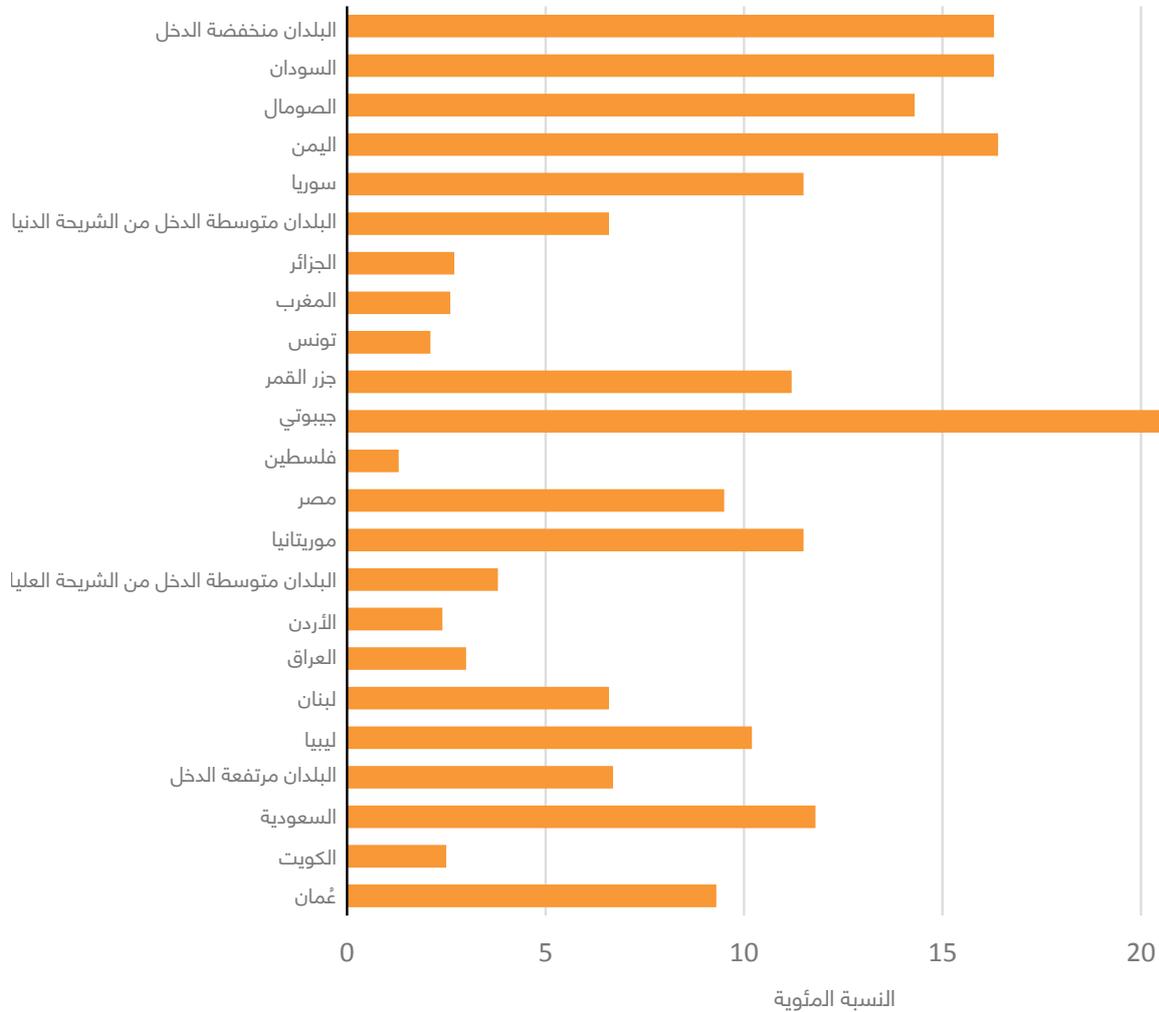
2020	
6.7	العالم
7.8	الدول العربية
16.3	البلدان منخفضة الدخل
6.6	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
3.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
6.7	البلدان مرتفعة الدخل
15.8	أقل البلدان العربية نمواً
10.2	البلدان التي تشهد نزاعات
6.6	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

تُظهر أحدث البيانات على المستوى القطري أن معدلات انتشار الهزال مرتفعة جداً في جيبوتي (21.5 في المائة) و السودان (16.3 في المائة) واليمن (16.4 في المائة)، وجميعها من أقل البلدان نمواً. أما البلدان الثلاثة الأخرى الأقل نمواً، وهي جزر القمر وموريتانيا والصومال، فنسب انتشار الهزال فيها مرتفعة. وكان معدل انتشار الهزال في الأردن وفلسطين وتونس منخفضاً جداً (أقل من 2.5 في المائة).

الشكل 12

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (بيانات آخر سنة)



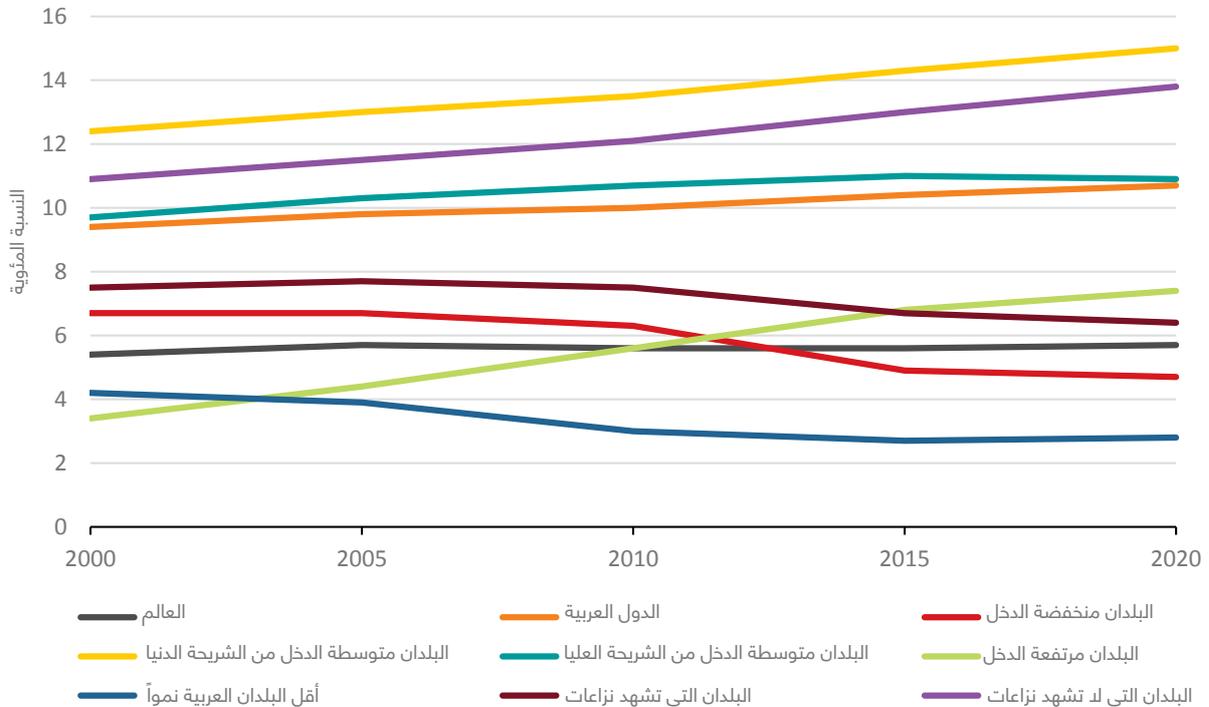
المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

2.3 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة

في المنطقة العربية، كان ما نسبته 10.7 في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة يعانون من زيادة الوزن في عام 2020، ارتفاعاً من 9.4 في المائة في عام 2000. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 5.7 في المائة. ووفقاً لتصنيف الفرعي لبلدان المنطقة من حيث مستوى الدخل، تعاني البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من أعلى معدل لانتشار لزيادة الوزن بين الأطفال، حيث تبلغ نسبته 15 في المائة، ويأتي ذلك البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بنسبة 10.9 في المائة، والبلدان ذات الدخل المرتفع بنسبة 7.4 في المائة، والبلدان منخفضة الدخل بنسبة 4.7 في المائة. كما كان معدل انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً في البلدان التي لا تعاني من نزاعات عند 13.8 في المائة مقارنة بالدول التي تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 6.4 في المائة. وتظهر البيانات زيادة مطردة في معدلات انتشار زيادة الوزن لدى الأطفال في المنطقة منذ عام 2000.

الشكل 13

انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank. Levels and Trends in Child Malnutrition. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

الجدول 8

انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

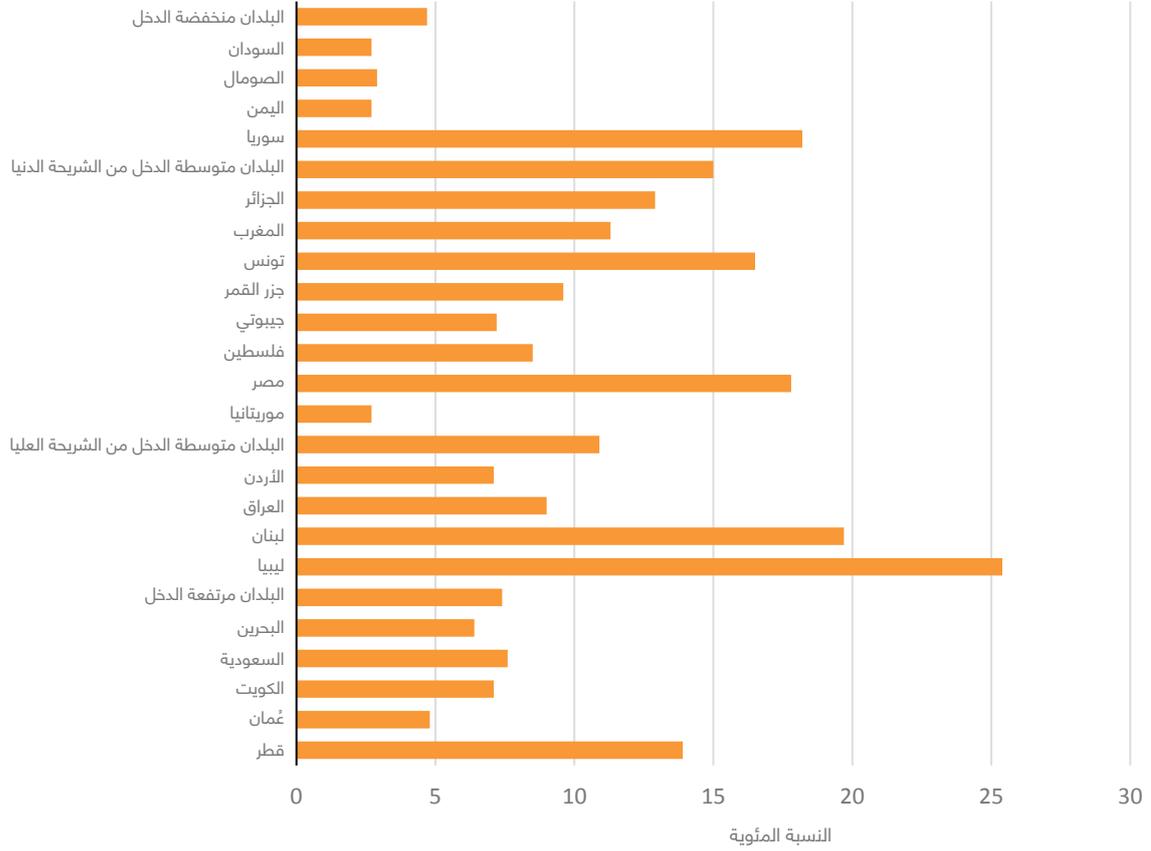
2020	2015	2010	2005	2000	
5.7	5.6	5.6	5.7	5.4	العالم
10.7	10.4	10.0	9.8	9.4	الدول العربية
4.7	4.9	6.3	6.7	6.7	البلدان منخفضة الدخل
15.0	14.3	13.5	13.0	12.4	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
10.9	11.0	10.7	10.3	9.7	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
7.4	6.8	5.6	4.4	3.4	البلدان مرتفعة الدخل
2.8	2.7	3.0	3.9	4.2	أقل البلدان العربية نمواً
6.4	6.7	7.5	7.7	7.5	البلدان التي تشهد نزاعات
13.8	13.0	12.1	11.5	10.9	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group. Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

يعد انتشار زيادة الوزن بين الأطفال مشكلة صحة عامة تثير قلقاً كبيراً في خمسة بلدان في المنطقة: مصر (17.8 في المائة)، لبنان (19.7 في المائة)، ليبيا (25.4 في المائة)، والجمهورية العربية السورية (18.2 في المائة)، وتونس (16.5 في المائة). في المقابل، سجلت خمسة بلدان فقط في المنطقة معدلات انتشار منخفضة لزيادة الوزن بين الأطفال (أقل من 5 في المائة)، بما في ذلك عُمان، وهي دولة ذات دخل مرتفع، وأربعة من أقل البلدان نمواً: موريتانيا والصومال والسودان واليمن.

الشكل 14

انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية



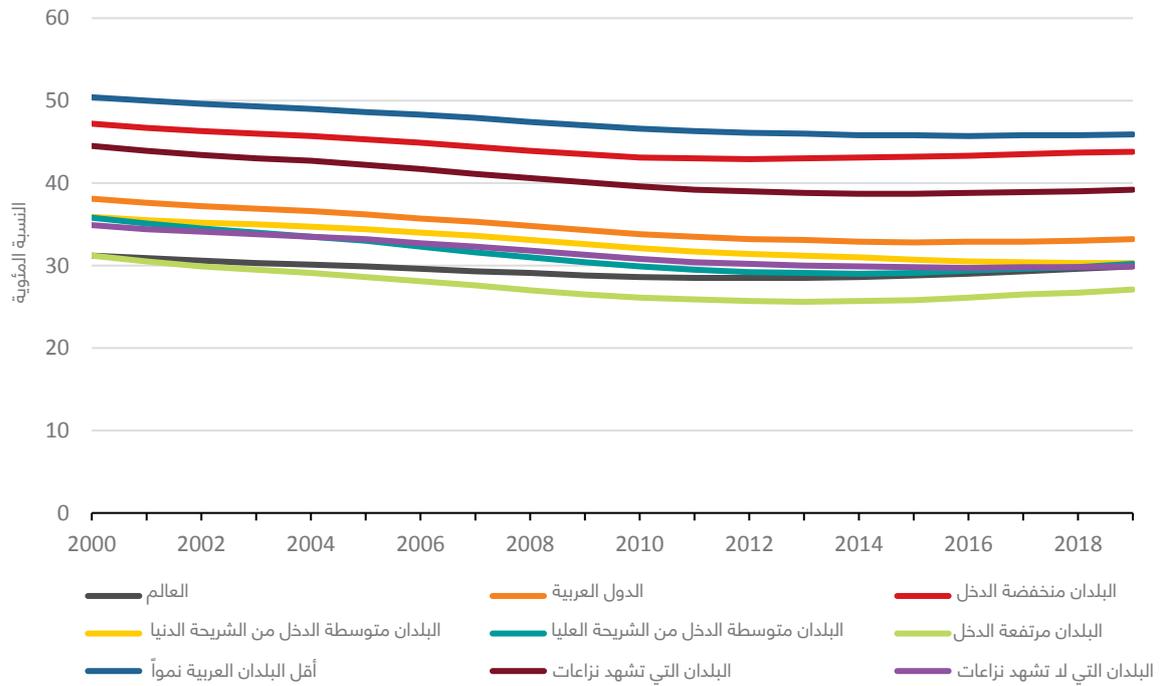
المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank. Levels and Trends in Child Malnutrition. Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

2.4 انتشار فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

قُدِّر انتشار فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً في المنطقة العربية بنحو 33.2 في المائة في عام 2019، أي أقل بـ 4.9 نقطة مئوية عن عام 2000. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 29.9 في المائة. وتم تسجيل أعلى معدل لانتشار فقر الدم في البلدان منخفضة الدخل، حيث بلغ 43.8 في المائة، مقارنة بـ 30.3 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و30.2 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و27.1 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وبشكل عام، يعتبر فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مشكلة صحية عامة متوسطة الخطورة بناءً على تصنيف منظمة الصحة العالمية (انظر الملحق رقم 2). وبلغ معدل انتشار فقر الدم 39.2 في المائة في البلدان التي تعاني من نزاعات مقابل 29.9 في المائة في البلدان غير المتأثرة بأي نزاعات.

الشكل 15

انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية، جنيف، 25 مايو/أيار 2021.

[www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age\(-\)](http://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age(-))

الجدول 9

انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) (نسبة مئوية)

2019	2015	2010	2005	2000	
29.9	28.8	28.6	29.9	31.2	العالم
33.2	32.8	33.8	36.2	38.1	الدول العربية
43.8	43.2	43.1	45.3	47.2	البلدان منخفضة الدخل
30.3	30.7	32.1	34.4	35.9	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
30.2	29.1	29.9	33.0	35.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
27.1	25.8	26.1	28.6	31.2	البلدان مرتفعة الدخل
45.9	45.8	46.6	48.6	50.4	أقل البلدان العربية نمواً
39.2	38.7	39.6	42.2	44.5	البلدان التي تشهد نزاعات
29.9	29.8	30.8	33.2	34.9	البلدان التي لا تشهد نزاعات

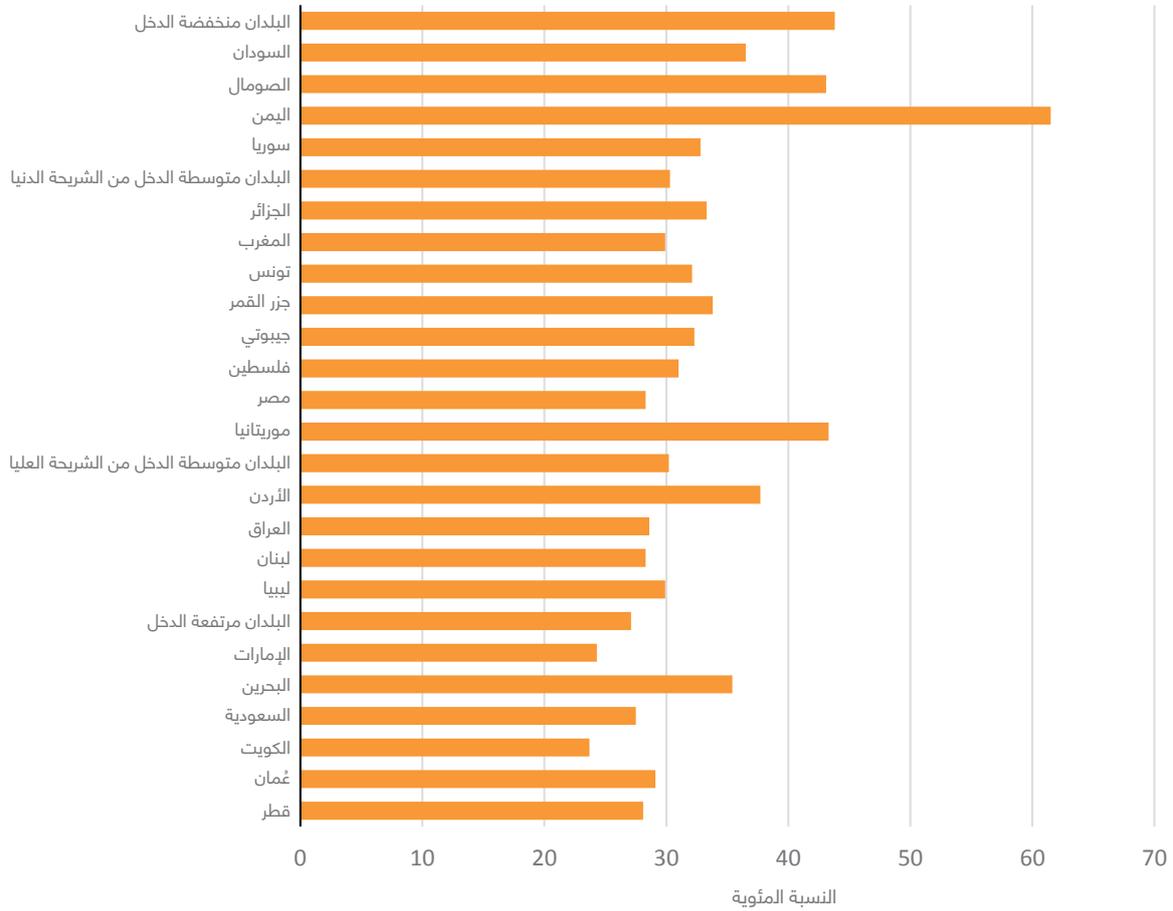
المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية، جنيف، 25 مايو/أيار 2021.

[www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age\(-\)](http://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age(-))

في عام 2019، كان فقر الدم لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مشكلة صحية عامة خطيرة في البلدان منخفضة الدخل مثل موريتانيا والصومال واليمن حيث كانت نسبة انتشاره أعلى من 40 في المائة. وسجلت اليمن أعلى معدل لانتشار فقر الدم في المنطقة بنسبة 61.5 في المائة. وفي معظم الدول العربية، يُنظر إلى فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً على أنه مشكلة صحية عامة متوسطة الخطورة.

الشكل 16

انتشار فقر الدم بين النساء
(من 15 إلى 49 عاماً) في
البلدان العربية



المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية. جنيف. 25 مايو/أيار 2021.

[www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age\(-\)](http://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age(-))



الضفة الغربية وقطاع غزة
عضوات في تعاونية نسائية
محلية وهن يخرين الأرز.
© منظمة الأغذية والزراعة /
ماركو لونغاري



الفصل الثالث

مؤشرات التغذية الإضافية لجمعية الصحة العالمية

يُقيّم هذا الجزء مستوى التقدم المحرز صوب تحقيق ثلاثة أهداف تغذية عالمية إضافية أقرتها جمعية الصحة العالمية مثل الرضاعة الطبيعية الخالصة والحد من انخفاض الوزن عند الولادة والسمنة لدى البالغين.

رسائل رئيسية

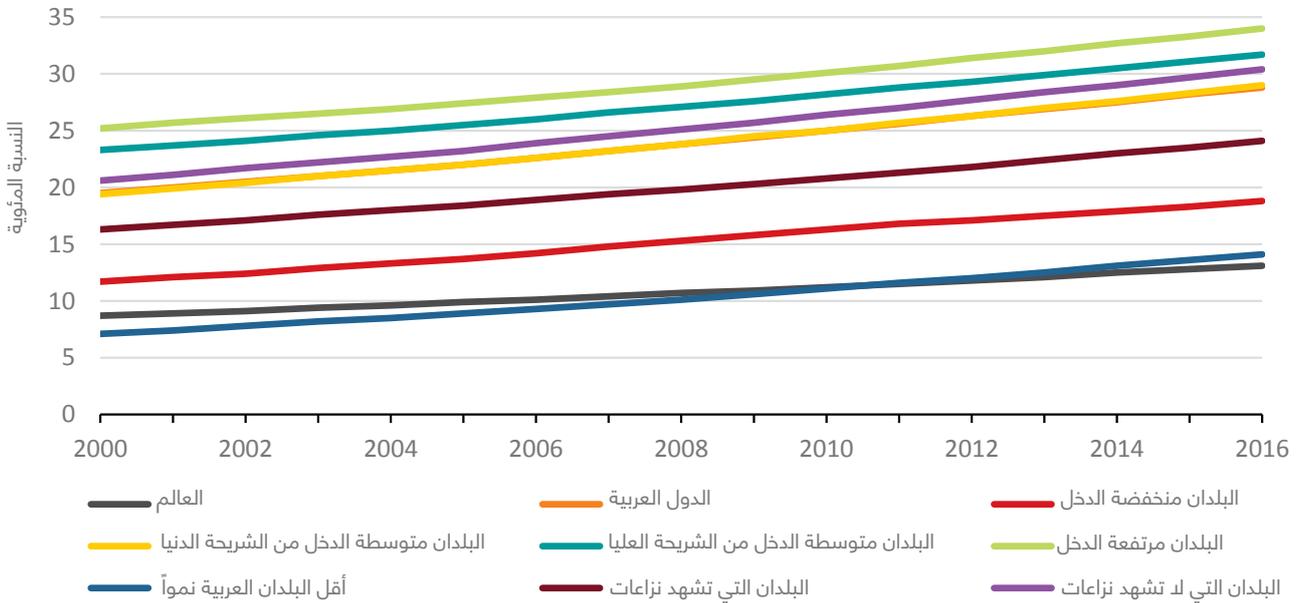
- تُظهر أحدث التقديرات المتاحة (تقديرات 2016) أن 28.8 في المائة من السكان البالغين (18 عاماً فأكثر) في المنطقة العربية يعانون من السمنة، وهذه النسبة أكثر من ضعف المعدل العالمي البالغ 13.1 في المائة. ومنذ عام 2000، اتجهت معدلات انتشار السمنة بين البالغين نحو الزيادة في المنطقة وكذلك في المناطق الفرعية. وسجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى معدل لانتشار السمنة لدى البالغين بينما كانت النسبة أقل في البلدان منخفضة الدخل. وكانت نسب الانتشار في البلدان التي تشهد نزاعات أقل منها في البلدان التي لا تشهد نزاعات في المنطقة.
- ارتفع معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة (للمواليد من عمر 0 إلى 5 أشهر) في المنطقة العربية منذ عام 2012، ليصل إلى 40 في المائة في عام 2020. ورغم ذلك، تظل هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 43.8 في المائة. وسُجّل أدنى معدل للرضاعة الطبيعية الخالصة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث يرضع ما يزيد قليلاً عن ربع المواليد رضاعة طبيعية خالصة.
- وأظهرت المنطقة العربية وتصنيفاتها الفرعية بعض التقدم صوب الحد من انتشار انخفاض الوزن عند الولادة منذ عام 2012. واستناداً إلى أحدث البيانات المتاحة (2015)، كان معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في المنطقة (11.6 في المائة) أقل من المتوسط العالمي (14.6 في المائة). وسُجّلت أعلى نسبة انتشار في البلدان العربية الأقل نمواً (14.4 في المائة)، بينما سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع (9.1 في المائة) في المنطقة أدنى معدلات انتشار.

3.1 انتشار السمنة لدى البالغين

ارتفعت معدلات السمنة بين البالغين (من سن 18 عاماً فأكثر) في المنطقة العربية، من 19.5 في المائة في عام 2000 إلى 28.8 في المائة في عام 2016. وهذه النسبة هي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 13.1 في المائة. وشهدت جميع المجموعات الفرعية للدول العربية، سواء تلك القائمة على أساس مستوى الدخل أو المعاناة من نزاعات من عدمها، ارتفاعاً في معدلات انتشار السمنة لدى البالغين خلال هذه الفترة. فقد سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى نسبة لانتشار السمنة بين البالغين، بنسبة 34 في المائة، تليها البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (31.7 في المائة)، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (29 في المائة)، والبلدان المنخفضة الدخل (18.8 في المائة). كما كان معدل انتشار السمنة بين البالغين أعلى في البلدان التي لا تعاني من نزاعات عند 30.4 في المائة مقارنة بالدول التي تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 24.1 في المائة.

الشكل 17

انتشار السمنة بين البالغين
حسب التصنيف الفرعي
للبلدان العربية



المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 28 إبريل/نيسان 2020.

<https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en>

الجدول 10

انتشار السممة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية)

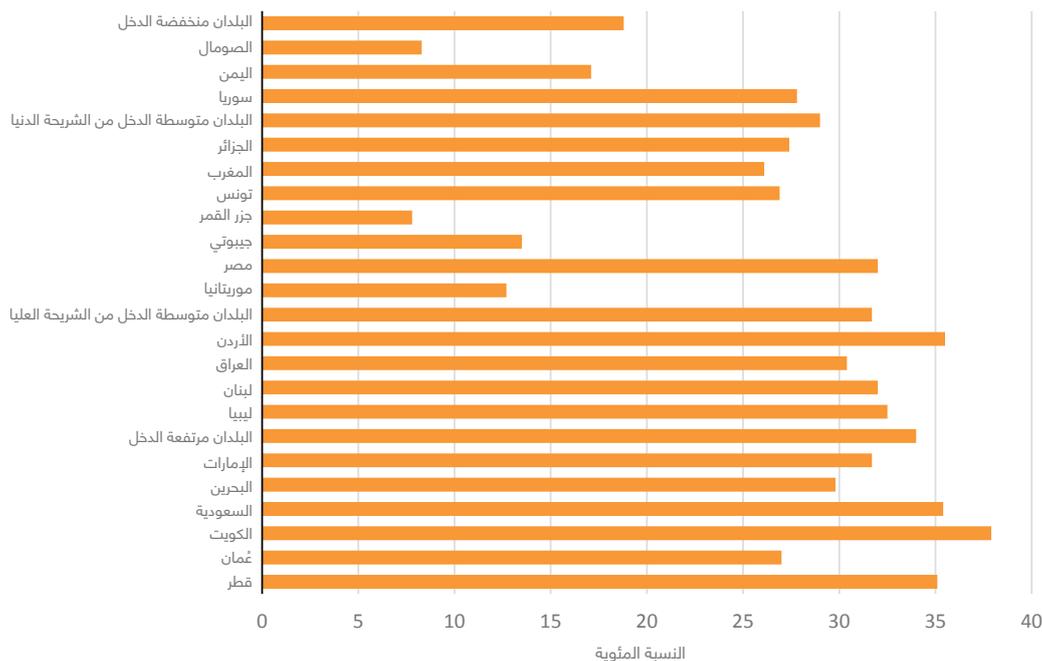
2016	2015	2014	2010	2005	2000	
13.1	12.8	12.5	11.2	9.9	8.7	العالم
28.8	28.2	27.5	25.0	22.0	19.5	الدول العربية
18.8	18.3	17.9	16.3	13.7	11.7	البلدان منخفضة الدخل
29.0	28.3	27.6	25.0	22.0	19.4	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
31.7	31.1	30.5	28.2	25.5	23.3	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
34.0	33.3	32.7	30.1	27.4	25.2	البلدان مرتفعة الدخل
14.1	13.6	13.1	11.1	8.9	7.1	أقل البلدان العربية نمواً
24.1	23.5	23.0	20.8	18.4	16.3	البلدان التي تشهد نزاعات
30.4	29.7	29.0	26.4	23.2	20.6	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. سويسرا. 28 إبريل/نيسان 2020.
<https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en>

ارتفعت معدلات انتشار السممة بين البالغين في جميع دول المنطقة منذ عام 2000. فبناءً على أحدث التقديرات، تجاوزت معدلات انتشار السممة لدى البالغين حاجز الـ 30 في المائة في تسع دول عربية (مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وسجلت الكويت أعلى معدل انتشار بنسبة 37.4 في المائة، بينما جزر القمر والصومال أدنى نسبة (7.8 و 8.3 في المائة على التوالي).

الشكل 18

انتشار السممة بين البالغين حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية



المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. سويسرا. 28 إبريل/نيسان 2020.
<https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en>

3.2 معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الستة أشهر الأولى من العمر

ارتفع معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة (من سن 0 إلى 5 أشهر) في المنطقة العربية من 34.8 في المائة عام 2012 إلى 36.9 في المائة عام 2020. وعلى الصعيد العالمي، تم إحراز تقدم مطرد صوب زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة، حيث كان ما نسبته 43.8 في المائة من الأطفال دون سن ستة أشهر يرضعون رضاعة طبيعية خالصة في جميع أنحاء العالم في عام 2020، مقارنة بـ 37.1 في المائة في عام 2012. ومع ذلك، كانت المعدلات في معظم بلدان المنطقة أقل من المتوسط العالمي. فقد انخفض معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان غير المتأثرة بأي نزاعات. وفي المقابل، ارتفع المعدل في المجموعات الفرعية الإقليمية الأخرى: البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من نزاعات. وتظهر أحدث التقديرات أن أعلى معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية سُجّلت في البلدان الأقل نمواً (49.4 في المائة).

الجدول 11

انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية)

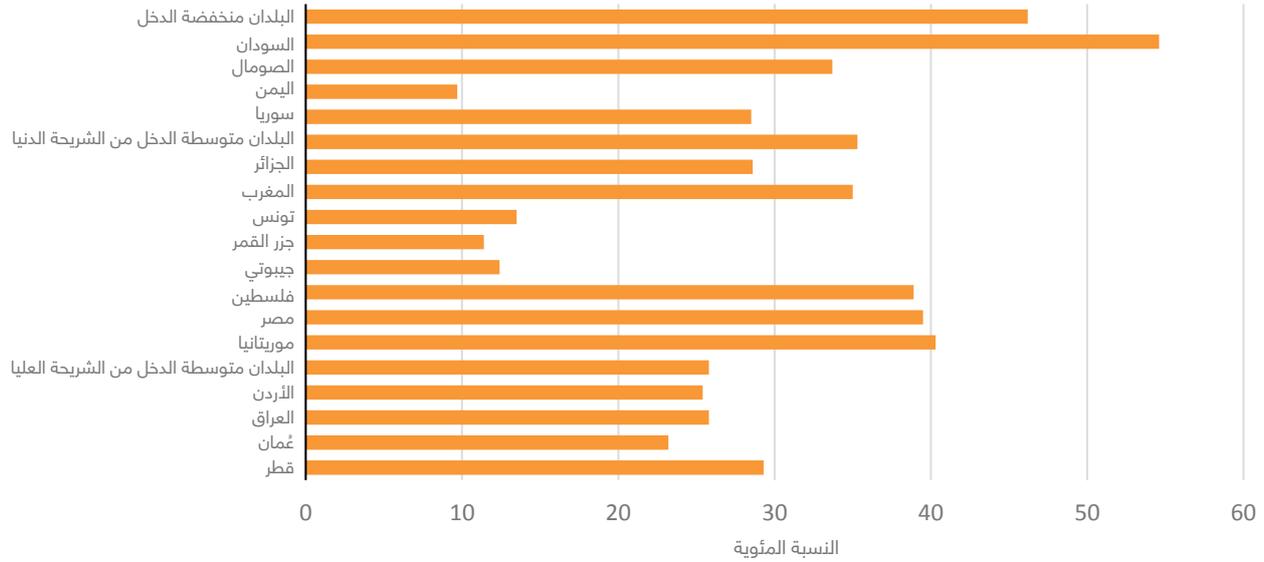
2020	2012	
43.8	37.1	العالم
36.9	34.8	الدول العربية
46.2	33.1	البلدان منخفضة الدخل
35.3	39.7	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
25.8	20.0	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
غ.م	غ.م	البلدان مرتفعة الدخل
49.4	29.6	أقل البلدان العربية نمواً
40.0	29.0	البلدان التي تشهد نزاعات
34.7	38.8	البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: اليونيسيف، 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسيف، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>

وعلى مستوى البلدان، سجلت السودان أعلى معدل لانتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة (54.6 في المائة)، في حين سجلت اليمن أدنى نسبة (9.7 في المائة).

الشكل 19

معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) في البلدان العربية (بيانات آخر سنة)



المصدر: اليونيسيف، 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسيف، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 أبريل/نيسان 2022. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>

3.3 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة

بلغ معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في المنطقة العربية 11.6 في المائة في عام 2015. وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 14.6 في المائة. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار انخفاض الوزن عند الولادة في البلدان منخفضة الدخل، حيث بلغ 13.5 في المائة، مقارنة بـ 11.4 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و 9.9 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و 9.1 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع. كما كان معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة أعلى في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 12.3 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 11.2.

الجدول 12

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية)

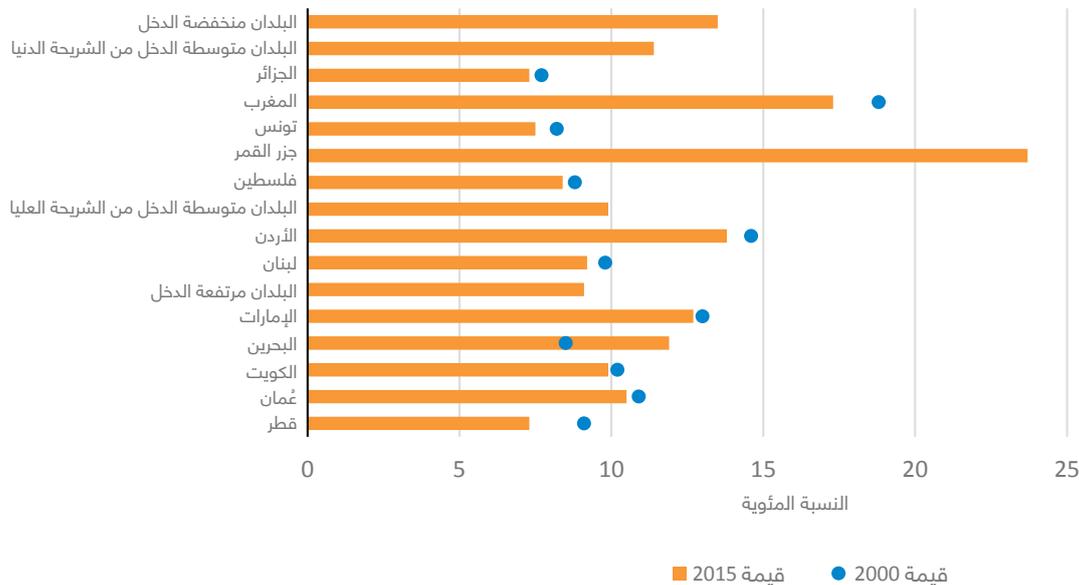
2015	2014	2012	2010	2005	2000	
14.6	14.7	15.0	15.3	16.4	17.5	العالم
11.6		11.8				الدول العربية
13.5		13.6				البلدان منخفضة الدخل
11.4		11.6				البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
9.9		10.1				البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
9.1		9.1				البلدان مرتفعة الدخل
14.4		14.7				أقل البلدان العربية نمواً
12.3		12.4				البلدان التي تشهد نزاعات
11.2		11.3				البلدان التي لا تشهد نزاعات

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. UNICEF. New York and Geneva. Cited 28 April 2020. www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019

تتوفر بيانات عن انتشار انخفاض الوزن عند الولادة لـ 12 دولة عربية فقط. وتظهر مقارنة للأرقام المسجلة عام 2000 مع تلك المسجلة عام 2015 أن معدلات انتشار انخفاض الوزن عند الولادة قد تراجعت في جميع الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات، باستثناء البحرين التي ارتفع فيها المعدل بمقدار 3.4 نقاط مئوية. وتظهر أحدث التقديرات أن أعلى معدل لانتشار انخفاض الوزن عند الولادة قد سُجِّل في جزر القمر (23.7 في المائة) في حين كانت أدنى نسبة في قطر (7.3 في المائة).

الشكل 20

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في البلدان العربية



الفصل الرابع القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي

رسائل رئيسية

- يعد اتباع نظام غذائي صحي أمراً ضرورياً لضمان عافية الإنسان وحماية صحته، وذلك لأن تبني أسلوب حياة نشط وصحي وتجنب جميع أشكال سوء التغذية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو والتطور الأمثل.
- يعد هذا التقييم هو أول تقييم لتكلفة اتباع نظام غذائي صحي والقدرة على تحملها منذ تفشي جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تضخم أسعار الغذاء وأثرت على مداخيل الكثيرين. فقدر ترتب على هذه الزيادة في أسعار المواد الغذائية أثر حقيقي على التكلفة التي يدفعها الفرد لاتباع نظام غذائي صحي.
- تتزايد تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في المنطقة العربية كل عام منذ عام 2017. ففي عام 2020، وصلت التكلفة إلى 3 47 دولاراً أمريكياً للفرد في اليوم، على الرغم من أنها لا تزال أقل قليلاً من المتوسط العالمي (3.54 دولاراً أمريكياً للفرد في اليوم). وارتفعت التكلفة منذ عام 2019 في معظم المجموعات الفرعية الإقليمية والبلدان باستثناء ثلاث دول عربية (الجزائرية ومصر) حيث انخفضت بشكل طفيف في عام 2020.
- وعلى عكس الاتجاه المتمثل في ارتفاع تكلفة اتباع نظام غذائي صحي، تظهر البيانات انخفاضاً سنوياً في عدد ونسبة الأشخاص الذين لم يتمكنوا من تحمل تكاليف نظام غذائي صحي منذ عام 2018، وخصوصاً في بلدان الجزائر ومصر والعراق وفلسطين.
- ولم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 162 7 مليون نسمة، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في عام 2020. كما لم تكن الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية الأقل نمواً (88.3 في المائة) قادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي في عام 2020، مقارنة بـ 42.6 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في المنطقة. وسجلت السودان أعلى نسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي عند 91.8 في المائة في عام 2020، في حين سُجِّلت أدنى نسبة في الأردن عند 14.9 في المائة.

أصبحت القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي تحدياً بسبب الصعوبات الأخيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فعلى الرغم من تحسن القدرة على تحمل التكاليف بشكل طفيف في المنطقة بين عامي 2019 و2020، إلا أن النسبة المقدرة لا تعكس إلا الأثر المترتبة على تغير أسعار الغذاء خلال العام ولا تأخذ في الحسبان التبعات السلبية المترتبة على مستويات الدخل ككل والناجمة عن الجائحة، بسبب عدم توفر بيانات حول توزيع الدخل لعام 2020. وهذا يعني أن تقديرات القدرة على تحمل تكلفة نظام صحي غذائي في المنطقة، والتي تأخذ في الحسبان التأثير المشترك للتغيرات الحاصلة في مستويات أسعار الغذاء تحديداً والدخل عموماً، قد تكون أقل من الواقع. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية والآثار المترتبة على تعطل إمدادات الغذاء بسبب الأزمة في أوكرانيا يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع وتؤدي في نهاية المطاف إلى جعل عدد أكبر من الناس غير قادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي. وهذا أمر مقلق بشكل خاص في المنطقة العربية التي تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود.

زادت تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في المنطقة بشكل سنوي اعتباراً من عام 2017، لتصل إلى 3 47 دولاراً أمريكياً في اليوم للفرد في عام 2020 (انظر الجدول أ-13). وهذا الرقم أقل من المتوسط العالمي البالغ 3 54 دولار أمريكي للفرد في اليوم. وبالمثل، ارتفعت التكلفة في جميع المجموعات الفرعية الإقليمية باستثناء البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث انخفضت بشكل طفيف (0.4 في المائة) في عام 2020 عن العام السابق. وحسب الدول، انخفضت تكلفة اتباع نظام غذائي صحي انخفاضاً طفيفاً في عام 2020 عن العام السابق في ثلاث دول عربية (الجزائر ومصر وفلسطين).

ولم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 162 7 مليون نسمة أو 52.6 في المائة من مجمل السكان، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في عام 2020 (انظر الجدول أ-12). وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 42 في المائة. كما لم تكن غالبية سكان البلدان العربية الأقل نمواً (88.3 في المائة) قادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي في عام 2020، مقارنة بـ 42.6 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في المنطقة. كما كان معدل انتشار انعدام القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي أعلى بكثير في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 71.6 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 45.5.

يُظهر تحليل الاتجاهات أن النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي وعددهم قد انخفض في الدول العربية بين عامي 2018 و2020 (انظر الجدول أ-12). ومع ذلك، فإن التغيرات الإيجابية الملحوظة في القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي كانت مدفوعة بانخفاض التكلفة في الجزائر ومصر والعراق وفلسطين، حيث انخفضت التكلفة أو ظلت دون تغيير.⁵ وعند استثناء هذه البلدان الأربعة من الحسابات، تزداد نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي بين عامي 2018 و2019 (من 44.5 إلى 45.3 في المائة) وتبقى في الغالب دون تغيير بين عامي 2019 و2020 (45.3 إلى 45.5 في المائة). وقد انخفضت النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل

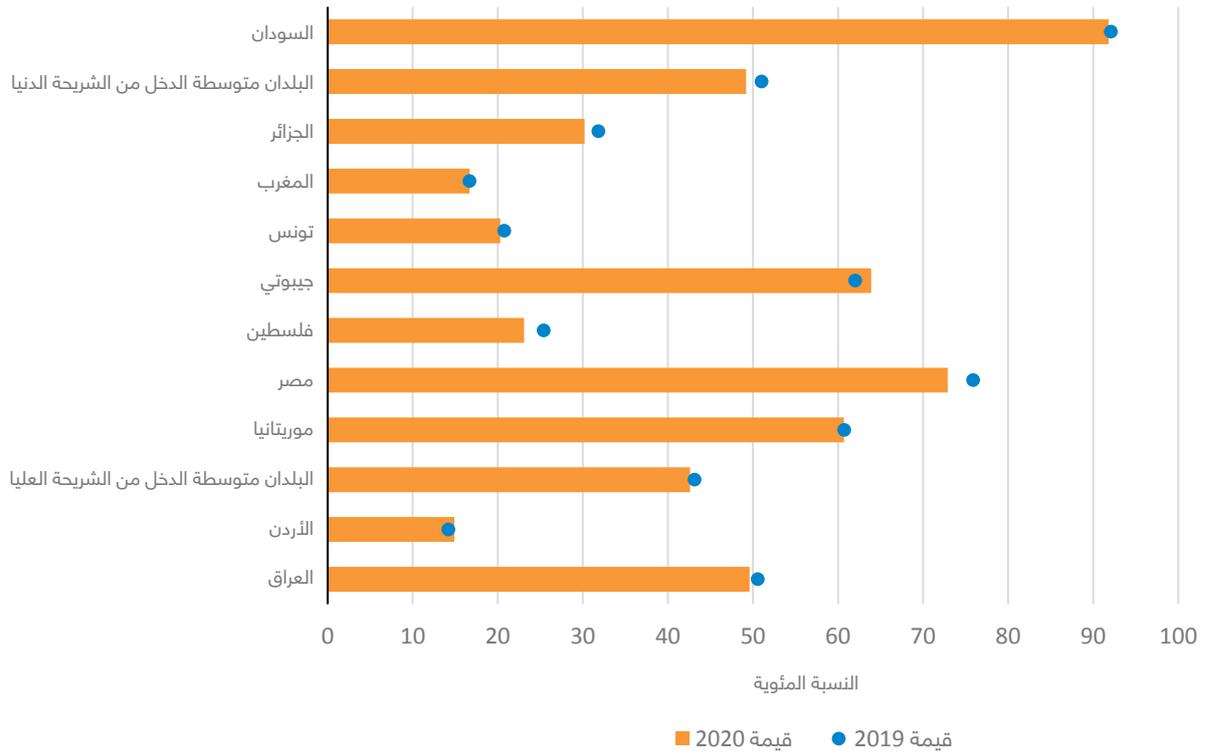
5 - تماشياً مع تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022، فإن منطقتي شمال إفريقيا وغرب آسيا (اللتان تنتمي إليهما هذه البلدان الأربعة) هي المناطق الوحيدة في العالم التي انخفض فيها عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي.

تكلفة نظام غذائي صحي منذ عام 2017 في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومنذ عام 2018 في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان التي لا تعاني من نزاعات.

تتوفر بيانات عن نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي لـ 10 دول عربية فقط، وتظهر زيادة في النسبة بين عامي 2019 و2020 في جيبوتي والأردن فقط، بينما انخفضت النسبة أو ظلت دون تغيير في جميع البلدان الأخرى. وسجلت السودان أعلى نسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي عند 91.8 في المائة في عام 2020، تبعثها مصر بنسبة 72.9 في المائة. وسُجّلت أدنى نسبة في المنطقة في الأردن عند 14.9 في المائة عام 2020.

الشكل 21

نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نمط غذائي صحي في البلدان العربية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

<https://www.fao.org/documents/card/en/c/CC0639ARen/#data/CAHD>



المغرب
نساء يشتريين البرتقال في
سوق أغادير.
© منظمة الأغذية والزراعة /
أليساندرا بينيديتي

الجزء الثاني التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية

يمر العالم، ولا سيما المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بفترة عصيبة بسبب العديد من العوامل التي تبطن مساعي القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكالهما. وتشمل هذه العوامل، التي تزداد وتيرتها وشدتها، النزاعات وتقلب المناخ والظواهر الجوية المتطرفة والتباطؤ الاقتصادي والركود (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). فقد أدت عوامل هيكلية أساسية تتمثل بانعدام المساواة والفقر، والتي تفاقمت بسبب الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا، إلى مفاومة مواطن الضعف العالمية وتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية حيث ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية وانخفضت القوة الشرائية للغذاء للأسر. وبالتالي، باتت المجموعات السكانية الأكثر هشاشة تعاني من انعدام الأمن الغذائي. إذ يستمر ارتفاع تكلفة تبني أنماط غذائية صحية وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في جعل النظم الغذائية الصحية بعيدة عن متناول حوالي 3.1 مليار شخص في كل منطقة من مناطق العالم (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). ويتطلب هذا الوضع تدخلات عاجلة وشاملة للتخفيف من هذه المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

في إطار الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع، التزمت الدول الأعضاء «بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة». ويندرج تحت هذا الهدف خمسة مقاصد محددة هي: (2.1) القضاء على الجوع؛ (2.2) القضاء على جميع أشكال سوء التغذية؛ (2.3) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية؛ (2.4) ضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة؛ (2.5) الحفاظ على التنوع الجيني. ويهدف كل مقصد من مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني إلى التصدي لمختلف التحديات العالمية ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويمكن أن تساعد التجارة في التخفيف من وطأة مشاكل الجوع وسوء التغذية وكذلك تحسين كفاءة نظم الإنتاج الزراعي واستدامتها. بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، يحدد المقصد 2.ب التجارة بوصفها وسيلة للتنفيذ، إلى جانب زيادة الاستثمار (المقصد 2.أ) وضمن سلامة أداء أسواق السلع الأساسية (المقصد 2.ج). لكن لسوء الحظ، فإن المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني (انظر الجزء الأول من هذا التقرير).

يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير شرحاً مستفيضاً للكيفية التي يمكن أن تساعد من خلالها التجارة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، أي كيف يمكن للتجارة أن تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. ورغم أن التركيز الأساسي لهذا التقرير ينصب على التجارة الدولية، إلا أنه يتم استخدام كلمة «تجارة» ليقصد بها كل من التجارة المحلية والدولية. وكما هو موضح في الفصل الخامس، تواجه المنطقة تحديات متعددة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وتعاني المنطقة من محدودية الأراضي والموارد



المائية ونمو سكاني متسارع، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على التجارة وأسواق السلع الأساسية الدولية. ويوضح الفصل الخامس أيضاً كيف أثرت جائحة كوفيد-19 والأزمة في أوكرانيا، والتداعيات الاقتصادية والتجارية الناجمة عنهما، على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وزيادة تكلفة تبني أنماط غذائية صحية وكشفتا عن العديد من مواطن الضعف في المنطقة أمام الصدمات العالمية ذات الصلة بالعرض والأسعار. وسيطلب جعل الأنماط الغذائية الصحية أكثر توفراً ويسراً من حيث التكلفة في المنطقة العربية إحداث تحولات كبيرة في أنظمة الأغذية الزراعية واللجوء إلى مفاضلات وتأزر بين البلدان في ظل حقيقة عدم توفر حل يمكن تطبيقه على جميع البلدان. وسيتناول الجزء الأخير من الفصل الخامس (القسم 5.6) تفاصيل ومعلومات إضافية حول دور المفاضلات في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية وبعض الأمثلة عليها.

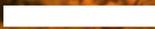
يقدم الفصل السادس تحليلاً متعمقاً لإنتاج الغذاء في المنطقة وإمدادات الطاقة الغذائية وأنماط التجارة. كما يعرض الفصل أدلة إحصائية على الدور الأساسي للتجارة في الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في ضوء حقيقة أنها منطقة مستوردة صافية للغذاء. فبسبب محدودية موارد الأراضي والمياه، تعتمد الدول العربية إلى حد كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الضرورية لأنماط غذائية متنوعة وصحية (مثل الفواكه والخضروات) وهي سلع لا تستطيع إنتاجها محلياً بكميات كافية. ومع ذلك، فإن البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على التجارة قد تصبح أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، مثل تلك المتصلة بالإمدادات أو القيود التجارية. ويُقيّم الجزء الأخير من الفصل السادس (القسم 6.4) مواطن الضعف في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مثل اعتمادها على الواردات وعدم اعتمادها على مجموعة متنوعة من الموردين، لأربع مجموعات من المنتجات (الحبوب والفواكه والخضروات واللحوم والبقول) وإجمالي المجموعات الغذائية. ويمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل البلد عرضة للصدمات مثل التقلبات في بلد المنشأ أو تعطل طرق الإمداد.

يناقش الفصل السابع دور التجارة بوصفها عامل تمكين أساسي في جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه). فيمكن أن يساعد فتح الأسواق الغذائية والزراعية العالمية في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وتلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان ذات الموارد المائية والأراضي المحدودة من حيث الكمية والتنوع. ومع ذلك، يقدم الفصل السابع نهجاً أكثر دقة، حيث أن الآثار الإيجابية للتجارة على الأمن الغذائي والتغذية ليست دائماً مباشرة وتعتمد على عدة عوامل. ويؤكد الفصل السابع أن تيسير التجارة جزء لا يتجزأ من جهود زيادة تجارة الأغذية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية من خلال تقليل خسائر الشحن وزيادة سرعة النقل إلى الأسواق. وتعتمد القدرة المالية للحصول على الغذاء بشكل كبير على تكلفة هذه المنتجات الغذائية، والتي تحددها التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي يطبقها بلد ما إلى حد كبير. ويعرض الجزء الثاني من الفصل السابع (القسم 7.2) السياسات والأطر التنظيمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمزيد من التفاصيل حول مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على الاستيراد المطبقة في المنطقة، وأهمية التدابير غير التعريفية في تعزيز التجارة الدولية، ويحدد مجموعة واسعة من التدابير غير التعريفية التي يمكن تطبيقها في الدول العربية.



العراق

عائلة تعمل في حصاد البصل.
© منظمة الأغذية والزراعة /
جنكيز يار



الفصل الخامس

تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية

رسائل رئيسية

- تواجه منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تحديات هيكلية متعددة تتصل بالأمن الغذائي والتغذية. وتعاني المنطقة من محدودية الأراضي والموارد المائية ونمو سكاني متسارع، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على التجارة وأسواق السلع الأساسية الدولية. إذ تعد حصة الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية هي الأدنى على مستوى العالم، ويبلغ متوسط الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي 7.23 في المائة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 10.65 في المائة. وعلى مدى العقد الماضي، بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية 2.29 في المائة وهو ضعف المتوسط العالمي تقريباً.
- أدى الاعتماد الكبير على الواردات إلى جعل المنطقة عرضة لصدمات العرض وتضخم الأسعار في أسواق السلع الأساسية الدولية. وتعد جائحة كوفيد-19 وال أزمة في أوكرانيا أمثلة على كيفية تأثير الانقطاع المفاجئ لسلاسل التوريد على إمدادات وأسعار الحبوب والأسمدة والطاقة وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المنطقة.
- استجابت بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 من خلال طرح حزم تحفيز اقتصادي تستهدف المستهلكين والمنتجين، وفرض حظر مؤقت على الصادرات، وخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية.
- تشكل الأزمة في أوكرانيا تحدياً خطيراً آخرًا للمنطقة التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية والأسمدة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بما في ذلك القمح كغذاء أساسي. فبسبب الأزمة، وصلت أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى زيادة فواتير الاستيراد وزيادة الضغط على الاحتياطات الأجنبية لمعظم الدول العربية المستوردة للغذاء، وبالتالي على أسعار الصرف.

- للتصدي لتحديات الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات العالمية، نفذت بلدان المنطقة مجموعة من التدابير، مثل دعم الزراعة المحلية وزيادة مخزونات الغذاء وزيادة الدعم للفئات الضعيفة منذ بداية النزاع في أوكرانيا. وتمثلت معظم الإجراءات المتصلة بالتجارة والتي تم تبنيها في المنطقة في حظر التصدير وغيرها من الإجراءات التي تضع قيوداً على متطلبات تراخيص التصدير. وفي بعض الحالات، تم تحرير التعريفات الجمركية على الواردات أو رفع الحظر عن الاستيراد لتعزيز الإمدادات الغذائية في الأسواق المحلية. وفي حالات أخرى، تم رفع التعريفات الجمركية على الواردات أو فرض حظر على الاستيراد لدعم الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة تنوع مصادر وارداتها.
- يتطلب التصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية والصحة المعقدة في المنطقة العربية اتباع نهج نظم أغذية زراعية يأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة لتجنب عدم الاتساق بين السياسات. كما يجب تقييم استدامة نظم الأغذية الزراعية بشكل شامل مع مراعاة المفاضلات وأوجه التأثير المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما هو مبين في الجزء الأول، يمثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكالهما تحدياً متزايداً في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كما أن المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل بالقضاء على الجوع. وبات العبء الثلاثي المتمثل في نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة يتفاقم بمعدلات غير مسبوقه، إذ لم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 162.7 مليون نسمة أو 52.6 في المائة من إجمالي السكان، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في عام 2020. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تباين ظروف ومستويات الدخل في المنطقة التي يوجد فيها بلدان خليجية نفطية مرتفعة الدخل وبلدان متوسطة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وبلدان منخفضة الدخل كما هو الحال مع موريتانيا والسودان واليمن. وتترجم هذه الفوارق الكبيرة إلى تباين في القدرات والموارد والاحتياجات، مما يستلزم اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية واعتماد المنطقة المفرط على الواردات. يناقش هذا الفصل التحديات الهيكلية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ومحدودية الأراضي والموارد المائية، والاعتماد على الواردات الغذائية ذات الصلة وتزايد عدد السكان. كما يسلط الضوء على الاتجاهات السائدة في المنطقة التي تحدد النتائج المتعلقة بالتغذية وبعض التدخلات التجارية والسوقية التي تؤثر على توفر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها.

5.1. تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية

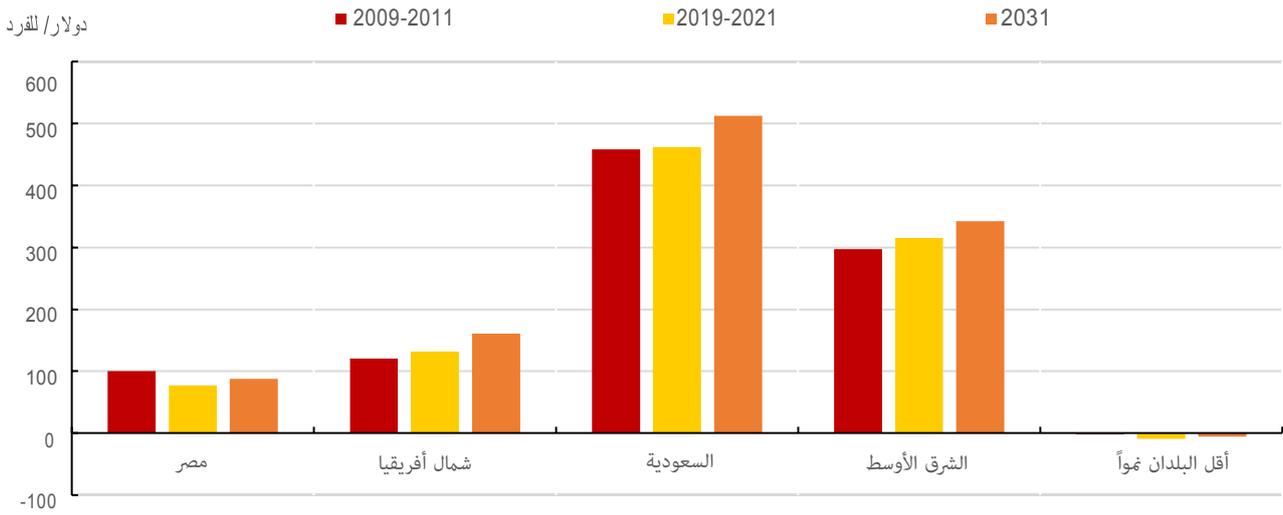
حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة، «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبى احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية ولتتمتع ب حياة موفورة النشاط والصحة» (منظمة الأغذية والزراعة، 2001). ويشمل هذا المفهوم أيضاً تعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وضمان وصول السكان إلى أسواق المواد الغذائية. ويمثل تناول ما يكفي من الأطعمة المغذية التي تشكل نمطاً غذائياً صحياً أمراً بالغ الأهمية للأمن الغذائي والتغذية (انظر الفصل الرابع).

واصلت معدلات الجوع في المنطقة العربية مسارها التصاعدي منذ عام 2014. فكما هو موضح في الفصل الأول من هذا التقرير، في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 54.3 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وهذه زيادة مستمرة خلال العقدين الماضيين وهي قريبة من الرقم الأعلى المسجل عام 2011 عندما عصفت بالمنطقة ثورات شعبية عارمة. وأدت جائحة كوفيد-19، التي عصفت بالمنطقة في عام 2020، إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وبصرف النظر عما إذا كانت تعاني من نزاعات أم لا. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار نقص التغذية في المنطقة في عام 2021 في اليمن التي تعاني من نزاع وتصنف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض.

كما يبين الفصل الأول أن معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد قد واصلت منحناها التصاعدي، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154.3 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 11.6 مليون شخص عن عام 2020. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل مطرد منذ عام 2014. وقُدِّرَت نسبة الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 بنحو 34.7 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، وكانوا غير قادرين على الحصول ما يكفيهم من الغذاء المغذي في أغلب الأحيان. ويمثل عدد الأشخاص المعرضين للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقياساً آخرًا لتقدير مستويات انتشار الجوع وقد نما هذا العدد أيضاً بالتزامن مع زيادة انتشار نقص التغذية. وفي عام 2021، عانى ما يقدر بنحو 53.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بزيادة قدرها 5 ملايين شخص عن العام السابق.

الشكل 22

نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نمط غذائي صحي في البلدان العربية

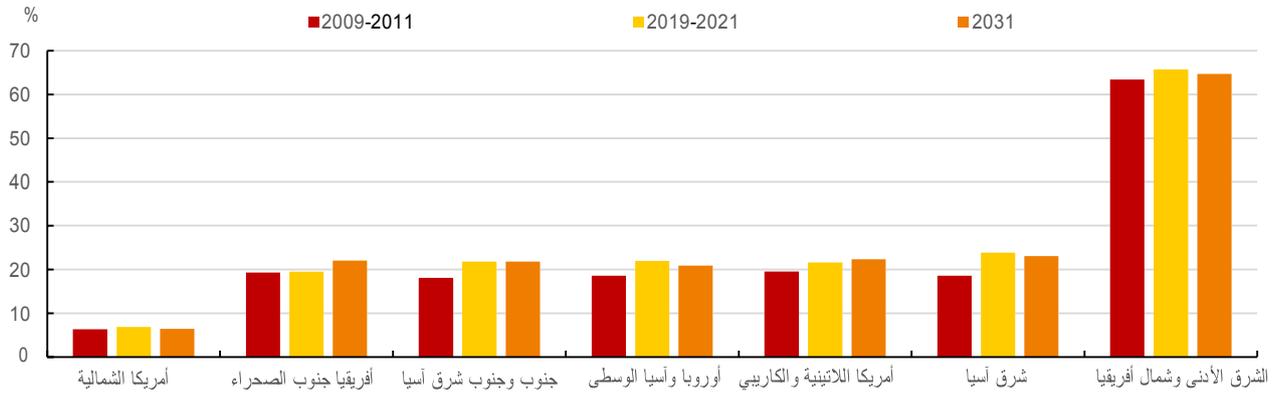


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، 2022. <https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao> -agricultural

نظراً لندرة الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء، تعتمد المنطقة بشكل كبير على استيراد المنتجات الزراعية. كما أثر تغير المناخ وزيادة وتيرة الظروف المناخية القاسية أيضاً على الزراعة المحلية، مما حد من قدرة المنطقة على إطعام عدد متزايد من السكان بالمنتجات المحلية. وتعد حصة الواردات في إجمالي الاستهلاك (65.7 في المائة في 2019-2021) في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، 2022)، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق العالمية المستوردة الصافية للأغذية (الشكل 23). وبالتالي، فإن معدلات الاكتفاء الذاتي من معظم السلع منخفضة، وصافي الواردات الغذائية للفرد مرتفع (الشكل 22)، خاصة بالنسبة للحبوب والزيوت النباتية والسكر. ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، ستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والأسواق الدولية بسبب القيود ذات الصلة بتوفر الموارد. وكما يوضح الشكل 23، من المتوقع أن تبلغ حصة الواردات في إجمالي الاستهلاك 64.7 في المائة في عام 2031. فمن ناحية، تمكّن التجارة المنطقة من ضمان توفر الغذاء الذي يمكن أن يساهم في إيجاد أنماط غذائية صحية. ومن ناحية أخرى، أدى الاعتماد الكبير على الواردات إلى جعل المنطقة منكشفة انكشافاً كاملاً على أي اختلالات في أسواق السلع الدولية، خصوصاً الاختلال في الإمدادات وتضخم الأسعار. وتعد الأزمة في أوكرانيا مثلاً على كيفية تأثير الانقطاع المفاجئ لسلاسل التوريد على إمدادات وأسعار الحبوب والأسمدة والطاقة وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الشكل 23

حصة الواردات من إجمالي الاستهلاك (نسبة مئوية)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، 2022.

https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-outlook_2022-2031-f1b0b29c-enjsessionid=AkWng_LdNb87Dh6VWFTQewAJBsle3gcl61fu8AAA.ip10-240-5-71-

ملحوظة: تشمل الواردات الأعلاف ويشمل التوفر تصنيع السلع التي يمكن إعادة تصديرها.

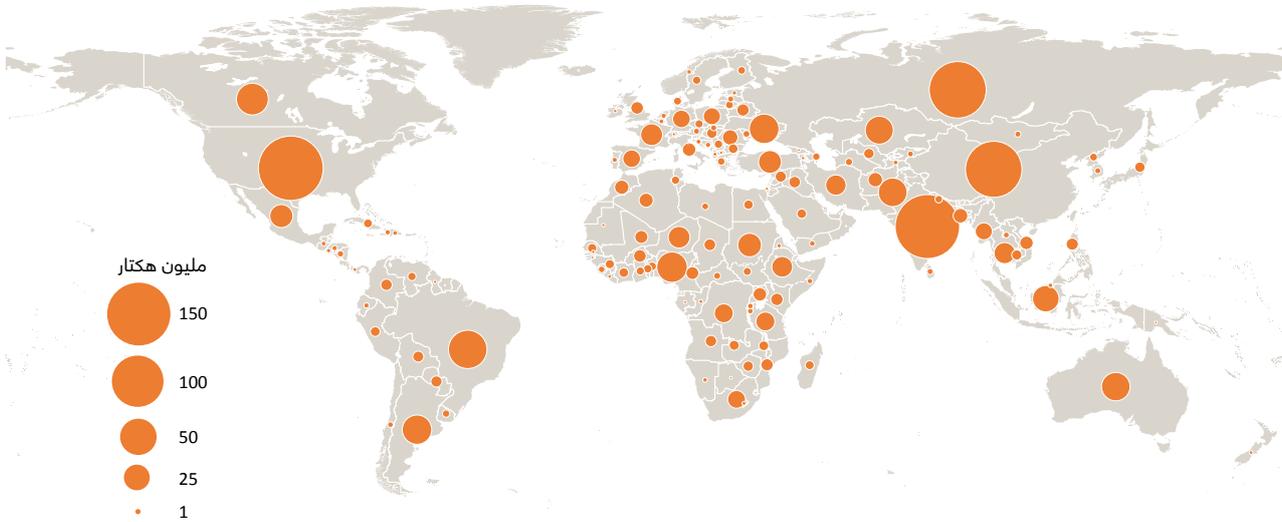
تساهم العديد من التحديات الهيكلية، وأولها ندرة المياه، في اعتماد المنطقة الكبير على واردات الغذاء. فندرة المياه تمثل عائقاً أمام الإنتاج الزراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وسبباً من أسباب اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية. ويشير تحليل جانب العرض في إنتاج الغذاء إلى أن جميع بلدان المنطقة تقريباً تعاني من مستويات إجهاد مائي⁶ قريبة من 100 في المائة أو أعلى، ويبلغ أعلاها في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتعاني المنطقة من أدنى حصة للفرد من موارد المياه العذبة بين جميع مناطق العالم، وكذلك من مشاكل عميقة تتصل بالاستخدام غير المستدام للمياه. وقد تفاقت هذه المشاكل بسبب الجفاف وشح الأراضي الصالحة للزراعة. وتعاني ثلاثة بلدان على وجه التحديد من محدودية موارد المياه العذبة وهي: البحرين ومصر والإمارات العربية، إذ تبلغ نسبة حصة الفرد من المياه العذبة فيها 2.68 و 10.37 و 15.81 في المائة على التوالي. وبصرف النظر عن التفاوتات في مستويات المياه الجوفية في المنطقة، هناك أيضاً اختلافات في طرق الري، مما يتسبب في تفاوت مستويات الإنتاج الزراعي على المستوى المحلي وصعوبة توقعه. علاوة على ذلك، على الرغم من أنها تعد واحدة من أكثر مناطق العالم معاناة من شح موارد الأراضي والمياه، إلا أن أسعار المياه في المنطقة لا تزال منخفضة نسبياً. في المقابل، فإن إعانات أسعار المياه في المنطقة مرتفعة وتمثل حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، فإن إنتاجية استخدام المياه لا تزيد عن نصف المتوسط العالمي.

⁶ يعرف مستوى الإجهاد المائي على أنه سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. ووفقاً للمؤشر الثاني للمقصد الرابع لهدف التنمية المستدامة السادس، يمثل الإجهاد المائي النسبة بين إجمالي المياه العذبة المسحوبة من قبل القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة بعد أخذ متطلبات المياه البيئية بالحسبان.

يتمثل التحدي الآخر بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بباقي مناطق العالم (الشكل 24). فوفق تقديرات عام 2020، بلغ متوسط الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي 7.23 في المائة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 10.65 في المائة (انظر الجدول 13). وتشير البيانات إلى اتجاه تنازلي حيث انخفضت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من 7.42 في المائة في عام 1990 إلى 7.23 في المائة في عام 2020، مما يشير إلى الحاجة إلى إحداث تغييرات كبيرة في الممارسات الزراعية. في العديد من البلدان في المنطقة، مثل جيبوتي والكويت وليبيا وموريتانيا وعمان والإمارات العربية المتحدة، تقل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة عن 1 في المائة من إجمالي مساحة هذه البلدان (مظللة باللون الأصفر في الجدول 13). في المقابل، تحظى بلدان أخرى بمساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتحديداً جزر القمر والجمهورية العربية السورية، وبنسب تصل إلى 35.46 في المائة و25.39 في المائة على التوالي. وقد شكل هذا تحدياً فريداً للمنطقة التي تواجه عجزاً طبيعياً مزدوجاً يتمثل بندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

الشكل 24

الأراضي الصالحة للزراعة (2020)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): استخدام الأراضي. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <http://www.fao.org/faostat/en/#data/RL> استناداً إلى بيانات الأمم المتحدة الجغرافية المكانية، 2020. Map [geodata] [shapefiles]. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة.

الجدول 13

الأراضي الصالحة للزراعة (نسبتها من إجمالي مساحة كل بلد)

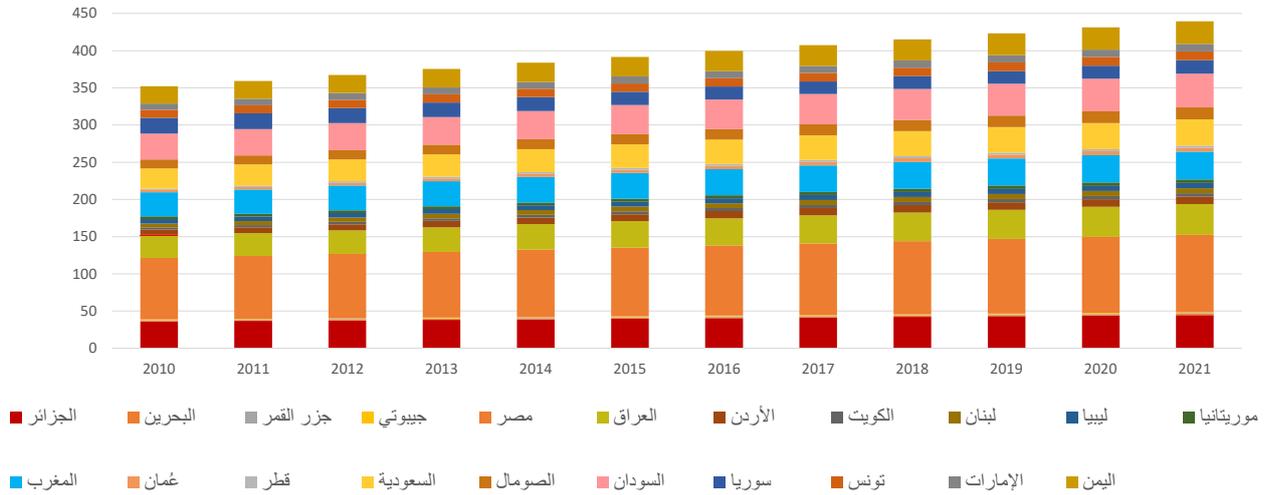
2020	1990	
3.15	2.97	الجزائر
2.04	2.90	البحرين
35.46	34.93	جزر القمر
0.09	0.04	جيبوتي
3.38	2.29	مصر
11.52	11.43	العراق
2.32	2.03	الأردن
0.45	0.22	الكويت
13.23	17.89	لبنان
0.98	1.03	ليبيا
0.39	0.39	موريتانيا
17.14	19.51	المغرب
0.24	0.11	عُمان
1.83	0.86	قطر
1.60	1.58	السعودية
1.75	1.63	الصومال
11.24	-	السودان
25.39	26.58	سوريا
16.70	18.72	تونس
0.69	0.49	الإمارات
2.19	2.88	اليمن
7.23	7.42	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
10.65	10.51	المتوسط العالمي

منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): استخدام الأراضي. منظمة الأغذية والزراعة، روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL>

لا تواكب معدلات الإنتاجية الزراعية ارتفاع عدد السكان في الدول العربية. فعلى مدى العقد الماضي (2010-2021)، بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية 2.29 في المائة، أي ضعف المعدل العالمي تقريباً، البالغ 1.20 في المائة (البنك الدولي، 2022a). وبلغ إجمالي عدد سكان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 351 مليوناً في عام 2010، ونما بنسبة 25.2 في المائة إلى 440 مليوناً في عام 2021 (الشكل 25). وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت عُمان أعلى معدل نمو سكاني سنوي قدره 6.52 في المائة بين عامي 2010 و2021، متقدمة على قطر التي بلغت النسبة فيها 5.26 في المائة. في المقابل، انخفض عدد السكان في الجمهورية العربية السورية المتضررة من نزاع بنسبة 1.3 في المائة سنوياً بين عامي 2010 و2021. وقد أدت القيود المتصلة بقلّة الموارد وانخفاض الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية وارتفاع الطلب إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات. وستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والأسواق العالمية للحصول على المنتجات الغذائية الأساسية والمغذية، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لواضعي السياسات.

الشكل 25

عدد السكان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2010-2021 (بالمليون)



المصدر: البنك الدولي. 2022. مؤشرات التنمية العالمية. سلسلة السكان، المجموع. البنك الدولي. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

5.2. تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية وسياسات الاستجابة

أثرت جائحة كوفيد-19 على نظام التجارة العالمي، مما أثر سلباً على إمدادات المنتجات الزراعية والغذائية والطلب عليها. ففي عام 2020، أدت الإجراءات التي تم تنفيذها لاحتواء جائحة كوفيد-19 إلى دفع العالم ودول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (باستثناء مصر)⁷ إلى انكماش اقتصادي وتقلص دخل الفرد. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاختلافات من حيث تأثير الجائحة والتعافي منها، إلى جانب محدودية تغطية تدابير الحماية الاجتماعية ومدتها، إلى اتساع التفاوتات وتفاقم الأمن الغذائي. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير حتى مايو/ أيار 2022 بسبب المشاكل في سلاسل الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف النقل وغيرها من الاضطرابات الناجمة عن الجائحة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). يقدم الفصل الرابع من هذا التقرير تقييماً لتأثير الجائحة على تكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل هذه التكلفة، مع مراعاة الأثر المترتب على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الناجم عن الآثار الاقتصادية للجائحة وتدابير احتوائها.

7 كانت مصر استثناءً، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (كما في أكتوبر/ تشرين الأول 2022)

في ذروة الجائحة، انخفض التنوع التجاري، أي المنتجات والشركاء، وقيمة وكميات التدفقات التجارية بشكل حاد (منظمة الأغذية والزراعة، 2021b). وقد كان للموجة الأولى من جائحة كوفيد-19 تأثير واضح ولكنه قصير الأجل على الزراعة وتجارة الأغذية واللحوم أثبتتا قدرتهما على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن الجائحة كما هو ملاحظ من الاتجاهات الكلية على المستويين العالمي والإقليمي. ومع ذلك، فإن تلك الصدمة، وعلى الرغم من قصرها، كانت شديدة بما يكفي لإثارة مخاوف بشأن الأمن الغذائي والتغذية ومأمونية الغذاء في جميع أنحاء العالم. وقد دفع هذا بالعديد من البلدان إلى الاستجابة بسرعة وتطبيق سياسات للحد من الآثار السلبية المحتملة على الأسواق المحلية، شملت فرض قيود على التجارة ومحاولة إزالة الحواجز من أمام الاستيراد واتخاذ تدابير محلية (الجدول 14).

الجدول 14

سياسات الاستجابة الرئيسية لجائحة كوفيد-19 وأثرها على الأسواق والتجارة

القيود التجارية	تدابير للحد من حواجز الاستيراد	تدابير محلية
يفرض عدد محدود من البلدان قيوداً على التجارة (عدد قليل جداً من قيود الاستيراد).	قللت عدة بلدان من القيود المفروضة على الاستيراد، وذلك بشكل رئيسي في شكل تعليق التعريفات الجمركية على الواردات، وفي حالات محدودة، رفع الحصص الخاضعة لتعريفات جمركية مخفضة.	تم وضع تدابير لدعم المنتجين لضمان الإنتاج.
تم تحويل العديد من قرارات حظر التصدير إلى حصص تصدير، وسرعان ما تم إلغاؤها.	خففت بعض البلدان الحواجز الفنية أمام التجارة لتسهيل استيراد المواد الغذائية الأساسية.	قدمت بعض البلدان الدعم في مجال الخدمات اللوجستية والتسويق.
استهدفت قيود الاستيراد بشكل رئيسي تجارة الحيوانات الحية والأسماك وبعض منتجات البستانية.	كانت معظم الإجراءات مؤقتة، وتم تنفيذها في مارس/ أبريل، ومن المقرر أن تستمر حتى نهاية العام.	وسعت عدة بلدان من أهداف مشترياتها الغذائية المحلية، و/أو زادت الواردات لتكوين احتياطي وطني، وضمان توفرها.
		وضعت بعض البلدان سقوفاً للأسعار، في حين وسعت دول أخرى برامج توزيع الغذاء لضمان تمكين الناس من الحصول عليه.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2021ب. التجارة الزراعية واستجابة السياسات إبان الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19 عام 2020. صفحة 17. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5406ar>

استجابت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتحديات الجائحة من خلال إطلاق حزم تحفيز اقتصادي تهدف إلى ضخ السيولة من خلال السياسات المالية والنقدية لضمان تلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات الأساسية ودعم الاقتصاد. وشملت التدابير الأكثر شيوعاً الموجهة نحو المستهلكين والمنتجين ما يلي: تدابير الحماية الاجتماعية، ولا سيما التحويلات النقدية، وتوزيع الطرود الغذائية، وبرامج إعانة العاطلين عن العمل، وتأجيل مدفوعات ضريبة الدخل، وتأجيل أقساط القروض، وتوفير قروض بأسعار فائدة مدعومة، وإنشاء صناديق الاستثمار ومنع ضمانات حكومية للقروض الجديدة، والإعفاءات من فواتير الخدمات الأساسية، والتنازل عن اشتراكات الضمان الاجتماعي، ومراقبة وضبط الأسعار لتجنب التلاعب فيها. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع مدخلات الإنتاج والإعانات في بعض الحالات، ولا سيما لدعم المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة (منظمة الأغذية والزراعة، 2020b).

استجابت بعض البلدان في المنطقة العربية، وهي منطقة تتسم بارتفاع نسب الاعتماد على الواردات الغذائية، من خلال فرض حظر مؤقت على الصادرات (منظمة الأغذية والزراعة، 2021c). واستهدفت تدابير الحظر هذه بعض المنتجات كما كان الحال في الجمهورية العربية السورية والسودان وفئات منتجات محددة، كما كان الحال في الجزائر، وفرض حظر تام على جميع الصادرات الغذائية، كما هو الحال في الكويت والأردن. وللحفاظ على مخزوناتها الاستراتيجية، أوقفت مصر عمليات تصدير جميع أنواع البقوليات. وفرضت الجمهورية العربية السورية قيوداً على تصدير البيض والحليب والجبن والبقوليات لمدة شهر. بدورها، فرضت عُمان قيوداً مؤقتة على صادرات بعض المنتجات الزراعية، مثل البصل والثوم والدقيق والقمح. وبينما قد يكون التأثير على الإمدادات والأسعار الدولية للقيود التي تبنتها هذه البلدان المستوردة الصافية الصغيرة نسبياً محدوداً، إلا أن أثره في الأسواق الإقليمية كان واضحاً. كما دلل على وجود حالة من انعدام الثقة في أسواق الغذاء العالمية كمصدر لإمدادات الغذاء، مما زاد من عدم استقرار الأسواق بشكل عام.

علقت البلدان المستوردة في المنطقة التعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم أو عمدت إلى خفضها نتيجة لحالة عدم الاستقرار في الأسواق. وعمدت دولة مثل قطر إلى إلغاء التعريفات الجمركية البالغة نسبتها 5 في المائة على جميع المنتجات الغذائية. كما صنفت المغرب وقطر والمملكة العربية السعودية القمح ودقيق القمح والعدس والحمص والفاصوليا والفول على أنها مواد أساسية وألغت التعريفات المفروضة عليها (منظمة الأغذية والزراعة، 2021c). وخفضت موريتانيا بدورها التعريفات الجمركية المفروضة على واردات الزيوت الغذائية. وقررت بعض البلدان، مثل مصر، زيادة احتياطاتها الغذائية، مما أدى إلى زيادة عمليات شراء الحبوب بما في ذلك من خلال الاستيراد.

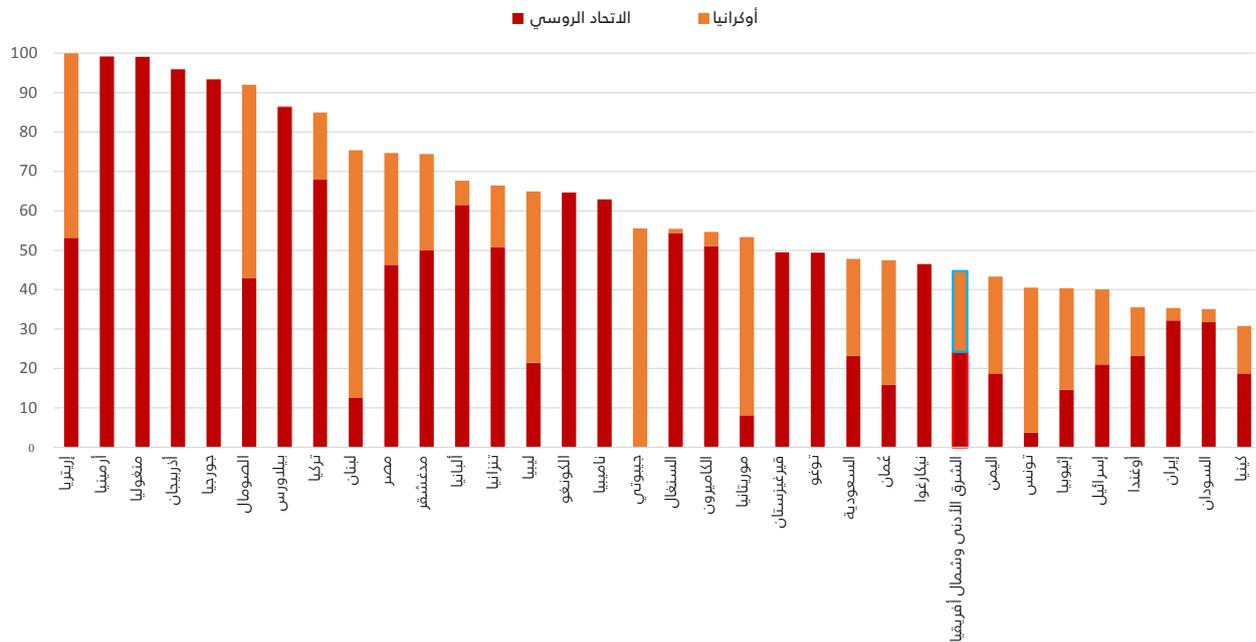
5.3. تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

من المرجح أن يتأثر مسار الأمن الغذائي على مستوى العالم بأزمة أوكرانيا، التي ينغمس فيها اثنان من أكبر منتجي الزراعة والحبوب الأساسية على مستوى العالم. وتتسبب الأزمة المستمرة في تعطيل سلاسل التوريد وتؤثر بشكل أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة العالمية، مما يؤدي إلى نقص في الغذاء وارتفاع أسعاره. إذ يُعد كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم. فقبل الأزمة، كان البلدان يستحوذان على 30 في المائة و20 في المائة من صادرات القمح والذرة العالمية على التوالي. كما استحوذ البلدان على ما يقرب من 80 في المائة من صادرات العالم من منتجات بذور عباد الشمس. علاوة على ذلك، يعد الاتحاد الروسي من أهم مصدري الأسمدة المصنعة من النيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وتعتمد العديد من البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اعتماداً كبيراً على استيراد المواد الغذائية والأسمدة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بما في ذلك القمح كغذاء أساسي (الشكل 26). ويأتي أكثر من 70 في المائة من إمدادات القمح في لبنان ومصر من أوكرانيا والاتحاد الروسي، في حين تستورد ليبيا أكثر من 60 في المائة من هذه الاحتياجات، وتزيد هذه النسبة عن 60 في المائة في كل من جيبوتي وموريتانيا، وتقترب في كل من

المملكة العربية السعودية وعمان من 50 في المائة، وتزيد عن 40 في المائة في كل من تونس واليمن. يبلغ متوسط اعتماد منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على استيراد القمح من هاتين الدولتين المتأثرتين بالنزاع حوالي 45 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، 2022f).

الشكل 26

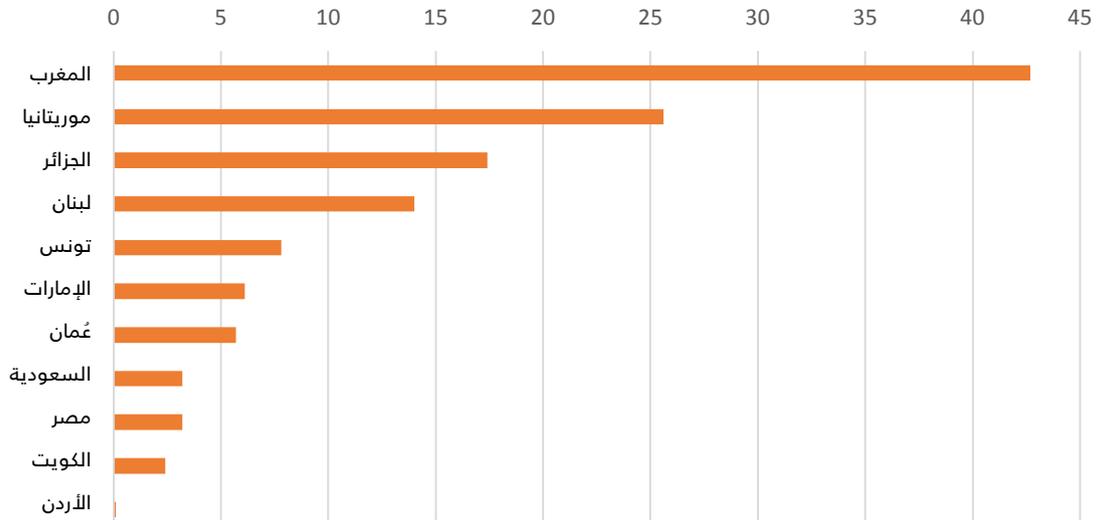
الاعتماد على استيراد القمح، المستوردين الصافين، 2021 (نسبة مئوية)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. مذكرة إعلامية - أهمية أوكرانيا والاتحاد الروسي للأسواق الزراعية العالمية والمخاطر المرتبطة بالحرب في أوكرانيا. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf>

الشكل 27

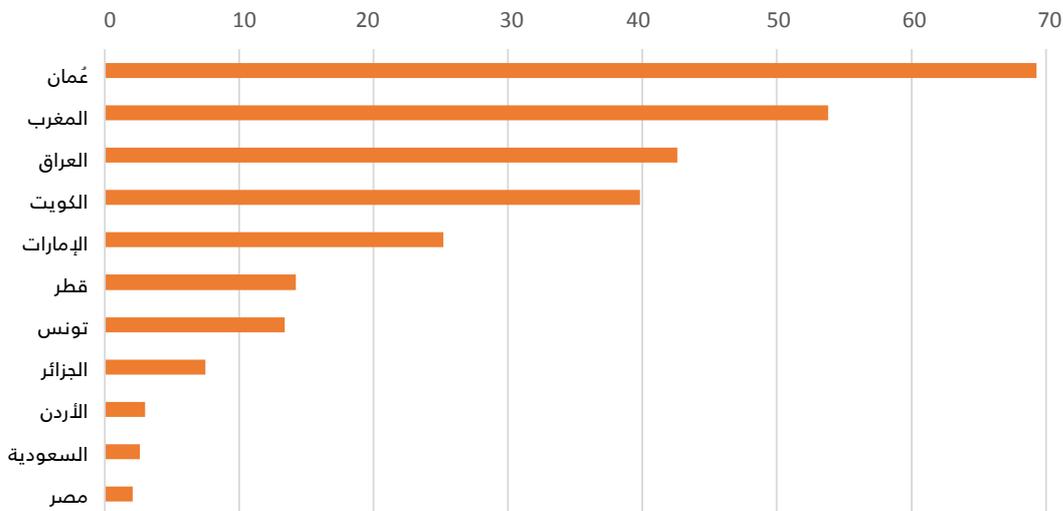
النسبة المئوية لواردات الأسمدة النيتروجينية من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد (متوسط 2010-2021)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022b. Addressing Food Security Challenges faced by Near East and North Africa Region due to the Ukraine Crisis. المذكرات الإعلامية القطرية القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/cc0043en/cc0043en.pdf>. ملاحظة: يوضح الشكل 27 والشكل 28 أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الأسمدة النيتروجينية والبيوتاسيوم من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا.

الشكل 28

النسبة المئوية للواردات من أسمدة البوتاس من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد (متوسط 2010-2021)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022b. Addressing Food Security Challenges faced by Near East and North Africa Region due to the Ukraine Crisis. المذكرات الإعلامية القطرية القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/cc0043en/cc0043en.pdf>. ملاحظة: يوضح الشكل 27 والشكل 28 أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الأسمدة النيتروجينية والبيوتاسيوم من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا.

تنطوي الأزمة في أوكرانيا على العديد من المخاطر على المنطقة. فقبل اندلاع النزاع، كانت معظم بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تستورد الغذاء بشكل متزايد لتلبية احتياجاتها المحلية. وقد كان العديد من هذه البلدان تعمل جاهدة للتعامل مع الآثار السلبية لارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة في الأسواق العالمية. وباتت المنطقة معرضة بشكل خاص لارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب اعتمادها على الاستيراد وتبنيها برامجاً لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (منظمة الأغذية والزراعة، 2022b). ويثير استمرار الصراع مخاوف بشأن قدرة أوكرانيا على الإنتاج والتصدير (مخاطر الإنتاج والتصدير). فما بين 20 و30 في المائة من المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية في أوكرانيا قد تظل غير محصودة خلال موسم 2023/2022، ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر غلات هذه المحاصيل سلباً.

كما يمكن للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي أن تعطل وارداته من المدخلات الزراعية، مما يؤدي إلى تقليل الزراعات وانخفاض الغلات وتدني جودة المنتجات. وعليه، فإن توقعات الصادرات الروسية تظل غير معروفة وقد تؤدي الفجوات المحتملة في الإمدادات إلى جعل بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، التي تعتمد بشكل كبير في وارداتها على أوكرانيا والاتحاد الروسي، غير قادرة على تلبية الطلب المحلي على الغذاء. فقد دمر النزاع البنية التحتية للنقل الداخلي والتخزين والبنية التحتية للتصنيع وتسبب في إغلاق الموانئ (مخاطر لوجستية). واعتمدت العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على استيراد الحبوب من الاتحاد الروسي وأوكرانيا بسبب انخفاض تكاليف الشحن بسبب قربها من حوض البحر الأسود والميزة السعرية النسبية للحبوب الموردة من هذه المنطقة. ويمكن أن تؤدي الفجوة المتوقعة في الإمدادات العالمية إلى زيادة أسعار الأغذية والأعلاف في الأسواق الدولية (مخاطر الأسعار) بنسب تتراوح من 8 إلى 22 في المائة فوق مستويات خط الأساس (2021) المرتفعة أصلاً (منظمة الأغذية والزراعة، 2022f). ونظراً لأن معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعد مستوردين صافين للأغذية، فقد تتأثر بشكل كبير بهذه الزيادة المتوقعة في أسعار المواد الغذائية.

أدى الارتفاع الحاد في الأسعار في الأسواق الدولية إلى الضغط على الاحتياطات الدولية للدول المستوردة للغذاء، وبالتالي على أسعار الصرف (مخاطر سعر الصرف، والديون، ومخاطر النمو) باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. على سبيل المثال، اعتباراً من 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة 53.3 في المائة، والجنيه السوداني بنسبة 27.5 في المائة، في حين تراجع قيمة الدينار التونسي بنسبة 11.4 في المائة مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية الأزمة في أوكرانيا.⁸ علاوة على ذلك، يُعد الاتحاد الروسي لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية. لذلك، ستتأثر الزراعة، وهي قطاع كثيف الاستهلاك للطاقة، بارتفاع أسعار المدخلات (مخاطر الطاقة). وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض استخدام المدخلات في النهاية وانخفاض الإنتاج.

8 تستند حسابات المؤلفين إلى بيانات سعر الصرف من موقع Tradingeconomics.com، كما في نوفمبر/ تشرين ثاني 2022.

سمحت مبادرة حيوب البحر الأسود التي تقودها الأمم المتحدة بشحن أكثر من 9 ملايين طن من الحبوب وغيرها من الصادرات الغذائية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من المبادرة. وقد ساهمت هذه المبادرة في استقرار أسعار الغذاء العالمية وبالتالي خفضها وتمكين شحن الحبوب من إحدى أهم المناطق المنتجة العالم إلى السوق العالمية (الأونكتاد، 2022b). كما تتضمن المبادرة أيضاً زيادة تدفق شحنات الأسمدة من الاتحاد الروسي. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من المبادرة (حتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022)، كانت ما نسبته 10.3 في المائة من الشحنات متجهة إلى منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وحتى قبل النزاع، كانت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات انتشار نقص التغذية (كما هو موضح في الفصل الأول). وفي حال أدى النزاع إلى انخفاض مفاجئ وطويل الأمد في الصادرات الغذائية من قبل أوكرانيا والاتحاد الروسي، فإنه سيدفع أسعار الغذاء في السوق الدولية إلى الارتفاع على حساب البلدان الضعيفة اقتصادياً مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (مخاطر إنسانية) (منظمة الأغذية والزراعة، 2022b). وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية يمكن أن يزيد بمقدار 76 مليون على مستوى العالم وبنسبة 4 مليون في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على المدى القصير في ظل سيناريو حدوث صدمة معتدلة وبمقدار 131 مليون على مستوى العالم وبمقدار 96 مليون في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في ظل سيناريو وقوع صدمة أشد (منظمة الأغذية والزراعة، 2022f).

وعلى الرغم من أن حكومات البلدان العربية حاولت التخفيف من وطأة ارتفاع تكاليف استيراد المواد الغذائية، إلا أنها لم تتمكن من منع التضخم الحاصل في أسعار هذه المواد. وبالنتيجة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بدرجات متفاوتة وزاد معها الإنفاق الحكومي على نظم إعانة أسعار المواد الغذائية والتخفيف من أثر الأزمة. وقد نفذت بلدان المنطقة مجموعة واسعة من التدابير لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية، مثل دعم الزراعة المحلية وتوسيع مساحة محاصيل القمح لزيادة الاكتفاء الذاتي (مصر)، وزيادة الأسعار المرجعية لشراء الإنتاج المحلي (الجزائر، تونس، العراق)، وتحفيز تخزين القمح (المغرب)، ودعم أسعار المياه المستخدمة في الري (الجزائر) أو توفير الأعلاف الحيوانية بأسعار مخفضة لتعويض الارتفاع الحاصل في أسعارها (المغرب). بالإضافة إلى ذلك، عمدت العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة الإعانات المالية للفئات الضعيفة. لكن في بعض الحالات، أثر خفض دعم أسعار البذور والأسمدة سلباً على إنتاج القمح (العراق). وتعمل العديد من البلدان على زيادة مخزوناتها من المواد الغذائية. على سبيل المثال، أدت زيادة الاحتياطي الغذائية في الأردن إلى الحد من التضخم الأخير في أسعار المواد الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة، 2022c).

منذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا، كانت معظم الإجراءات المتصلة بالتجارة التي تم تبنيها في المنطقة هي حظر الصادرات (13 إجراء)، تليها إعانات الإنتاج (6 إجراءات) (Global Trade Alert, 2022). بالإضافة إلى ذلك، انطوت بعض الإجراءات على وضع قيود على متطلبات ترخيص التصدير (تونس) أو فرضت على المزارعين بيع حصة معينة من محصولهم للحكومة (مصر). وفي بعض الحالات، تم تحرير التعريفات الجمركية على الواردات (المغرب، البذور

الزيتية) أو رفع حظر الاستيراد (المملكة العربية السعودية، الدواجن) لتعزيز الإمدادات الغذائية في الأسواق المحلية. وفي حالات أخرى، تم رفع التعريفات الجمركية على الواردات (المملكة العربية السعودية) لتعزيز الإنتاج المحلي (الماشية والأسماك والخضروات)، أو تم فرض حظر على الاستيراد (الجزائر، البذور). بالإضافة إلى ذلك، نظراً لاعتمادها الكبير على أسواق السلع الدولية، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوكرانيا، تسعى العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة تنوع مصادر وارداتها (مصر، المغرب) من بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل أو الهند. ومع ذلك، فإن القيود المتعلقة بتوفر المخصصات المالية غالباً ما تحد من قدرة بلدان المنطقة على التخفيف من مخاطر الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، تكثف المؤسسات المالية الوطنية والدولية جهودها لحشد التمويل للدول العربية لدعم الأسر الضعيفة وتعزيز قدرة هذه البلدان على الصمود أمام الأزمات الغذائية والدفع نحو إصلاح سياسات الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة، 2022c).

كشفت أزمة جائحة كوفيد-19 والأزمة في أوكرانيا والتداعيات الاقتصادية المرتبطة بهما عن العديد من مواطن الضعف في الخدمات اللوجستية للتجارة العالمية. وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ساهمت الاضطرابات الحاصلة في سلاسل التوريد في عدم الاستقرار التجاري وزادت أسعار السلع والأغذية المغذية، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتكلفة تبني أنماط غذائية صحية (انظر التحليلات ذات الصلة في الفصول من 1 إلى 4 من هذا التقرير).

5.4. التحديات المتصلة بالتغذية في المنطقة العربية والحاجة إلى تبني نهج نظم الأغذية الزراعية

النمط الغذائي الصحي هو نظام يعزز النمو والتطور ويحول دون سوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2019). وتختلف المكونات الدقيقة للنظام الغذائي الصحي اعتماداً على الخصائص الفردية والسياق الثقافي ومدى توفر الغذاء محلياً والظروف المناخية والبيئية والعادات والخيارات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). ولكن أحد العناصر الأساسية لجودة النمط الغذائي هو التنوع الغذائي أو تنوع الأطعمة من مجموعات غذائية مختلفة. ويساعد اتباع نمط غذائي صحي طوال العمر على الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية ويحسن من نمو الأطفال وتطورهم ويقي من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، مثل داء السكري وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان. وترتبط الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية بإنتاجية الأشخاص البالغين، وهي بالتالي حيوية لتطور الأمم.

أظهرت الدراسات وجود علاقة قوية بين عدم كفاية التنوع الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة مثل انخفاض استهلاك الحديد أو الأطعمة الغنية بفيتامين أ (Arimond and Ruel, 2004). ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يؤثر سوء نوعية النمط الغذائي وقلة تنوعه بشكل أساسي على النتائج الصحية للفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات، لأنهم أكثر عرضة للعواقب الضارة لهذا العوز. على سبيل المثال، يُترجم نقص الفيتامينات والمعادن إلى زيادة في معدلات انتشار التقزم ونقص الوزن والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (منظمة الصحة العالمية وبرنامج

الأغذية العالمي واليونيسيف، 2006). ويعد نقص الحديد السبب الرئيسي لفقر الدم عند الأطفال الصغار والنساء الحوامل. كما يُعزى نقص فيتامين (أ) أيضاً إلى العمى الذي يمكن الوقاية منه عند الأطفال وزيادة خطر الوفاة لديهم بسبب مرض معدي. وتؤكد الأدلة والبيانات التجريبية أن الوقاية من نقص المغذيات الدقيقة والسيطرة عليها يؤثر تأثيراً إيجابياً على نتائج النمو الرئيسية، بما في ذلك النمو البدني والعقلي للأطفال، والضعف أو تفاقم الأمراض، والعمى، والمكاسب العامة في الإنتاجية والإمكانات (Ritchie et al., 2017).

تشير بيانات مراقبة ورصد الأسعار إلى أن أسعار معظم السلع الغذائية آخذة بالارتفاع بشكل متزايد. فلقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن العديد من مواطن الضعف الحالية في أنظمة الأغذية الزراعية، ولا سيما قدرة الأسر الفقيرة والضعيفة على شراء الغذاء. ومع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تزداد حالة الأمن الغذائي والتغذية سوءاً لأن تكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها تزيد بنسبة 60 في المائة عن الأنماط الغذائية التي تلبى فقط احتياجات الفرد من العناصر الغذائية الأساسية (منظمة الأغذية والزراعة، 2020a). وفي البلدان الأكثر تضرراً، تؤثر الزيادات في الأسعار تأثيراً ضاراً على الأنماط الغذائية. فارتفاع التكاليف يؤثر سلباً على القوة الشرائية والتنوع الغذائي والحالة التغذوية لأكثر الشرائح السكانية ضعفاً. والأطفال والمراهقات والنساء هم بطبيعة الحال جزء من السكان الأكثر ضعفاً، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة والفتيات والنساء الحوامل والمرضعات. وهم أكثر عرضة لسوء التغذية والوفاة والاعتلال. لذلك، يحتاج السكان إلى مجموعة متنوعة من الأطعمة المغذية ميسورة الكلفة لأن السعر والقدرة على تحمل التكاليف لا يزالان من الحواجز الرئيسية التي تحول دون تبني الأفراد لأنماط غذائية صحية، وخاصة بالنسبة للأشخاص المهمشين.

كما هو موضح في الفصلين الثاني والثالث، لا تزال المنطقة العربية تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية. فمعدلات انتشار السمنة بين البالغين (18 سنة وما فوق) تتزايد بشكل مطرد في المنطقة منذ عام 2000، إذ تُظهر أحدث التقديرات المتاحة أن 28.8 في المائة من السكان البالغين في المنطقة العربية يعانون من السمنة، وهذه النسبة أكثر من ضعف المعدل العالمي البالغ 13.1 في المائة. وسجلت البلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة أعلى معدل لانتشار السمنة لدى البالغين بينما كانت النسبة أقل في البلدان منخفضة الدخل. وأظهرت تسعة بلدان من أصل 22 في المنطقة معدلات عالية بشكل استثنائي لانتشار السمنة بين البالغين، تجاوزت 30 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، 2021e). وتعد معدلات انتشار السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم وتتزايد بسرعة. وتسبب الأمراض غير المعدية وفيات وإعاقات مبكرة أكثر بثلاث مرات من الأمراض المعدية وأمراض الأمهات والمواليد وتلك المرتبطة بالتغذية.

وكما هو مبين في الفصل الرابع، لم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 52.6 في المائة من إجمالي السكان، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في عام 2020. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 42 في المائة. ولم يستطع ما يقرب من 92 في المائة من الناس في الدول العربية منخفضة الدخل، و88.3 في المائة في البلدان العربية الأقل نمواً، من تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي. كما كان معدل انتشار انعدام القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي أعلى بكثير في البلدان التي تعاني من

نزاعات عند 71.6 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 45.5 في المائة.

تشهد البلدان الغنية في المنطقة تبايناً في أنماط استهلاكها، كما إن الأشكال الأخرى من سوء التغذية آخذة في الارتفاع بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية. فقد كانت معدلات انتشار نقص التغذية في بعض البلدان منخفضة للغاية في 2019-2021، كما هو الحال في الجزائر والكويت (2.5 في المائة) وتونس (3.1 في المائة) (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وتتزايد معدلات انتشار السمنة في بعض البلدان بسبب زيادة استهلاك الأطعمة الغنية جداً بالطاقة والتي تحتوي على الحد الأدنى من القيمة الغذائية. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تمثل المشروبات الغازية وعصائر الفاكهة المعلبة 26 في المائة و25 في المائة على التوالي من استهلاك السوائل اليومي للمراهقين (Bello and Al-Hammand, 2006).

تفاقت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان العربية نفسها ومقارنة ببعضها بعضاً، مما أدى إلى تفاقم مشكلة سوء التغذية. إذ يُعد التفاوت الكبير في توزيع الدخل عاملاً رئيسياً في عدم تمكن السكان بشكل عام من تبني أنماط غذائية صحية. ونتيجة لذلك، لا تزال حالة الأمن الغذائي والحالة التغذوية للسكان خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان في المنطقة. فنظراً لاعتماد المنطقة على الواردات الغذائية، فإن العديد من البلدان معرضة لتقلبات الأسعار (انظر الفصل السادس). ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون إمدادات المنتجات الغذائية وأسعارها غير مستقرة، مما يؤثر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

صحيح أن التجارة تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، كما سيتم مناقشته في الفصلين السادس والسابع من هذا التقرير، إلا أن التدخلات التجارية والتدخل في الأسواق يمكن أن تمثل عوائقاً تحول دون توفر الأطعمة المغذية ما يقوض إمكانية تبني أنماط غذائية صحية والقدرة على تحمل تكاليفها. ففي العديد من البلدان، أدت الإعانات المالية إلى زيادة توفر الأغذية الأساسية ومشتقاتها وخفض أسعارها، مما أدى إلى تثبيط وزيادة تكلفة استهلاك السلع غير المدعومة أو الأقل دعماً مثل الفاكهة والخضروات والبقول (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، جرى تصميم سياسات الدعم الزراعي والأمن الغذائي بشكل عام لصالح إنتاج المواد الغذائية الأساسية (انظر القسم 5.6.2. حول إعادة توجيه الدعم الزراعي). وفي حين أن الهدف الرئيسي لمثل هذه السياسات هو ضمان استقرار دخل المزارعين أو زيادته وضمن الإمدادات من الأغذية الأساسية، إلا أنها قد تثبط ضمناً أي تحرك لإنتاج أغذية أخرى ضرورية لأنماط غذائية صحية. وتميل العديد من الحكومات في الدول العربية إلى تقديم حوافز ضريبية كبيرة للحبوب والسلع الزراعية الأخرى لخفض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بشكل مصطنع للمستخدم النهائي. وبينما تهدف مثل هذه السياسات في كثير من الأحيان إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات، فإن الإعانات تخلق حوافز للإفراط في الاستهلاك وإنتاج أغذية كثيفة السعرات الحرارية وذات قيمة غذائية متدنية، وبالتالي تثبيط استهلاك الأطعمة المغذية. على سبيل المثال، تشجع سياسات إنتاج الحبوب في المنطقة المزارعين على إنتاج القمح من خلال برامج الدعم الحكومي وتعهد السلطات بشراء الإنتاج. ويفترض أساساً أن آلية الدعم هذه موجهة نحو زيادة الاكتفاء الذاتي. ولكن مع استمرار المنتجين في السعي نحو تحسين الإنتاجية، فإنهم يفاقمون مشاكل أخرى مثل استنفاد الموارد الزراعية والطبيعية مثل

المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ويساهمون في إنتاج أغذية تؤدي بنهاية المطاف إلى دفع الناس إلى تبني أنماط غذائية غير مغذية.

هناك حاجة إلى تبني نهج نظم أغذية زراعية يأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة. ويعد تقييم التأثير المحتمل لسياسة زراعية معينة على الأبعاد الأخرى وكيف يمكن أن تؤثر على مختلف أصحاب المصلحة عبر أنظمة الأغذية الزراعية أمراً في غاية الأهمية، فضلاً عن إشراك جميع القطاعات ذات الصلة (الصحة والطاقة والبيئة والتجارة، وما إلى ذلك) في صنع القرار بحيث تكون جميع الإجراءات متسقة عبر سلاسل أنظمة الأغذية الزراعية بأكملها. وسيناقش القسم 5.5 بالتفصيل أهمية اعتماد نهج نظم الأغذية الزراعية في المنطقة العربية من خلال التركيز على المفاضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات محددة تهدف إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية، مثل فرض ضرائب تستهدف بعض الأغذية غير الصحية، وإعادة توجيه الإعانات الزراعية لدعم الأنماط الغذائية الصحية، وضمان مأمونية الغذاء وتنوع إنتاج المحاصيل.

5.5 الحاجة والأساس المنطقي لإجراء مفاضلات في نظم المنتجات الزراعية

نظراً لأن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تتأهب الآن لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وذلك لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والحالة الصحية لسكان المنطقة، فهناك بعض مجالات التركيز ذات الأولوية التي يجب النظر إليها على أنها مرتبطة بالهدف الشامل المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030، مثل:

- التغذية والأمن الغذائي؛
- الحد من الفقر وتوفير سبل العيش والوظائف؛
- المساواة بين الجنسين والشباب والإدماج الاجتماعي؛
- التكيف مع تغير المناخ والحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمياه.

تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة النظام الغذائي الزراعي المستدام بأنه «نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بشكل لا يتم فيه المساس بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة» (منظمة الأغذية والزراعة، 2018b). ويمكن أن تتأثر الأبعاد الثلاثة للاستدامة بالتجارة (منظمة الأغذية والزراعة، 2021f).

إن سلوك مختلف الفاعلين في سلسلة القيمة (على سبيل المثال، المزارعون ومصنعو الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكون) هو ما يرسم شكل وطبيعة نظم الأغذية الزراعية، وهذا السلوك تحكمه إمكانيات المتاحة لديهم والحوافز الممنوحة لهم. ولذلك، يجب الموازنة بين استدامة نظم الأغذية الزراعية وبين المفاضلات وأوجه التأثير المحتملة في الآثار الاقتصادية (مثل الدخل والأرباح والضرائب والإمدادات الغذائية)، والآثار الاجتماعية (مثل المساواة بين الجنسين والتغذية ورعاية الحيوان) والآثار البيئية (مثل الحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي والتربة والمياه). تُعرّف المفاضلة بأنها «حل وسط بين هدفين مرغوب

فيهما، ولكن إلى حد ما غير متوافقين،» (Kanter et al., 2018). ويجب في كل الأحوال إدارة المفاضلات بطريقة تؤدي إلى تعظيم المستوى العام للنتيجة المرجوة. ولكن تصبح المفاضلات صعبة بشكل خاص عندما تكون الموارد محدودة وعندما تتعارض أهداف أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، هناك مفاضلات عالية المستوى بين أهداف الأمن الغذائي والتغذوي والشمول الاقتصادي أو الكفاءة الاقتصادية أو الاستدامة البيئية.

تتباين الموارد الاقتصادية والسياسات والتاريخ والأيدولوجيات السياسية في المنطقة العربية. وتؤدي الإيرادات الخارجية مثل عوائد النفط دوراً مهماً في استراتيجيات التنمية في معظم البلدان. ويمكن زيادة الأمن الغذائي مع التركيز على الإنتاج المحلي (الاستدامة الاقتصادية)، ولكن هذا مقيد بمحدودية الموارد الطبيعية. فأى تقلب في الأسعار في أسواق السلع الدولية له تأثير على أسعار النفط والغذاء في المنطقة. وقد يكون لبعض التدخلات، في حال اعتمدت على أنظمة الزراعة الأحادية، تأثير اقتصادي إيجابي على بعض أصحاب المصلحة ولكنها قد تقوض التنوع الجيني وتزيد من انكشاف النظام البيئي على تغير المناخ.

وقد يكون لبعض التدخلات آثار اجتماعية ضارة (الاستدامة الاجتماعية)، مثل تدهور النتائج الغذائية، إذا كانت تدفع نحو استهلاك الأطعمة عالية السعرات الحرارية وقليلة المغذيات والأطعمة المصنعة بدلاً من المنتجات الطازجة. وبالمثل، فإن التدخلات في سلسلة القيمة الغذائية والتي تعطي الأولوية للاعتبارات البيئية، مثل الحد من انبعاثات الكربون من خلال تقليل استخدام الأسمدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة، قد تؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية من حيث انخفاض الأرباح وفقدان الوظائف، وكذلك نتائج اجتماعية سلبية، مثل عدم الرغبة في استهلاك أطعمة غير تقليدية.

تطبق معظم الدول العربية سياسات ترمي إلى زيادة الإنتاج المحلي وذلك لتقليل الاعتماد على الواردات. ومع ذلك، فقد تضررت البيئة من جراء الزيادة الناتجة في استخدام الأسمدة والمياه والأراضي (تأثير سلبي على الاستدامة البيئية). كما ينبغي النظر في العوامل التي تؤثر على الاستدامة البيئية للموارد لضمان النمو المستدام. فالعديد من ممارسات استخدام المياه والأراضي المتبعة حالياً تؤثر سلباً على إنتاجية القطاع الزراعي ونموه في المنطقة. وتهدف التدخلات الذكية مناخياً إلى تسخير أوجه التآزر بين الأبعاد المختلفة للاستدامة للخروج بمنافع بيئية واجتماعية واقتصادية. وقد تجلب أساليب الزراعة الذكية مناخياً دخلاً إضافياً للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وتزيد من الأمن الغذائي والتغذوي للناس، وترسخ القدرة على الصمود ضد تقلبات السوق وتحمي النظم البيئية من خلال حماية التنوع البيولوجي والحد من تآكل التربة وزيادة عزل الكربون في التربة (منظمة الأغذية والزراعة، 2019). ولضمان أن تكون نتائج السياسات الزراعية الذكية مناخياً مستدامة وقابلة للتطوير، فمن الأهمية بمكان دراسة جميع العوامل ضمن أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتقليل المفاضلات والتقاط أوجه التآزر.

5.6 تحديد المفاضلات الرئيسية لضمان الأمن الغذائي والتغذية

بالنظر إلى أن ظروف كل بلد تختلف عن ظروف البلدان الأخرى، يجب على كل بلد فهم المفاضلات والتقليل منها بين أهداف السياسات المتنافسة. ويجب أن يضمن تحسين آليات الحوكمة إمكانية تحديد المفاضلات وتقييمها بشكل مشترك من منظور شامل يشمل عدة قطاعات لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً في النظام بأكمله. على سبيل المثال، يعد تبني تقنيات أكثر استدامة أفضل بالنسبة للبيئة، ولكنه قد يتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية نسبياً مما قد يعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر. وبالمثل، قد تؤدي زيادة الإنتاج لتعزيز الصادرات الزراعية إلى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات ويمكن أن يؤدي إلى استنفاد الموارد الطبيعية مثل المياه الجوفية. وللتعامل مع هذه المفاضلة، يجب على كل بلد الاستثمار في البحث والتطوير والبنية التحتية لزيادة الإنتاجية والكفاءة. ويمكن أن يؤدي تحسين الاستثمارات وزيادة التجارة إلى تحسين توزيع الدخل عبر البلدان وداخلها وزيادة القوة الشرائية. كما إن الروابط بين البحث والإرشاد وتحليل البيانات والبيئات وأدوات صنع القرار بالغة الأهمية. علاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تبني سياسات أنظمة أغذية زراعية رئيسية أخرى لضمان إحداث تحول في سلاسل الإمداد بالأغذية والبيئات الغذائية، وفي تشجيع المستهلك على تبني عادات غذائية صحية وفي تنظيم عمليات وسم الأغذية وتسويقها (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). بالإضافة إلى ذلك، قد تكون سياسات الحماية الاجتماعية ضرورية للتخفيف من المفاضلات المحتملة.

هناك حاجة إلى مزيد من التحليل والأدلة بشأن المفاضلات المحتملة لمختلف قرارات الأغذية والزراعة. وتتمثل إحدى التحديات التي تواجه عملية اتخاذ القرار في أن المفاضلات غالباً ما تكون غير معروفة وغير محددة الكمية على أرض الواقع، مما يجعل اتخاذ القرارات أكثر صعوبة. ويحدد هذا القسم المفاضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهامة للتدخلات السياسية المحددة التي تهدف إلى تحويل أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين التغذية والحالة الصحية لشعوب المنطقة.

فرض ضرائب موجهة على الاستهلاك للحد من استهلاك الأطعمة غير الصحية

من شأن فرض ضرائب موجهة على الاستهلاك وتطبيق تعريفات جمركية متصاعدة على الواردات التقليل من استهلاك الأغذية غير الصحية (الأطعمة الغنية بالدهون والسكر والملح والأغذية المصنعة أيضاً). وبشكل عام، تخلق الضرائب والإعانات حوافز مالية للمستهلكين لزيادة أو تقليل استهلاك الأطعمة المستهدفة، وبالتالي تحسين الأنماط الغذائية بشكل عام (منظمة الأغذية والزراعة، 2022e). كما إن تقليل استهلاك الأطعمة المصنعة عبر فرض ضريبة عليها يزيد من تكلفة الغذاء. وإذا لم يتم استهداف الأطعمة عالية التصنيع بشكل جيد، فقد ينخفض استهلاك المغذيات الدقيقة، حيث تعد الأغذية المصنعة بشكل عام قناة أساسية لهذه المغذيات. فربما أصبحت الأطعمة المصنعة الغنية بالطاقة مصادر مهمة للسعرات الحرارية للفقراء، لا سيما في المناطق الحضرية. وبالتالي، فإن السياسات الرامية إلى جعل هذه المنتجات أكثر تكلفة يمكن أن تقلص الطلب على الإنتاج الأولي وتدفع المستهلكين الأكثر فقراً نحو المعاناة من مشكلة نقص الوزن (تأثير اجتماعي سلبي). علاوة على ذلك، بالنظر إلى الخصائص النموذجية للأطعمة المصنعة، مثل سهولة التخزين وفترة

صلاحيتها الطويلة وغناها بالطاقة، قد تكون هذه الأطعمة مهمة أيضاً للأمن الغذائي في المناطق النائية أو في أوقات الندرة. ويمكن أن يؤدي خفض الطلب على الأغذية المصنعة إلى تقليل إنتاج هذه الأطعمة، مما يؤثر سلباً على قطاع الأغذية، مما قد يؤدي إلى انخفاض العمالة، ويثبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاستثمار في صناعات تصنيع الأغذية (تأثير اقتصادي سلبي).

إعادة توجيه الإعانات الزراعية

كما نوقش في القسم 5.4، ساهمت الإعانات المالية المخصصة لسلع معينة أو جوانب معينة في عملية الإنتاج مساهمة كبيرة في انتشار أنماط غذائية يكتسبها العوز والإفراط وعدم التوازن في محتواها من حيث الطاقة والمغذيات، مما ساهم في ارتفاع معدلات سوء التغذية بجميع أشكالها (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). على سبيل المثال، ساهم برنامج دعم الغذاء في مصر بشكل كبير في زيادة معدلات السمنة وأمراض القلب والأوعية الدموية ونقص المغذيات الدقيقة لدى جميع الناس بصرف النظر عن مستوى دخلهم. إذ تشير التقديرات إلى أن الإنفاق على الخبز البلدي (غذاء مصري تقليدي) ودقيق القمح والسكر والزيت لا يمثل سوى 4 في المائة من متوسط الإنفاق على الغذاء. ومع ذلك، توفر هذه الأغذية ما نسبته 31 في المائة من إجمالي الأسعار الحرارية المتاحة للأسرة المصرية. وبموجب برنامج الدعم هذا، يمكن لحاملي بطاقات التمويين شراء السكر وزيت الطهي بأسعار مخفضة، مما يحصر الخيارات الغذائية المتاحة أمام الأسر متدنية الدخل بأغذية منخفضة التكلفة وعديمة المغذيات (منظمة الأغذية والزراعة، 2022e). تشير النماذج التجريبية إلى أن تغيير برامج الدعم الحكومي سيقوض بشكل كبير الأوضاع المعيشية لمعظم السكان المصريين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017). لكن يمكن أن يساهم إصلاح برامج الدعم في زيادة فرص استهلاك الفاكهة والخضروات والمكسرات والحبوب الكاملة بدلاً من الحبوب المكررة والكربوهيدرات البسيطة وفي إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية والتشجيع على تبني أنماط غذائية صحية ونتائج صحية أفضل. على سبيل المثال، أظهرت دراسة مصرية أن انخفاض سعر الفاكهة والبيض ومنتجات الألبان بنسبة 1 في المائة يمكن أن يترجم إلى انخفاض بنسبة تتراوح من 0.08 في المائة إلى 0.12 في المائة في مؤشر كتلة الجسم للامهات (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020).

أكثر المفاضلات شيوعاً أمام إصلاح برامج الاستهلاك الرامية إلى التشجيع على استهلاك أغذية مغذية هي التكلفة المصاحبة لهذا الإصلاح. فقد تساهم زيادة الإنفاق على دعم أسعار المواد الغذائية في البلدان النامية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في زيادة العجز المالي في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تعد الفاكهة والخضروات والمكسرات من أهم الصادرات الزراعية لمعظم دول المنطقة، والتي بطبيعة الحال توفر النقد الأجنبي المطلوب لتمويل نفقات الاستيراد. لذلك، فإن دعم أسعار الفواكه والخضروات لتشجيع استهلاكها محلياً قد يقلل من كمية المحاصيل المتاحة للتصدير وبالتالي يساهم بشكل سلبي في تقليل تدفقات العملات الصعبة. ومن التدابير الممكنة للتخفيف من هذا الأمر هو تكثيف الإنتاج الزراعي لمحاصيل صحية مثل الفاكهة والخضروات. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك مفاضلة بيئية فيما يتعلق بزيادة الضغط على أنظمة الري والأراضي الزراعية (Kuiper and van den Bos Verma, 2021). وستكون مفاضلة الاستدامة هذه مصدر قلق كبير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تتسم بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه. لكن في

المقابل، يمكن أن تؤدي زيادة استهلاك الفاكهة والخضروات إلى زيادة إنتاج هذه المحاصيل كثيفة العمالة وزيادة الأجور الزراعية. من جانب آخر، يساهم ارتفاع الأجور في قطاع الزراعة في تشجيع العمال ذوي المهارات المنخفضة على مواصلة العمل في هذا القطاع، مما يساهم في خفض حجم العمالة غير العاملة في الزراعة في المناطق الفقيرة، وبالتالي، يؤدي إلى إبطاء جهود تنويع الاقتصاد نحو الصناعة والخدمات، بما في ذلك قطاع التصنيع الزراعي.

لوائح مأمونية الغذاء

مأمونية الأغذية ضرورية لتحسين التغذية، والحد من الأمراض المنقولة بالغذاء، وجعل الأغذية الطازجة والأمنة متاحة بسهولة أكبر. ويشمل الهدف الاستراتيجي لتحسين مأمونية الأغذية سياسات لوضع وإنفاذ أنظمة أكثر صرامة لمأمونية الأغذية، مثل مواءمة المعايير مع تلك المطبقة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وتكشف الدراسات أن النهوض بمعايير مأمونية الغذاء قد يزيد من كلفتها، وبالتالي يصعب على الأسر الفقيرة شراؤها. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في حال لم يتمكنوا من التكيف مع مثل هذه اللوائح والمتطلبات الصارمة، مما يؤدي بالنتيجة إلى تقليل فرص العمل وفقدان الوظائف (Balié, 2020). ولكن في المقابل، يمكن أن تكون هذه المتطلبات والشروط (على سبيل المثال، اشتراط عدم استخدام مبيدات الآفات) مفيدة للبيئة والتنوع البيولوجي. ومع ذلك، يمكن أن يتضرر المزارعون الذين لا يملكون الموارد المطلوبة لاستخدام بدائل مبيدات الآفات الأكثر تكلفة والأقل ضرراً على البيئة. فغني عن البيان أن زيادة تكلفة المدخلات يعني ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يزيد بالنتيجة من انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي عبارة «يفضل تناوله قبل...» التي توضع على عبوات الأغذية إلى اعتقاد المستهلكين أن هذا الغذاء غير صالح للاستهلاك على الفور بعد مرور هذا التاريخ وأنه يجب التخلص منه، مما يقلل من كمية الغذاء المتاح ويزيد من هدره.

تنويع إنتاج المحاصيل

تتطلب الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة التي تمثل العمود الفقري لأنظمة أغذية زراعية سليمة وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود التحول إلى تناول أطعمة صحية تتطلب موارد بيئية أقل، مثل الفاكهة والخضروات والبقوليات والمكسرات والبذور (Springmann and Freund 2022). فما تزال الأنماط الغذائية التقليدية القائمة على المواد الغذائية الأساسية هي الحال في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وخاصة بين الفقراء. ولذلك، يمكن أن يؤدي تنويع المحاصيل إلى تحسين الأمن الغذائي من خلال تحسين كمية الأغذية وتنوعها وزيادة دخل المزارعين، وبالتالي تعزيز إمدادات الغذاء والحصول عليه. كما قد يكون لتنويع المحاصيل أيضاً أوجه تآزر مع التدخلات الأخرى المراعية للتغذية، بما في ذلك إصلاح نظم الإعانات الزراعية على النحو المشار إليه أعلاه. ومع ذلك، قد يؤدي السعي إلى تنويع المحاصيل أيضاً إلى حالة من التنافس على الموارد بين مختلف المحاصيل وبالتالي الضغط على الموارد الطبيعية. وللتخفيف من هذه المفاضلات، يجب أن تلبى جهود تنويع المحاصيل الأهداف المتعددة للزراعة المستدامة من حيث الاستخدام السليم للموارد الطبيعية، وإنتاج المغذيات للاستهلاك البشري، والقدرة على التكيف مع المناخ، ورفع مداخيل المزارعين. في هذا الصدد، من المهم فهم أي المحاصيل، أو مجموعات المحاصيل، هي الأكثر ملاءمة لمنطقة أو بلد معين (منظمة الأغذية والزراعة، 2022e).

الفصل السادس

الوضع الإقليمي لإنتاج وإمدادات وتجارة الغذاء

رسائل رئيسية

- تعتبر بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مستوردة صافية للغذاء وتعتمد بشكل كبير على أسواق الأغذية الزراعية العالمية. استحوذت المنطقة العربية على ما نسبته 7.6 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية في العالم في عام 2020. وتعد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين أكبر مستوردي الحبوب على مستوى العالم. فبين عامي 2010 و2020، كانت بلدان الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية أكبر مستوردي الحبوب في المنطقة. في المقابل، استحوذت البلدان العربية على 2.3 في المائة فقط من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم في عام 2020 بسبب انخفاض الموارد الطبيعية فيها نسبياً.
- تمثل الحبوب حوالي نصف الإمدادات الغذائية للمنطقة. وإمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب مرتفعة بشكل خاص في مصر والمغرب أكثر من غيرهما من البلدان. وقد كانت إمدادات الطاقة الغذائية في المنطقة من السكر والعصائر والعسل أعلى بنسبة 31 في المائة من المتوسط العالمي خلال العقد الماضي. وفي المتوسط، يأتي أقل من 5 في المائة من الأسعار الحرارية المتوفرة للفرد في اليوم من الفاكهة وأقل من 3 في المائة من الخضروات.
- كانت مصر والعراق والجمهورية العربية السورية المنتجين الرئيسيين للحبوب، وكانت الجزائر ومصر والمغرب من أكبر منتجي الفواكه والخضروات في المنطقة العربية في عام 2020. ويساهم إنتاج المنطقة من الفاكهة والخضروات في نسبة عالية من استهلاك المنطقة للخضروات. وسجلت مصر والمغرب وتونس أعلى نسبة اكتفاء ذاتي من الفاكهة، بينما سجلت مصر والأردن وتونس أعلى نسبة اكتفاء ذاتي من الخضار في المنطقة في عام 2020.
- يُظهر متوسط بسيط لبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن الواردات وفرت 62 في المائة من الإمدادات الغذائية للمنطقة خلال الفترة 2017-2019. وبلغت نسبة الاعتماد على الواردات المرجحة بالسكان حوالي 50 في المائة.
- بالنسبة إلى 11 دولة عربية من أصل 17 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، كان الاعتماد على الواردات أعلى من 60 في المائة، بينما في الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، جاء أكثر من 80 في المائة من إجمالي الأسعار الحرارية من الواردات.

- يتجاوز المعدل المقدر لنسبة الاعتماد على استيراد الحبوب في الأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية حاز الـ 90 في المائة.
- تعتمد معظم بلدان المنطقة على عدد قليل من بلدان المنشأ لوارداتها الغذائية (خاصة الجزائر والعراق وليبيا). كما إن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة الغذائية المستوردة تعتمد أيضاً على مجموعة أكثر تنوعاً من الموردين العالميين، وهذا ينطبق بشكل خاص على الأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة.
- يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل البلد عرضة للتأثر بأي اختلالات في الأسواق الدولية. لكن يمكن الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على الواردات والضعف أمام الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر الاستيراد من بلدان ومناطق ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخية متنوعة، فضلاً عن تكوين مخزون غذائي.
- تعد التجارة الدولية ضرورية لضمان إيجاد أنماط غذائية متنوعة وصحية في المنطقة. وتساهم الواردات مساهمة كبيرة في تنوع إمدادات المواد الغذائية في المنطقة العربية. وفيما يخص الإمداد من الفاكهة والخضروات التي لا يتم إنتاجها بكميات كافية في المنطقة ولكنها ضرورية لتبني أنماط غذائية صحية ومغذية، تساهم الواردات في تنويع الأغذية المتاحة للاستهلاك المحلي، وخاصة في الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

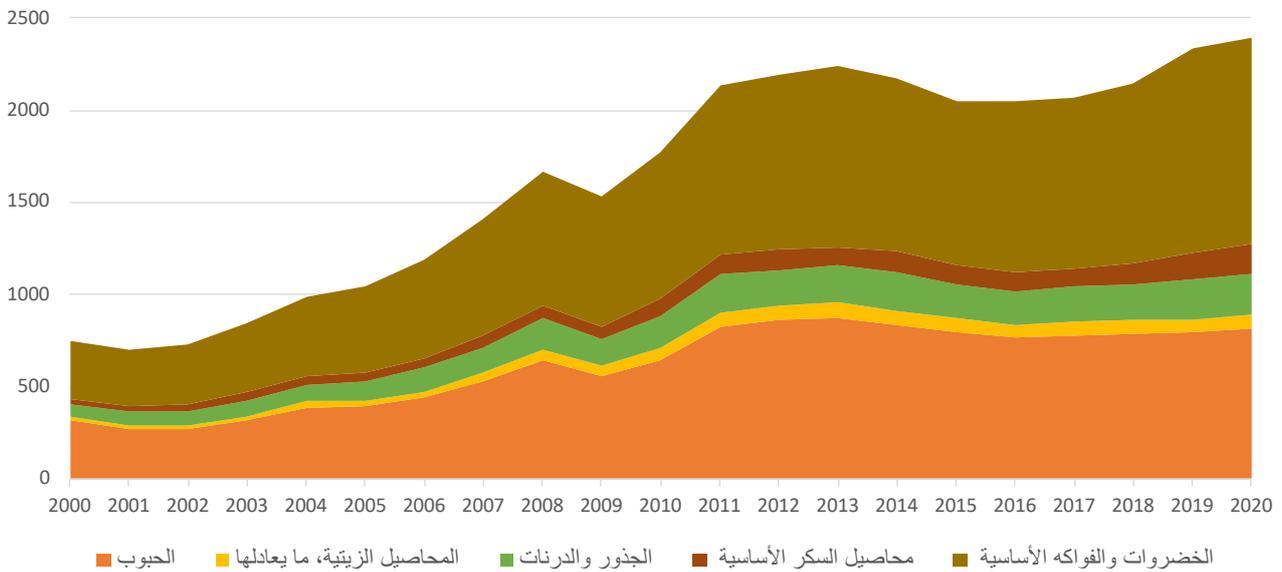
ناقش الفصل الخامس محدودية الموارد الطبيعية في المنطقة المطلوبة لإنتاج الغذاء وتزايد عدد سكانها وكيف تُترجم هذه العوامل إلى اعتماد كبير على استيراد الغذاء. ويحلل الفصل السادس إنتاج المنطقة من الغذاء وإمدادات الطاقة الغذائية وأنماط التجارة ويقيم مواطن الضعف في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بسبب الاعتماد على الاستيراد وقلّة التنويع في الموردين.

6.1. إنتاج الغذاء

بين عامي 2000 و2020، زادت قيمة الإنتاج العالمي للمحاصيل الأولية بأكثر من ثلاثة أضعاف بالقيمة الاسمية، من 849 مليار دولار أمريكي إلى 2783 مليار دولار أمريكي. ويبين الشكل 29 النمو في قيمة الإنتاج العالمي الإجمالي لخمسة مجموعات سلعية: الحبوب، والخضروات والفاكهة، ومحاصيل الجذور والدرنات، ومحاصيل السكر، والمحاصيل الزيتية. بلغ إنتاج الحبوب، الذي يتركز معظمه في الصين والهند والولايات المتحدة، 2.996 مليار طن في عام 2020 (الشكل 30). وساهمت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنحو 53 مليون طن (1.76 في المائة) من إجمالي إنتاج الحبوب، حيث تنتج مصر 22 مليون طن سنوياً. ونتيجة لذلك، زادت مشاركة المنطقة في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية خلال العقد الماضي، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الواردات.

الشكل 29

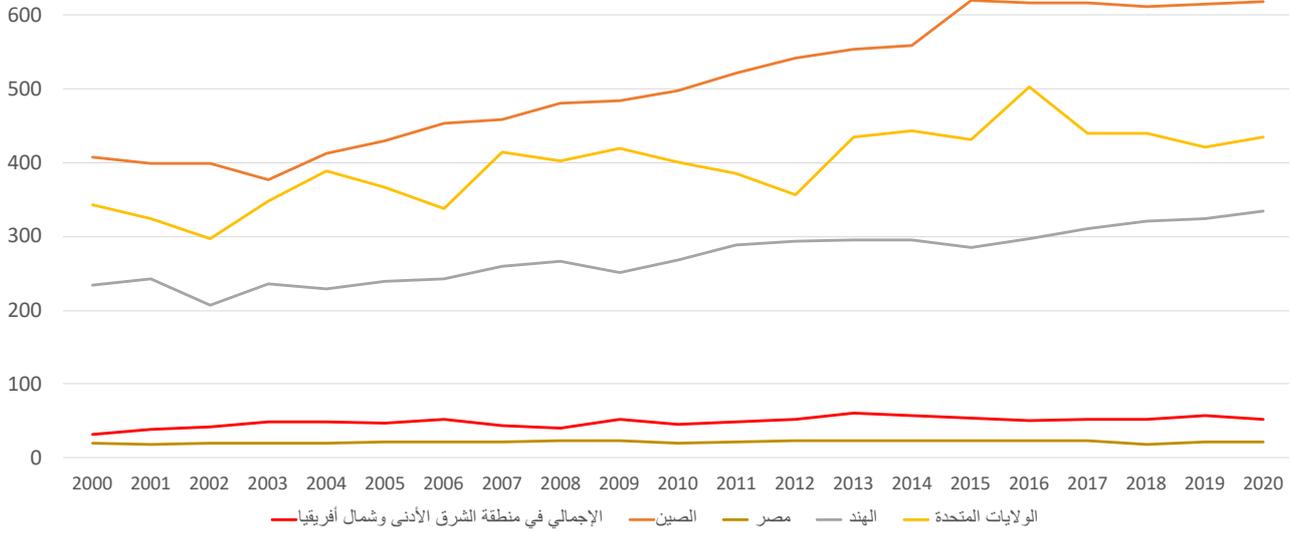
قيمة الإنتاج الإجمالي العالمي للمحاصيل
حسب المجموعة السلعية (مليار دولار أمريكي)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): قيمة الإنتاج الزراعي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QV>

الشكل 30

إجمالي إنتاج الحبوب (مليون طن)

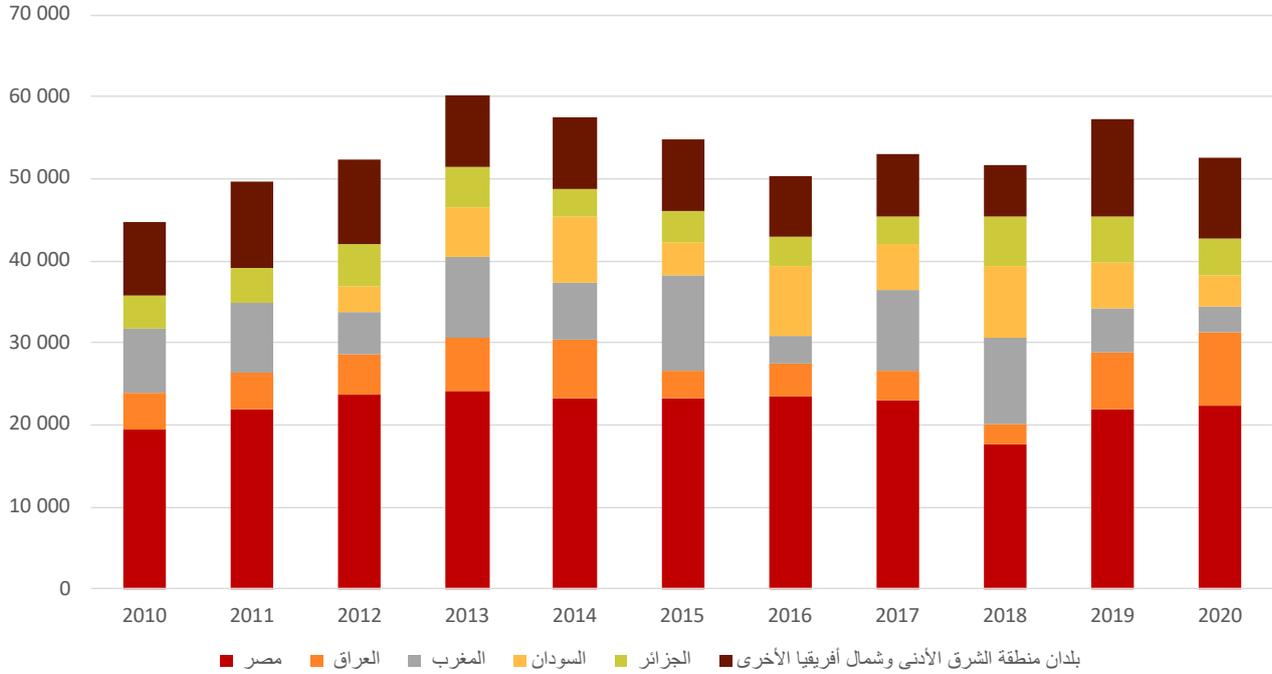


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QL>

من ناحية الإنتاج، تعتبر مساهمة منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في إنتاج العالم من الحبوب ضئيلة. كما من الصعب التوفيق بين أنماط زراعة المحاصيل في المنطقة والقيود الزراعية فيها، وخاصة ندرة المياه والأراضي. على سبيل المثال، على مدى العقد الماضي، زاد إنتاج الحبوب (مثل الشعير والقمح والأرز) في المنطقة (الشكل 31)، على الرغم من التحديات المتعلقة بندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل الحبوب هي أكثر استهلاكاً للمياه من الفاكهة والخضروات التي توفر أيضاً مردوداً اقتصادياً أكبر. على الرغم من امتلاكها ميزة نسبية في تصدير الفواكه والخضروات، إلا أن حوالي 60 في المائة من الأراضي المزروعة في المنطقة لا تزال تستخدم في زراعة الحبوب، مع تبوء مصر المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب في المنطقة، تليها العراق (المرفق 5). ومع ذلك، فإن هذا لا يُترجم إلى زيادة في غلة المحاصيل منخفضة الحرارة مثل القمح، وهو أقل بكثير من المستويات العالمية (باستثناء مصر). تتمثل المحاصيل الرئيسية في مصر في الذرة والقمح والأرز.

الشكل 31

أكبر خمسة منتجين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج والمحاصيل والمنتجات الحيوانية. كما في: سبتمبر/أيلول، <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>.

زادت كمية الخضروات المنتجة في المنطقة بنسبة 14.7 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية (المرفق 5). وتعد كل من الجزائر ومصر والمغرب أكبر منتجي الخضروات في المنطقة العربية. وسجلت كل من مصر والأردن وتونس أعلى نسب اكتفاء ذاتي (119 في المائة و140 في المائة و110 في المائة على التوالي⁹) من الخضروات في المنطقة في عام 2020. وأقل البلدان المنتجة للخضروات هي البحرين وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا وقطر والصومال، إذ تنتج هذه البلدان بضعة آلاف من الأطنان فقط سنوياً. وخلال العقد الماضي، ظل الإنتاج راکداً في جزر القمر ومصر والأردن وليبيا وفلسطين. وانخفض الإنتاج في المغرب والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن بشكل كبير.

في المنطقة، تعد الجزائر ومصر والمغرب أكبر منتج للفواكه (استحوذت هذه البلدان على 32 و16 و12 في المائة على التوالي من إنتاج المنطقة من الفاكهة في عام 2020). وسجلت كل من مصر والمغرب وتونس أعلى نسب اكتفاء ذاتي (114 في المائة و241 في المائة و127 في المائة على التوالي) من الفاكهة في عام 2020. وأنتجت بعض البلدان، مثل البحرين وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا وقطر، أقل من 100 000 طن من الفاكهة في عام

9 حسابات المؤلفين. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج والتجارة. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QV> و <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL> كما في: فبراير/شباط 2023.

2020 (المرفق 5). بشكل عام، زاد إنتاج المنطقة من الفاكهة بنسبة 33.1 في المائة بين عامي 2010 و2020. وكانت أهم أنواع الفاكهة المنتجة في المنطقة في عام 2020 هي التمر، يليها البطيخ والبرتقال والعنب والموز والتفاح والمانجو. في بعض البلدان، تدفع زيادة المداخل المستهلكين إلى التحول من نمط غذائي أساسي قائم على الكربوهيدرات إلى نمط غني بالمغذيات.

6.2. الإمدادات الغذائية

يختلف تكوين إمداد الطاقة الغذائية، المفصل في بيانات ميزانيات الأغذية، اختلافاً كبيراً بين البلدان في المناطق. وانخفض متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية¹⁰ في بعض البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (في مصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا وعمان واليمن). وأظهر المتوسط الإقليمي لمتوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية زيادة هامشية (0.8 في المائة) بين عامي 2010 و2020 (المرفق 6)، في حين نما المتوسط العالمي نفسه بنسبة 4.2 في المائة في الفترة نفسها.¹¹ وهذا يدعم الافتراض القائل بأن الاختلافات بين البلدان تترجم إلى تفاوتات في المؤشرات المتعلقة بالتغذية. وظل متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عام 2020 مثل المتوسط العالمي (124 في المائة).

انخفض متوسط الإمدادات الغذائية لجميع فئات الأغذية في المنطقة بشكل طفيف (-1.3 في المائة) خلال العقد الماضي من 2978 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً إلى 2940 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً (الشكل 32 والمرفق 6)، وتراجع في مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن. كان نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية هو الأدنى في اليمن وجزر القمر على مستوى المنطقة (2019 و2285 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً، على التوالي). وانخفض متوسط إمداد الجذور والدرنات، واللحوم للفرد في اليوم (-4.6 في المائة و-4.7 في المائة على التوالي)، في حين زاد متوسط توفر الحليب والخضروات بشكل ملحوظ (17.5 في المائة و5.6 في المائة على التوالي). وكانت هناك زيادة بسيطة في معدل إمداد الفاكهة والحبوب (2.8 في المائة و1.1 في المائة على التوالي). وخلال العقد الماضي، جاء ما نسبته 48.8 في المائة من الأسعار الحرارية المتاحة للفرد يومياً من الحبوب (1444 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و5.1 في المائة من الحليب (151 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و4.7 في المائة من الفاكهة (138 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و4.4 في المائة من اللحوم (129 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و2.7 في المائة من الخضروات (81 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) و2.1 في المائة من الجذور والدرنات (6 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً).

10 يعبر المؤشر عن إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مئوية من متوسط الاحتياجات من الطاقة التغذوية. ويتم تسوية متوسط إمداد كل بلد أو منطقة من الأسعار الحرارية لاستهلاك الغذاء من خلال متوسط الاحتياجات من الطاقة التغذوية المقدر لسكانها لتوفير مؤشر كفاية الإمدادات الغذائية من حيث الأسعار الحرارية (المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو/ستات): <https://www.fao.org/faostat/en/#faq>)

11 المتوسطات عبارة عن متوسطات غير مرجحة لا تأخذ بالحسبان عدد سكان البلدان المعنية.

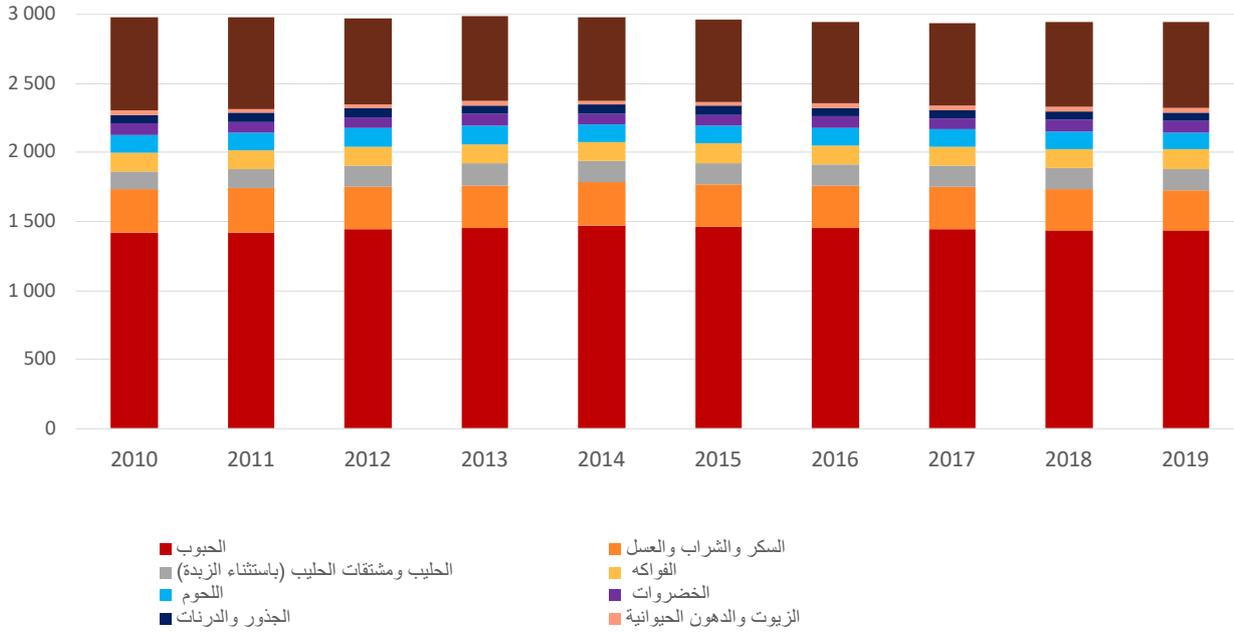
إن إمدادات الطاقة الغذائية (متوسط 2017-2019) من الحبوب في المنطقة (1444 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1308 كسعرة حرارية/ للفرد/ يومياً وهي مرتفعة بشكل خاص في مصر (2168 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) والمغرب (1972 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، وأقل من المتوسط العالمي في كل من جزر القمر والأردن ولبنان وعمان والإمارات العربية المتحدة.

ويأتي ثاني أعلى مصدر للطاقة الغذائية في المنطقة من السكر والعصائر والعسل (305 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً في المتوسط في 2017-2019)، وهو أعلى بنسبة 31 في المائة من المتوسط العالمي في الفترة نفسها (233 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً). إن إمدادات الطاقة الغذائية من السكر والعصائر والعسل في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أعلى من المتوسط العالمي باستثناء جزر القمر والعراق، وهي مرتفعة بشكل خاص في الأردن والكويت ولبنان. ويمكن أن يفسر هذا، جزئياً على الأقل، ارتفاع معدلات السمنة في المنطقة (انظر الفصل الثالث).

تختلف الإمدادات الغذائية اختلافاً كبيراً بين بلدان المنطقة. وكما يتضح من الجداول في المرفق رقم 6، سُجّلت أعلى مستويات توفر الفاكهة في المنطقة في بلدان الجزائر وعمان في حين لوحظت أدنى المستويات في جيبوتي وموريتانيا واليمن. وكان المعروض من الخضار مرتفعاً في الجزائر ومصر وليبيا وتونس خلال الفترة 2010-2019 وكان متواضعاً للغاية في جزر القمر واليمن. وكانت إمدادات اللحوم في الفترة 2010-2019 هي الأعلى في الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية وكانت الأدنى في جزر القمر والعراق. وكان المعروض من الحليب أعلى في بلدان الجزائر وموريتانيا وعمان، بينما لوحظت أقل المعدلات في جزر القمر والعراق واليمن. وكان أعلى مستوى للإمداد بالجذور والدرنات في جزر القمر بينما كان الأدنى في الإمارات العربية المتحدة.

الشكل 32

إمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): حسابات استخدام المعروض. منظمة الأغذية والزراعة، روما، كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/SCL>. ملاحظة: يحتوي الشكل على متوسطات بسيطة (وليس متوسطات مرجحة حسب عدد السكان)

على مدى العقد الماضي، انخفضت إمدادات اللحوم في المنطقة بشكل بسيط (بنسبة 1.3 في المائة). وتشير البيانات الخاصة بمتوسط الإمداد بالبروتين من أصل حيواني (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً) (متوسط 3 سنوات) إلى زيادة كبيرة في ليبيا والسودان والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن زيادة هامشية في كل من الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر وموريتانيا والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس (المرفق 6). في المقابل، انخفض المعروض من اللحوم بشكل كبير في العراق ولبنان وعمان والكويت. وتأتي الطاقة الغذائية في المنطقة من الزيوت والدهون الحيوانية (30 سعة حرارية/ للفرد/ يومياً في المتوسط في 2019-2017)، وهو يمثل نصف المتوسط العالمي في الفترة نفسها (60 سعة حرارية/ للفرد/ يومياً). وقد زادت حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الدهون في البلدان العربية بنسبة 3.4 في المائة، ولا سيما في جزر القمر والعراق والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس (المرفق 6). ومع ذلك، كانت الزيادة في إمدادات الطاقة الغذائية من الدهون هامشية في كل من جيبوتي والكويت والمغرب واليمن. وانخفض الإمداد بالدهون بشكل ملحوظ في كل من مصر وليبيا وعمان. وغالباً ما تتأثر الزيادة في استهلاك اللحوم والدهون بالتغير الحاصل في خيارات وأذواق المستهلكين ونمو الدخل. وقد تؤثر هذه التغييرات في مدخول الجسم من العناصر الغذائية على معدل الإصابة بالسمنة وأمراض القلب والسكري والسرطان. كان متوسط الإمداد من الزيوت النباتية (المحاصيل الزيتية وما

يعادلها من الزيوت) في الفترة 2010-2019 في المنطقة 7 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً، وهو أقل من المتوسط العالمي (9 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً). ومع ذلك، كان متوسط الإمداد من الزيوت النباتية في الفترة نفسها أعلى من المتوسط العالمي في كل من جزر القمر والكويت ولبنان وليبيا وتونس.

يعد التحليل النسبي للإمدادات الغذائية أمراً بالغ الأهمية لفهم الأنماط والاحتياجات الغذائية. فقد ازداد معدل انتشار نقص التغذية في المنطقة العربية في جميع البلدان تقريباً خلال العقد الماضي (انظر الفصل 1).

6.3. تجارة الأغذية الزراعية

استحوذت المنطقة العربية على ما نسبته 7.6 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية في العالم في عام 2020 (فاوستات، 2022). وتعتبر هذه الحصة كبيرة إذا ما قارناها بحصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2.9 في المائة)¹² أو سكان العالم (5.6 في المائة)¹³ في عام 2020. على سبيل المثال، تعد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين أكبر مستوردي الحبوب على مستوى العالم. ولكن في المقابل، استحوذت البلدان العربية على ما نسبته 2.3 في المائة فقط من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم في عام 2020¹⁴ بسبب انخفاض الموارد الطبيعية فيها نسبياً. وتبين هذه الأرقام أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي بلدان مستوردة صافية للغذاء وتعتمد بشكل كبير على أسواق الأغذية الزراعية العالمية.

تغيرت هذه الحصص والنسب قليلاً على مر السنين. من بين أكبر المستوردين، تأتي المملكة العربية السعودية في المركز التاسع عشر على مستوى العالم بمتوسط واردات يناهز الـ 20 مليار دولار أمريكي في الفترة 2018-2020 (الشكل 33) تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 23 ومصر في المرتبة 26 بنحو 17 مليار دولار أمريكي و14.4 مليار دولار أمريكي على التوالي. ومن بين أكبر المصدرين، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 28 في العالم بمتوسط صادرات بلغ حوالي 12.8 مليار دولار أمريكي، تليها مصر والمغرب في المرتبتين 52 و55 عالمياً وبمتوسط صادرات بلغ 5.2 مليار دولار أمريكي و4 مليارات دولار أمريكي على التوالي في 2018-2020. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة هي دولة إعادة تصدير رئيسية، الأمر الذي قد يفسر الكمية الكبيرة من الواردات والصادرات.

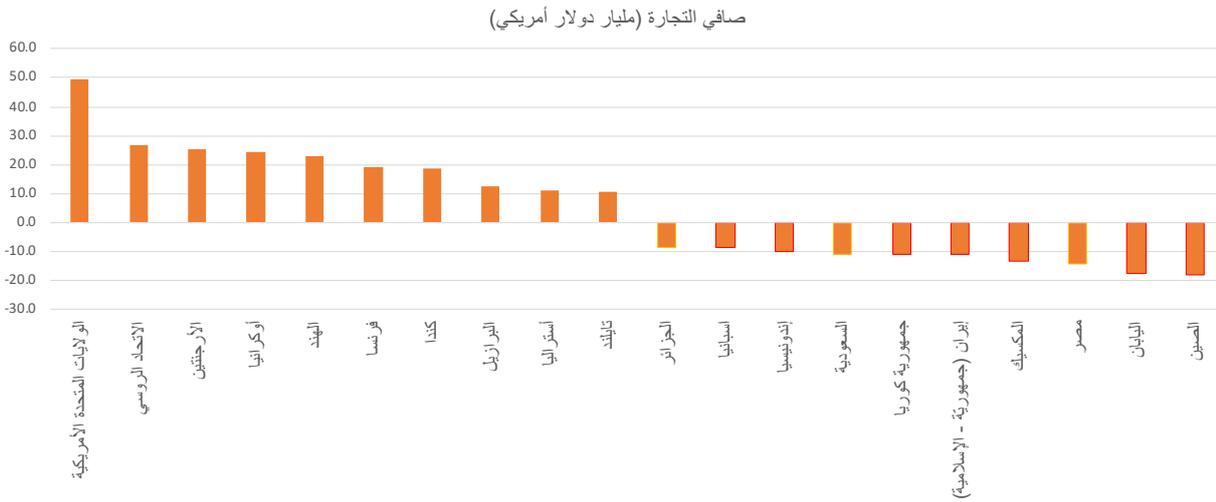
12 حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (كما في أكتوبر/ تشرين الأول 2022)

13 حسابات المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي (كما في أكتوبر/ تشرين الأول 2022)

14 منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>

الشكل 33

صافي التجارة الزراعية لبلدان مختارة في العالم (مليار دولار أمريكي، متوسط القيمة في 2010-2021)



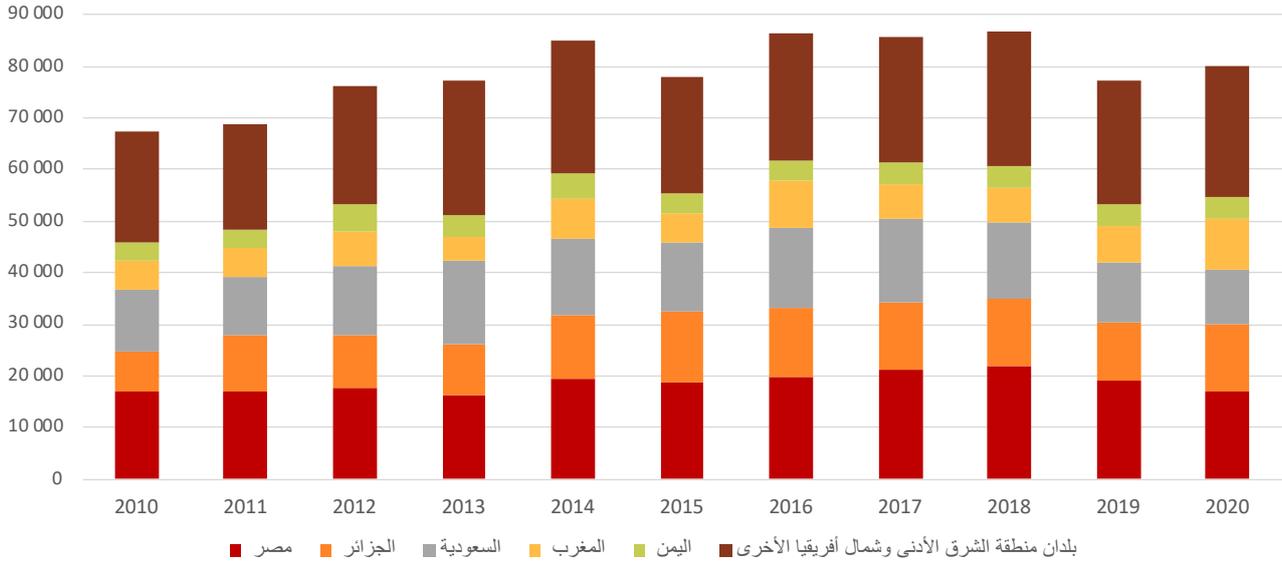
المصدر: حسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا القائمة على بيانات منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو/ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>

كانت الحبوب أكبر سلعة مستوردة مرتبطة بالزراعة في المنطقة العربية بمتوسط حوالي 67 مليار دولار أمريكي للفترة 2010-2021. وتعد كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر من بين أكبر 20 مستورداً صافياً للحبوب في العالم بقيم سالبة تبلغ 8.6 مليار دولار أمريكي و10.7 مليار و14.4 مليار دولار أمريكي على التوالي (وفق حسابات الإسكوا، 2013، مُحدثة بيانات من قاعدة فاو/ستات، 2022).

وفي الواقع، تعد المنطقة من أكبر مستوردي الحبوب في العالم. ففي عام 2020، استحوذت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على ما نسبته 17.9 في المائة من واردات الحبوب العالمية (الفاو/ستات، 2022). وتشير البيانات التجريبية إلى أن إجمالي واردات الحبوب في المنطقة قد زاد بنحو 20 في المائة خلال العقد الماضي. ويشار أن ارتفاع مستويات الدخل وزيادة عدد السكان وانخفاض الإنتاج المحلي مقارنة بالدول الأخرى كلها عوامل تؤدي إلى ارتفاع الطلب. وتعد مصر، التي تساهم بأكثر قدر في الحصة العالمية من إنتاج الحبوب، هي أكبر مستورد في المنطقة (بمتوسط 24 في المائة من واردات المنطقة بين عامي 2010 و2020)، تليها المملكة العربية السعودية والجزائر (17 في المائة و15 في المائة على التوالي). وانخفضت واردات الحبوب بشكل كبير في الجمهورية العربية السورية (-88 في المائة) وتراجعت بشكل كبير في فلسطين (-27 في المائة) والمملكة العربية السعودية (-12 في المائة) على مدى العقد الماضي (الشكل 34). كانت صادرات الحبوب في المنطقة أقل من مليون طن في عام 2020، وشهدت صادرات الحبوب في المنطقة تقلبات كبيرة بين عامي 2010 و2020.

الشكل 34

أكبر خمسة مستوردين للحبوب
في منطقة الشرق الأدنى وشمال
أفريقيا (ألف طن)



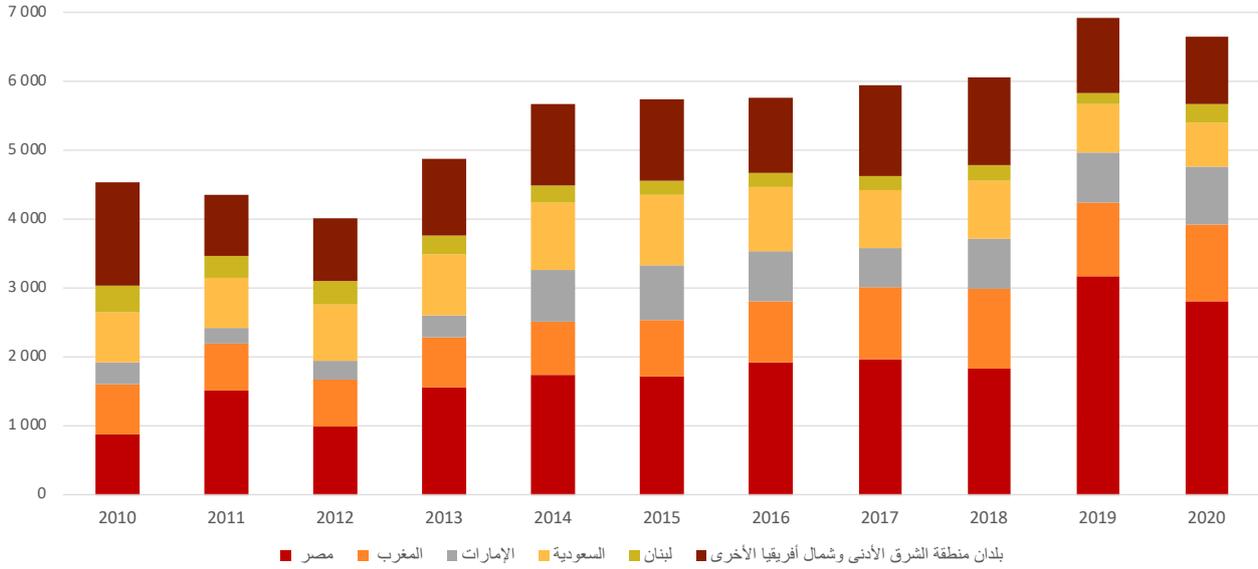
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

وزادت واردات البلدان العربية من الفاكهة (51.7 في المائة) والصادرات (46.6 في المائة) بالمعدل نفسه تقريباً خلال السنوات العشر الماضية. تعد كل من مصر والمغرب هما المصدران الرئيسيان للفاكهة في المنطقة، بينما تمثل العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المستوردين الرئيسيين (الشكل 35 والشكل 36)، وكانت إيران وتركيا ومصر وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والهند المصادر الرئيسية لهذه الواردات في عام 2021¹⁵. وزادت واردات الفاكهة بنسبة 70 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتضاعفت الواردات أو زادت بنسبة أكبر في البحرين وجزر القمر وجيبوتي والعراق والكويت وموريتانيا وقطر والصومال وتونس واليمن. كما نمت صادرات الفاكهة بنسبة 47 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بزيادة بأكثر من عشرة أضعاف في الجزائر. وتضاعفت صادرات مصر من الفاكهة ثلاث مرات خلال العقد الماضي، وهو ما يمكن أن يعزى إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لتطوير سبل الإنتاج.

15 المصدر: خريطة التجارة. مركز التجارة الدولية، جنيف. كما في: فبراير/ شباط 2023. https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry.aspx?nvpm=1%7c368%7c%7c%7c08%7c%7c%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1

الشكل 35

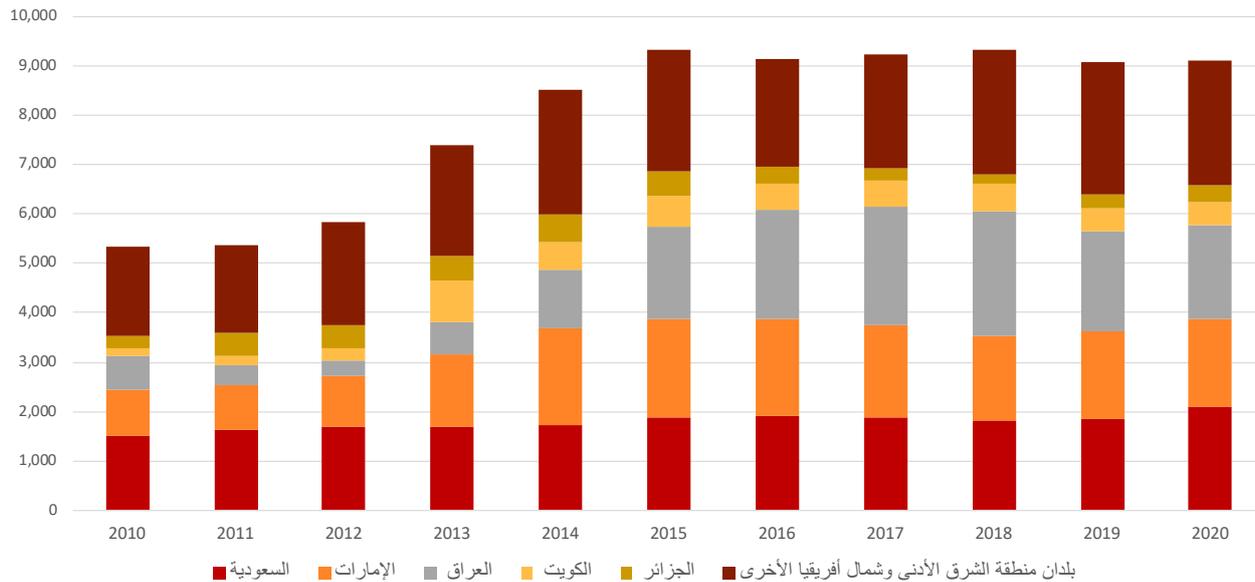
أكبر خمسة مصدرين للفاكهة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

الشكل 36

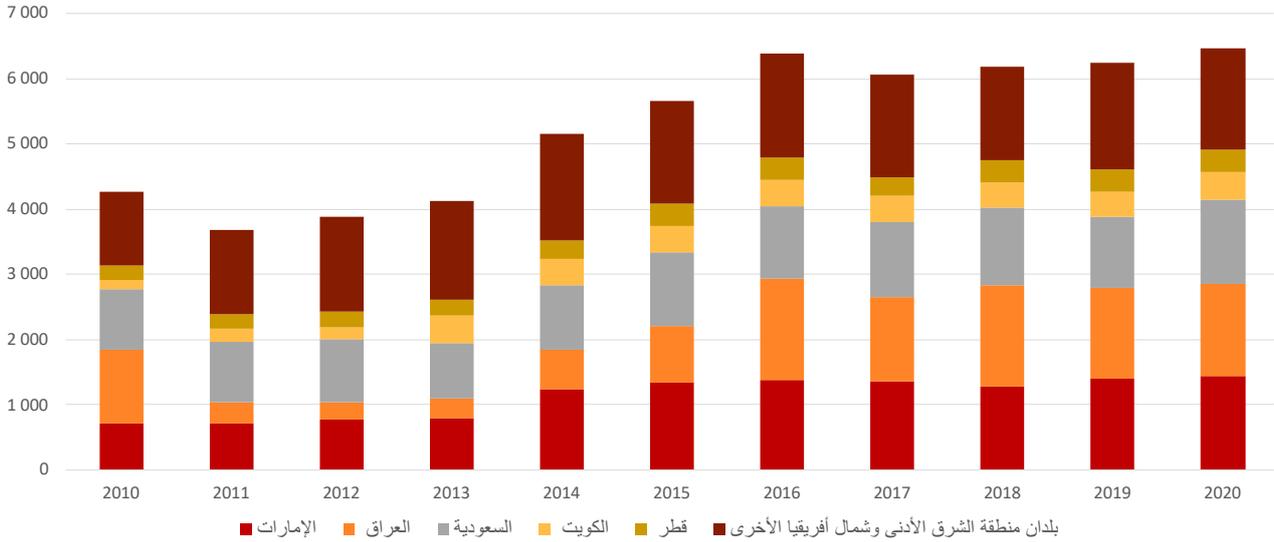
أكبر خمسة مستوردين للفاكهة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

الشكل 38

أكبر خمسة مستوردين للخصار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

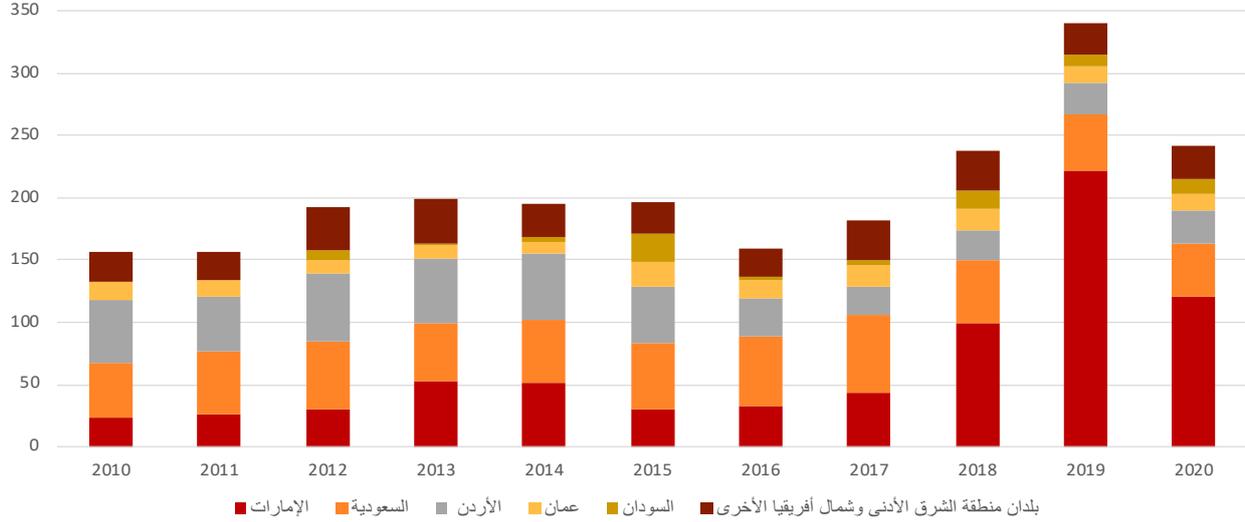


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QL>

على الرغم من مساهمتها البسيطة في إجمالي الصادرات العالمية، استحوذت كل من مصر والإمارات العربية المتحدة على صادرات المنطقة من البقول وبنسبة متوسطة بلغت 80 في المائة من إجمالي صادرات المنطقة بين عامي 2010 و2020. وفيما يتعلق بالواردات، فإن أكثر من 46 في المائة في المتوسط من واردات البقول كانت موجهة إلى كل من مصر والإمارات العربية المتحدة في الفترة نفسها. ومع ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة (52 في المائة) في واردات المنطقة من البقول بين عامي 2010 و2020.

الشكل 39

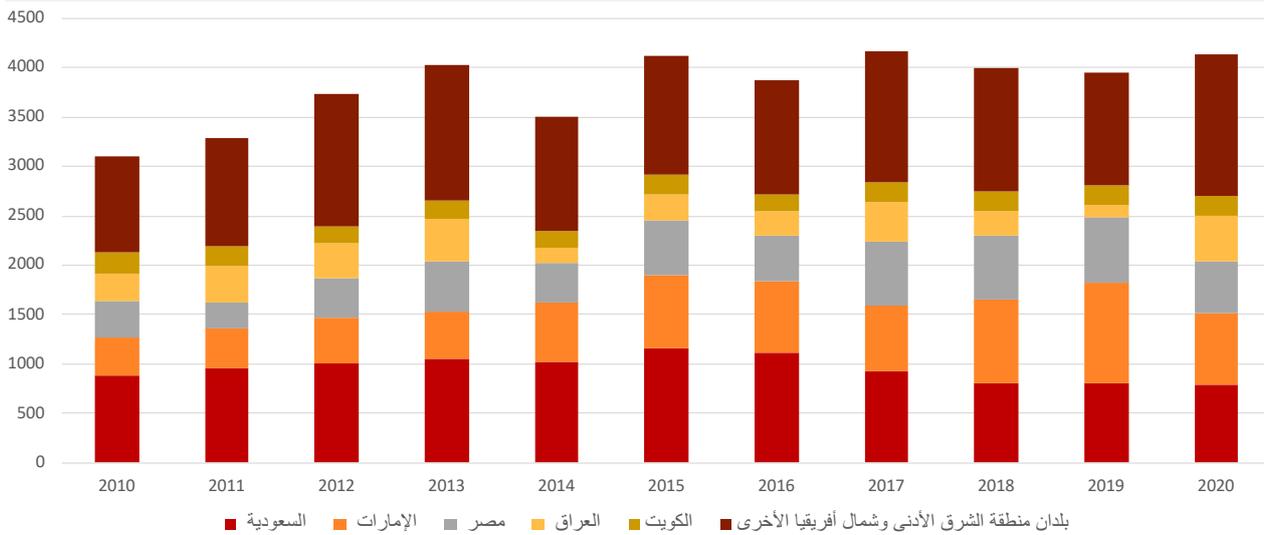
أكبر خمسة مصدرين للحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

الشكل 40

أكبر خمسة مستوردين للحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

زاد استهلاك اللحوم في بعض البلدان، وكذلك الصادرات، حيث نمت الأخيرة بنسبة 55 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية (الشكل 39). وصدرت المنطقة العربية أكثر من 400000 طن من اللحوم في عام 2020. وصدرت الإمارات العربية المتحدة 16 في المائة وصدرت المملكة العربية السعودية 12 في المائة من إجمالي صادرات اللحوم في المنطقة في المتوسط في العقد الماضي. ومع ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في الصادرات (زيادة بنسبة 424 في المائة) من الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2010 و2020. وتشير الدراسات إلى أن إنتاج اللحوم الحمراء في المنطقة العربية يعود بمنافع اقتصادية صافية في المقابل ونظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، فإن إنتاج الدواجن لا يحقق منفعة اقتصادية صافية كبيرة لمعظم البلدان في المنطقة. والدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن هي البحرين ومصر والعراق ولبنان وتونس. واحتلت مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استيراد اللحوم، حيث استحوذ كل منها على 13 في المائة و25 في المائة و17 في المائة من إجمالي واردات المنطقة من اللحوم، على التوالي، في المتوسط خلال الفترة 2010-2020 (الشكل 40). وكانت هناك زيادة بنسبة 33 في المائة في واردات المنطقة من اللحوم على مدى السنوات العشر الماضية.

6.4. الاعتماد على الاستيراد وخطر الانكشاف على الصدمات

كما نوقش في الفصل الخامس، تتسم الموارد الزراعية لمعظم البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمحدوديتها، مما يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي المحلي. ونظراً لمحدودية موارد الأراضي والمياه، فقد يكون لزاماً على هذه البلدان زيادة الكفاءة إلى أقصى حد من خلال التخصص في المنتجات التي تمتلك مزايا نسبية فيها (انظر القسم 6.1) وفي الوقت نفسه الانخراط في التجارة الدولية للحصول على منتجات أخرى (انظر القسم 6.3). فبسبب محدودية موارد الأراضي والمياه، تعتمد الدول العربية إلى حد كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الضرورية لأنماط غذائية متنوعة وصحية (مثل الفاكهة والخضروات) وهي مواد لا تستطيع إنتاجها محلياً بكميات كافية. ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتبط أنظمة أغذيتها الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية والإقليمية قد تصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات من جانب العرض أو الصدمات الناجمة عن السياسات، مثل القيود التجارية (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a). وبالنسبة للبلدان العربية التي تواجه هذه المفاضلة، فإن الإدارة الحكيمة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية. لكن يمكن الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على الواردات من خلال تنويع مصادر الاستيراد من بلدان ومناطق ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخية متنوعة، فضلاً عن تكوين مخزون غذائي يمكن استخدامه في حالات الطوارئ والأزمات.

يتناول هذا القسم اعتماد منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على الواردات وخطر الانكشاف على الصدمات والهدف ذو شقين: تقييم الاعتماد على الواردات من أجل ضمان توفر إمدادات الطاقة الغذائية محلياً، وتحديد مواطن الضعف الناجمة عن غياب تنوع مصادر الاستيراد. وينقسم هذا الجزء إلى جزئين: يقدم الجزء الأول مقدمة موجزة للمؤشرات الرئيسية المستخدمة لغرض التحليل بينما يتناول الثاني دور الواردات في الإمداد المحلي للسعرات الحرارية ويقدم الثالث تحليلاً يجمع بين مقاييس الاعتماد على الواردات بالنسبة للسعرات الحرارية الإجمالية ومجموعات الطعام الفردية بمقاييس تلتقط درجة تنوع شبكة الموردين الدولية لبلد ما في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويهدف القسم الأخير إلى تحديد المخاطر ومواطن الضعف في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنوع الغذائي بسبب الاضطرابات المحتملة في التجارة العالمية والصدمات الخاصة ببلدان المنشأ.

مؤشرات الاعتماد على الواردات والاعتماد على عدد محدود من الموردين

هناك مؤشرين رئيسيين مهمين للتحليل التالي؛ يُقِيم الأول مدى اعتماد بلد ما على الواردات من أجل توفير إجماليه المحلي من إمدادات الطاقة الغذائية في حين يحدد المؤشر الثاني ما إذا كانت واردات بلد ما يتم الحصول عليها من مجموعة واسعة من الموردين الدوليين أو إذا كانت مركزة للغاية بين عدد قليل من المصدرين العالميين.

بالنسبة للوقت وتغطية المنتجات، تم حساب جميع المؤشرات الواردة أدناه لمجموعات الأغذية التالية: الحبوب، والفواكه والخضروات، واللحوم، والبقول ومجاميع المواد الغذائية الزراعية.¹⁷ بالنسبة للمجاميع، يتم التعبير عن المؤشرات بمصطلحات السعرات الحرارية بعد تطبيق عوامل التحويل المناسبة التي توضح بالتفصيل محتوى السعرات الحرارية لمختلف المواد الغذائية. ويتم عرض المؤشرات من حيث الوزن للمجموعات الغذائية الأربع. بعض المجاميع (مثل الفاكهة والخضروات أو اللحوم) ضرورية ليست فقط بسبب السعرات الحرارية ولكن أيضاً لأن العناصر الغذائية مثل الفيتامينات في حالة الفاكهة، أو الحديد والدهون والبروتين في حالة اللحوم، مطلوبة لاتباع نمط غذائي صحي. وخلال التحليل، تم تقديم متوسط البيانات للفترة 2017-2019 لتخفيف الآثار المحتملة للبيانات الخاصة بكل سنة.

مقاييس الاعتماد على الاستيراد

لتقييم دور الواردات في إمدادات السعرات الحرارية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يستخدم هذا التحليل مؤشرين. أولاً، بالنظر إلى التطورات الأخيرة في مجال التحليل والتي اقترحتها منظمة الأغذية والزراعة (2021a) لتقييم دور الواردات في سياق الأمن الغذائي، تُحسب نسبة الاعتماد على الواردات على أنها نسبة صافي واردات البلد من السعرات الحرارية (الواردات مطروحاً منها الصادرات) إلى إنتاجها المحلي مضافاً إليها صافي وارداتها. ويعبر هذا المؤشر عن حصة الواردات في الحد الأقصى لكمية السعرات الحرارية المتاحة نظرياً للاستهلاك البشري، حتى لو تم توجيه حصة كبيرة من العناصر المستوردة نحو التصنيع أو الأعلاف الحيوانية (مثل الشعير). هذا المقياس بالغ الأهمية لهذه الدراسة وهو يُقِيم دور

17 يتم تعريف «الغذاء» على أنه جميع المنتجات المدرجة في بيانات ميزانيات الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة، مع استثناءات قليلة. يقدم المرفق 8 تفاصيل عن البيانات المستخدمة في هذه المذكرة ويوضح العناصر الفردية المدرجة ضمن مجموعات الأغذية الأربع.

الواردات في التوفر المحلي للسعرات الحرارية بعد احتساب حصة كبيرة من المنتجات المحلية التي يمكن تصديرها.¹⁸ وفي سياق منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يعد هذا التعريف لنسبة الاعتماد على الواردات مفيداً بشكل خاص حيث يمكن إعادة تصدير حصة كبيرة من واردات بلد ما، كما هو الحال في مراكز التجارة الإقليمية مثل الإمارات العربية المتحدة.¹⁹ يسرد المرفق رقم 8 نسب الاعتماد على الواردات وصافي الواردات للفرد بالكيلوغرام لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017-2019) في المنطقة العربية.

تشير نسبة الاعتماد على الواردات إلى أن بلداً ما ليس لديه إنتاج محلي، وبالتالي، يعتمد اعتماداً كلياً على الواردات من أجل توفير إمدادات الطاقة الغذائية. ومع ذلك، يشير انخفاض القيم إلى دور أقل للواردات في إمدادات الغذاء المحلية. ويمكن أن تصبح النسبة سلبية إذا كانت الدولة مُصدّرة صافية للطاقة الغذائية أو أي عنصر قيد الدراسة. بالنسبة لهذا التحليل، في هذه الحالات، تكون النسبة مساوية للصفر، ويستنتج من ذلك أن البلد لا يعتمد على الاستيراد للمجموعة الغذائية قيد الدراسة.

يتمثل أحد أوجه القصور الواضحة في نسبة الاعتماد على الواردات في أنه يمكن لبلد ما الاعتماد بشكل كبير على الواردات لتوفير المواد الغذائية أو مجموعات الغذاء ولكن ليس الاستيراد (أو الإنتاج) بشكل عام. على سبيل المثال، لدى الأردن معدل اعتماد على الواردات يبلغ واحداً تقريباً بالنسبة للبقول، لكن صافي الواردات للفرد من البقول كان حوالي ست كيلوغرامات فقط سنوياً بين عامي 2017 و2019. وبالتالي، يعرض التحليل أيضاً نصيب الفرد من الأغذية المستوردة (بالسعة الحرارية) والوزن (في حالة المجموعات الغذائية الأربعة) كمقياس بديل لدور الأغذية المستوردة ولوضع النتائج في سياقها.

مقاييس تنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين

يتم حساب مقاييس «الاعتماد على عدد محدود من الموردين» لكل مجموعة من المجموعات الغذائية الأربعة وإجمالي واردات السعرات الحرارية. وتصف هذه المقاييس مدى توزع الواردات الغذائية لبلد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على مجموعة من المصدرين العالميين. وعلى وجه التحديد، يتم حساب مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لكل بلد ومجموعة غذائية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على أنه مجموع المربعات لحصة كل دولة مُصدرة في واردات دولة من دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من الغذاء ومجموعات الأغذية. ويمكن أن يتراوح مؤشر هيرفيندال-هيرشمان من صفر إلى واحد، حيث تشير القيم الأكبر إلى تنوع أقل في مصادر الاستيراد في حين تعني القيمة «1» أن الدولة المستوردة تعتمد على دولة مُصدرة واحدة فقط تزودها بالسعرات الحرارية. في المقابل، تشير القيمة الصفرية إلى أن بلداً ما يستورد وارداته من عدد لا حصر له من المصدرين، وجميعهم لديهم حصة متساوية في سلة واردات ذلك المستورد.²⁰ وفي حين أن مؤشر هيرفيندال-هيرشمان هو مقياس مستخدم على نطاق واسع لقياس مستوى التنوع في الموردين، فإن القيم الفردية ليس

18 إذا كانت الصادرات صفرًا، تقاس نسبة الاعتماد على الاستيراد عبر المعادلة التالية: الواردات/(الواردات + الإنتاج).

19 قد يكون البديل هو حساب الواردات والصادرات عن طريق النظر إلى الواردات المعاد تصديرها. ومع ذلك، في حالة إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإن هذه المعلومات شحيحة وتشمل بيانات التجارة الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة عمليات إعادة التصدير. للتوضيح، استوردت الأردن وفقاً للبيانات 928 طناً من «القمح ومنتجاته» في عام 2019، ولكنها أنتجت 26 طناً فقط، ولكنها في الوقت نفسه صدرت 77 طناً.

20 زه حصة الشريك التجاري في واردات بلد من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأي سلعة معينة، و هو إجمالي عدد موردي البلد. يُستخدم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان بوصفه مقياساً للاعتماد على عدد محدود من الموردين في العديد من السياقات، بما في ذلك التجارة الدولية (انظر Ludema and Mayda (2013)، على سبيل المثال).

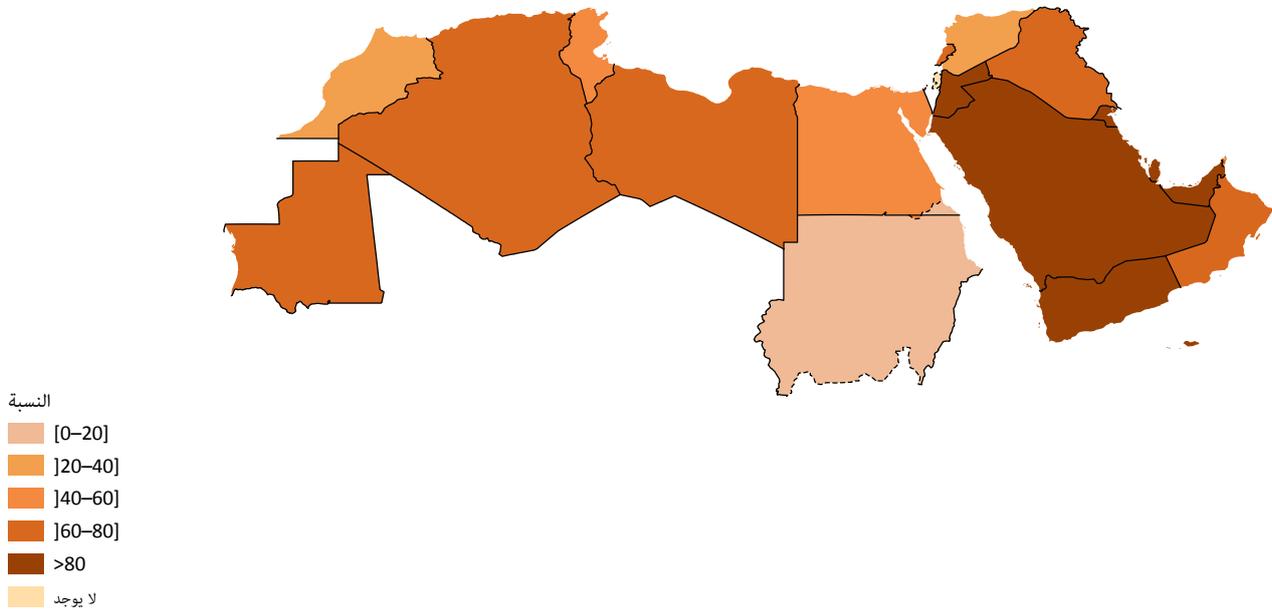
لها تفسير طبيعي (Kelly, 1981). وللحصول على فهم أكثر سهولة للنتائج التي تم الحصول عليها، يشير التحليل أيضاً إلى حصة أكبر ثلاثة موردين في إجمالي واردات الدولة من أي مجموعة غذائية معينة وواردات الأسعار الحرارية بشكل عام. وتشير القيم الأكبر إلى تنوع أقل في مصادر الاستيراد، كما هو الحال في مؤشر هيرفيندال-هيرشمان. يسرد المرفق 8 مقاييس تنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017-2019) في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

نسب الاعتماد الإجمالية على الواردات في المنطقة العربية

عند وضع النهج أعلاه موضع التنفيذ، يوضح الشكل 41 والشكل 42 على التوالي نسب الاعتماد على الواردات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وصافي الواردات السنوية من الأسعار الحرارية للفرد كمقياس بديل. ويتم حساب كلا المؤشرين على أساس بيانات الإنتاج والتجارة التي تم الحصول عليها بالأوزان، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى أسعار حرارية لتحديد دور الواردات في الأمن الغذائي بشكل أفضل.

الشكل 41

نسب الاعتماد على الواردات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2017-2019 (سعر حرارية، الحصة)

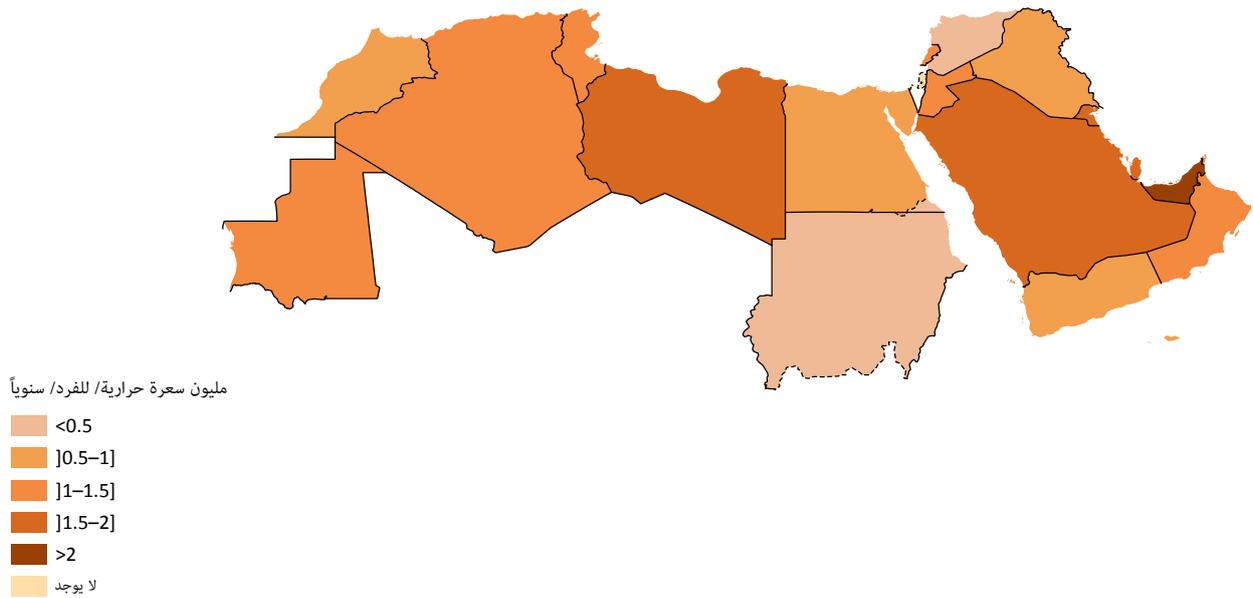


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة: بيانات ميزانيات الأغذية (2010). كما في أكتوبر/ تشرين أول 2022. ملاحظة؛ لا تتوفر بيانات عن جزر القمر ولا جيبوتي ولا الصومال. لم تحدد الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان. كما لم يحدد مصير منطقة أبيي النهائي بعد.

كما يتضح من النتائج، تؤدي الواردات دوراً أساسياً في توفير الأسعار الحرارية في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقريباً. والبلدان الوحيدة التي تساهم فيها الواردات بأقل من 40 في المائة من الحد الأقصى من الأسعار الحرارية المتاحة للاستهلاك البشري هي المغرب والسودان والجمهورية العربية السورية (الشكل 41). بالنسبة إلى 13 دولة عربية من أصل 18 دولة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تتوفر عنها بيانات، كان معدل الاعتماد على الواردات أعلى من 0.6، بينما في البحرين والأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، جاء أكثر من 0.8 من إجمالي الأسعار الحرارية من الواردات. وفي عموم المنطقة، كان المتوسط البسيط للاعتماد على الواردات الغذائية 0.67 خلال الفترة 2017-2019. ومع ذلك، ونظراً لأن أكبر الدول من حيث المواطنين (مصر وجمهورية السودان) لديها نسب أقل من هذا المتوسط، فإن المتوسط المرجح بعدد السكان للمنطقة ككل يبلغ حوالي 0.5.

الشكل 42

صافي الواردات من الأسعار الحرارية
للفرد سنوياً (بالملايين)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة: بيانات ميزانيات الأغذية (2010). كما في أكتوبر/ تشرين أول 2022. ملاحظة؛ لا تتوفر بيانات عن جزر القمر ولا جيبوتي ولا الصومال. لم تحدد الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان. كما لم يحدد مصير منطقة أبيي النهائي بعد.

إن تحديد مستوى الاعتماد من حيث صافي الواردات من الأسعار الحرارية للفرد سنوياً يؤكد هذه النتائج ويضعها في سياقها (الشكل 42). فقد وُجد أن بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تتسم بارتفاع معدلات اعتمادها على الواردات تستورد عموماً أسعاراً حرارية أكثر لكل شخص.²¹ ومن الاستثناءات الملحوظة لهذا النمط هو اليمن، والتي على الرغم من ارتفاع نسبة اعتمادها على الواردات عند مستوى 0.83 خلال الفترة 2017-2019، إلا أنها استوردت

21 ليست كل الأسعار الحرارية المستوردة الصافية متاحة للاستهلاك البشري ولكن يمكن استيرادها كعلف حيواني أو بذور أو لغايات التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي فقد الأغذية إلى تقليل الأسعار الحرارية المتاحة.

فقط حوالي 0.66 مليون كيلو كالوري للفرد سنوياً أو أعلى بقليل من 1810 سعرة حرارية في اليوم.²² وهذا يعكس التداعيات الاقتصادية للصراع المستمر في البلاد، والذي أدى إلى انخفاض حاد في الناتج الاقتصادي وضعف العملة الذي لا يزال يعوق تجارة استيراد الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير المتاحة إلى توقف الواردات بسبب الخلافات حول أهم موانئ البلاد وهو ميناء الحديد. ومن ناحية الأنماط الغذائية الصحية، يجدر التأكيد على أن ما يقرب من 90 في المائة من واردات اليمن من الأغذية الزراعية كانت سلعاً أساسية وأغذية غير صحية ذات أسعار حرارية عالية، حيث ساهمت الحبوب بنسبة 70 في المائة والسكر والعسل فيما يقرب من 20 في المائة من واردات الأغذية الزراعية في عام 2020.

الضعف: الاعتماد الكبير على الواردات ونقص التنوع في الموردين

يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل البلد عرضة للصدمات مثل التقلبات في بلد المنشأ أو تعطل طرق الإمداد. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة قد لا يساهم بالضرورة في انعدام الأمن الغذائي في حال كان البلد المستورد يستورد احتياجاته من مجموعة واسعة ومتنوعة من الموردين. وبالمثل، إذا لم تسهم الواردات كثيراً في الإمداد الإجمالي للغذاء في بلد ما، فإن الاعتماد على عدد محدود من الموردين قد لا يمثل مشكلة من حيث صلته بالأمن الغذائي.

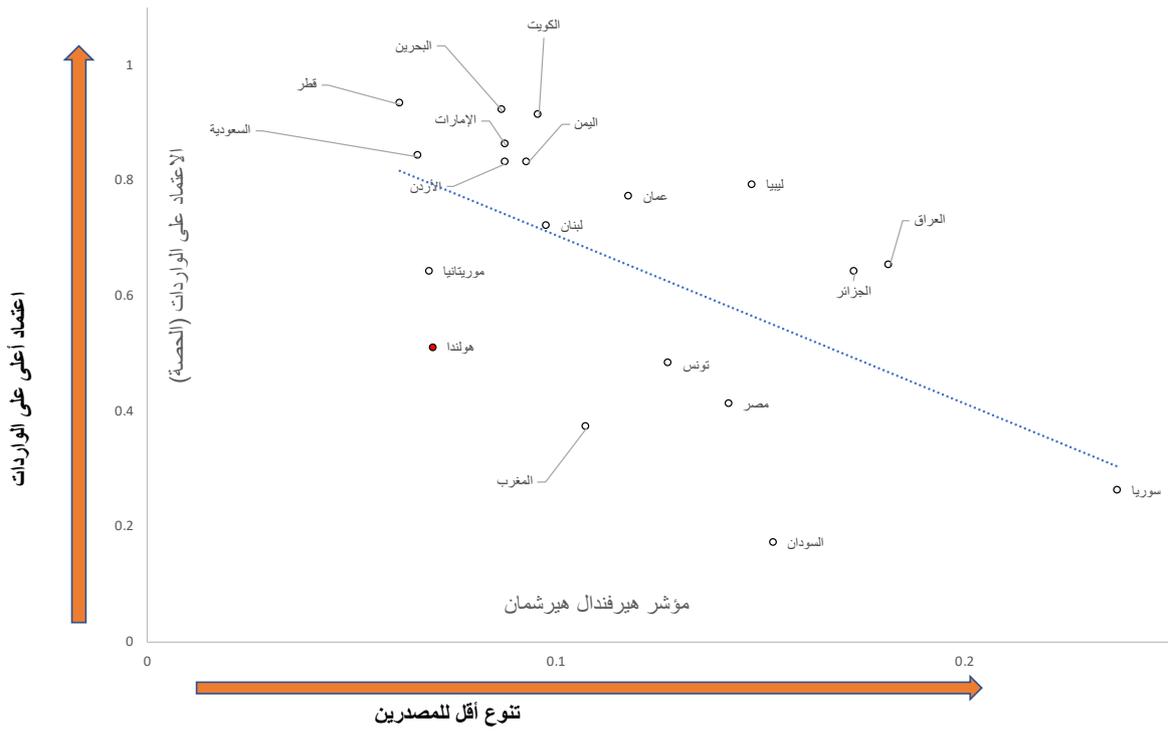
بناءً على التحليل السابق حول درجة الاعتماد على الواردات، يتناول هذا الجزء من التقرير مستوى انكشاف الدولة المستوردة على الصدمات في الأسواق العالمية، وذلك من خلال الجمع بين بيانات درجة الاعتماد على الاستيراد ومدى تنوع موردي الأغذية الزراعية لأي بلد في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وبالتركيز على مجاميع الأغذية الزراعية من حيث الأسعار الحرارية، يعرض الشكل 43 نسبة الاعتماد للواردات (المحور الصادي «Y-axis») ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان كمقياس لمستوى تنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدد من الموردين (المحور السيني «X-axis»). ولتوفير نموذج قياسي لمقارنة النتائج، يدرج الشكل القيم الخاصة بهولندا التي تحظى بدرجة عالية من المرونة في إمداداتها الغذائية من خلال تنوع مصادر وارداتها (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a).

يكشف هذا التحليل عن عدة نتائج. أولاً، لا تستطيع أي دولة من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المدرجة في هذا الرسم التوضيحي امتصاص أي صدمات في جانب العرض مثلما تستطيع هولندا ذلك. وفي ضوء المقارنة مع هذا البلد، تعتمد العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اعتماداً كبيراً على الأغذية المستوردة وهي بالتالي أكثر عرضة للصدمات بسبب عدم تنوعها لقاعدة مورديها. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء تعتمد عموماً على مجموعة أكثر تنوعاً من الموردين العالميين. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة للمنطقة بشكل عام، حيث تعتمد بعض البلدان (الجزائر والعراق وليبيا) اعتماداً كبيراً على استيراد الأغذية من عدد محدود من البلدان. ومن المرجح أن يؤدي الاعتماد الكبير على الأسعار الحرارية المستوردة إلى جانب الاعتماد على عدد قليل من الموردين إلى جعل هذه البلدان عرضة للصدمات الخاصة ببلد المنشأ وانقطاع ممرات النقل الرئيسية.

22 وفقاً لبيانات ميزانيات الأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، فإن الإمدادات الغذائية اليومية للفرد في عام 2019 كانت حوالي 2 019 سعرة حرارية في اليمن.

الشكل 43

الاعتماد على الواردات والاعتماد على عدد محدود من الموردين في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بمقياس الأسعار الحرارية)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصنوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS> and <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>. ملاحظة: لا توجد بيانات عن البحرين وفلسطين والصومال وقطر. تستند حسابات نسبة الاعتماد على الاستيراد للإمارات العربية المتحدة إلى بيانات 2011-2013. يتم حساب كل من نسبة الاعتماد على الواردات ومؤشر هيرفندال-هيرشمان بعدد الأسعار الحرارية وذلك بعد تحويل المواد الغذائية إلى ما يعادلها بالأسعار الحرارية باستخدام معاملات التحويل الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة. يشير ارتفاع قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان إلى اعتماد البلد على عدد محدود من الموردين.

هذه النتائج مدعومة أيضاً بالمؤشر الذي صممه منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً والذي يقيس قدرة أنظمة الزراعة الوطنية على امتصاص الصدمات - مؤشر مرونة المصادر الغذائية (DSFI). ويُستخدم هذا المؤشر لقياس تنوع الإمدادات الغذائية من حيث قنوات التوريد والسلع الغذائية لإبراز دور التجارة في تعزيز القدرة الاستيعابية في وقت الاضطرابات المحلية والخارجية (منظمة الأغذية والزراعة، 2021d). ويلتقط مؤشر مرونة المصادر الغذائية مصادر الإمداد المتعددة لوحدة من الغذاء (للنتائج الغذائية، مثل الأسعار الحرارية) بناءً على الإنتاج المحلي للبلد ووارداته من الغذاء والمخزونات العامة والخاصة. ويشير ارتفاع القيمة إلى وجود عدة مصادر إمداد محتملة لوحدة من الغذاء (أي وفرة المصادر). ويقاس هذا المؤشر مستوى المرونة في مصادر إمداد وحدة غذائية معينة. وتعد نظم الأغذية الزراعية الوطنية التي تستورد الغذاء من مصادر مختلفة أكثر مرونة وقدرة على امتصاص صدمات الإمداد (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a).

يعتبر مؤشر مرونة المصادر الغذائية الخاص بالفواكه والخضروات مفيداً لأن هذه الفئة الغذائية ضرورية لنمط غذائي صحي، وإذا كانت إمدادات هذه المجموعة الغذائية محدودة، فمن المحتمل أن يؤثر ذلك على القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a). كما تم تضمين هولندا في الجدول 15 كدولة نموذجية لهذا التحليل. وكلما زادت القيمة، عنى ذلك أن هناك تنوعاً في قنوات التوريد. وتشير النتائج إلى أن القيم الخاصة ببلدان مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على مؤشر مرونة المصادر الغذائية — وهي بلدان تتسم بانخفاض إنتاجها المحلي وفي الوقت نفسه تحظى بمستويات عالية من حيث تنوع قنوات التوريد — مماثلة لتلك الخاصة بهولندا. وهذا يعني أن هذه البلدان يمكنها أن تمتص صدمات العرض بشكل أفضل من غيرها. في المقابل، يعني انخفاض قيم مؤشر مرونة المصادر الغذائية أن هناك قيوداً تجارية. وبالتالي، ينبغي على واضعي السياسات العمل على ما يلي: (1) تقليل الحواجز التجارية عن طريق الرقمنة وتحسين الشفافية وتعزيز الحوكمة وتنسيق السياسات التجارية؛ (2) إنشاء مناطق تجارة حرة جديدة و/أو توسيع تغطية السلع والمنتجات للمناطق القائمة؛ (3) وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان والمجتمع العالمي.

الجدول 15

مؤشر مرونة المصادر الغذائية لأطنان من الفاكهة والخضروات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2016–2018

إجمالي قيمة مؤشر مرونة المصادر الغذائية	تنوع المخزونات الغذائية	تنوع الواردات	تنوع الإنتاج المحلي	
0.85	0.072	0.71	0.07	الإمارات
0.84	0.05	0.63	0.15	هولندا
0.75	0.06	0.60	0.08	الكويت
0.73	0.07	0.50	0.16	السعودية
0.60	0.03	0.38	0.19	عُمان
0.55	0.06	0.12	0.40	لبنان
0.53	0.04	0.16	0.33	الأردن
0.50	0.04	0.44	0.02	موريتانيا
0.49	0.02	0.04	0.43	المغرب
0.45	0.01	0.02	0.42	مصر
0.45	0.04	0.14	0.26	اليمن
0.42	0.07	0.03	0.33	تونس
0.40	0.05	0.04	0.31	الجزائر

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2021a. تقرير حالة الأغذية والزراعة 2021. زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد روما.

<https://www.fao.org/3/cb4476ar/cb4476ar.pdf>

ملاحظة: لم تكن القيم الخاصة بالبحرين وجزر القمر وجيبوتي والعراق وليبيا وفلسطين وقطر والصومال والسودان وسوريا متاحة، وبالتالي تم حذفها من هذا التحليل.

يتوسع تقييم لأربع مجموعات غذائية في تحليل الاعتماد على الواردات ومستوى التنوع في مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين للمجموعات التالية: الحبوب، والفواكه والخضروات، واللحوم، والبقول. ويتم حساب هذه المجموعات بالوزن وذلك بالنظر إلى أن القيمة الغذائية للسلعة (أي الفيتامينات والألياف المتوفرة) محل الدراسة هي أكثر إفادة معلوماتياً من العناصر الأخرى مثل الأسعار الحرارية، كما هو الحال مع الفاكهة والخضروات.

ويمكن تحديد الأهمية النسبية لواردات مجموعة غذائية بناءً على نسبة الاعتماد على الواردات ومستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين وصافي حصة الفرد من الواردات. إلى جانب نسبة الاعتماد على الواردات المستخدمة سابقاً (المحور الصادي) ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان كمقياس لتحديد مستوى التنوع في مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين (المحور السيني)، يتناسب حجم كل دائرة في الشكل 44 مع صافي حصة الفرد من الواردات للمجموعة الغذاء (بالأوزان). بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس هذه الدوائر بالنسبة إلى حجم استيراد يبلغ 1000 كجم للفرد سنوياً عبر جميع الرسوم البيانية، والتي تمثلها الدائرة الزرقاء في اللوحة اليسرى العلوية. وهذا يُمكن من مقارنة حصة الفرد من الواردات لجميع المجموعات الغذائية وكذلك جميع البلدان.²³ ويعد استكمال نسبة الاعتماد على الواردات ببيانات عن الحجم المطلق للواردات أمراً ضرورياً في حالة المجموعات الغذائية الفردية. فقد تكون نسبة واردات بلد ما عالية من حيث إجمالي الإمداد بمجموعة غذائية معينة، لكن يمكن أن تكون حصة الفرد من الواردات منخفضة من حيث القيمة المطلقة. على سبيل المثال، تستورد الأردن أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها من البقول. ومع ذلك، فإن نصيب الفرد من الواردات السنوية من هذه المجموعة الغذائية في هذا البلد يبلغ حوالي 6 كجم فقط للفرد، مما يشير إلى أن الواردات من هذه المجموعة الغذائية تؤدي دوراً ثانوياً في الاستهلاك المحلي. أخيراً، بالنسبة للمجموعات الغذائية التي يكون بلد ما مُصدراً صافياً لها، مثل المغرب للفواكه والخضروات، فإن نسبة الاعتماد على الاستيراد هي في الخانة السلبية، مما يشير إلى حالة من الاكتفاء الذاتي. وعليه، يتم إسقاط هذه الحالات من الرسم البياني.²⁴

في سياق منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يتجاوز معدل اعتماد كل من الأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الواردات حاجز الـ 0.9 للحبوب، مما يشير إلى اعتماد شبه كامل على الواردات.²⁵ كما يتضح من حجم الدوائر، صافي حصة الفرد من واردات الحبوب كبير، ما يؤكد الدور الأساسي لهذه الواردات في إمدادات المنطقة من الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، وكما تبين قيم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان على المحور الصادي، بالنسبة لبعض بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لا يوجد تنوع في مصادر الإمداد بالحبوب لأن معظم البلدان تستورد أكثر من نصف وارداتها من الحبوب من ثلاثة بلدان موردة فقط. وفي أكثر الحالات تطرفاً كما هو الحال مع

23 على سبيل المثال، دائرة الكويت لواردات الحبوب (337 كجم للفرد) أصغر من الدائرة الزرقاء ولكنها أكبر من دوائرها التي تمثل واردات الفاكهة والخضروات للفرد (147 كجم) واللحوم (49 كجم) والبقول (9 كجم). وبالمثل، تجاوزت واردات الإمارات العربية المتحدة من اللحوم (46 كجم) و واردات المملكة العربية السعودية من البقول (6 كجم).

24 يوفر المرفق 8 البيانات نفسها الموجودة في الرسوم البيانية الشريطية، جنباً إلى جنب مع حصة أكبر لثلاثة موردين لكل مجموعة وبلد.

25 ما يؤكد هذه النتيجة هو حقيقة إن واردات الحبوب تزيد على الأقل عن تسعة أضعاف الإنتاج المحلي في هذه البلدان.

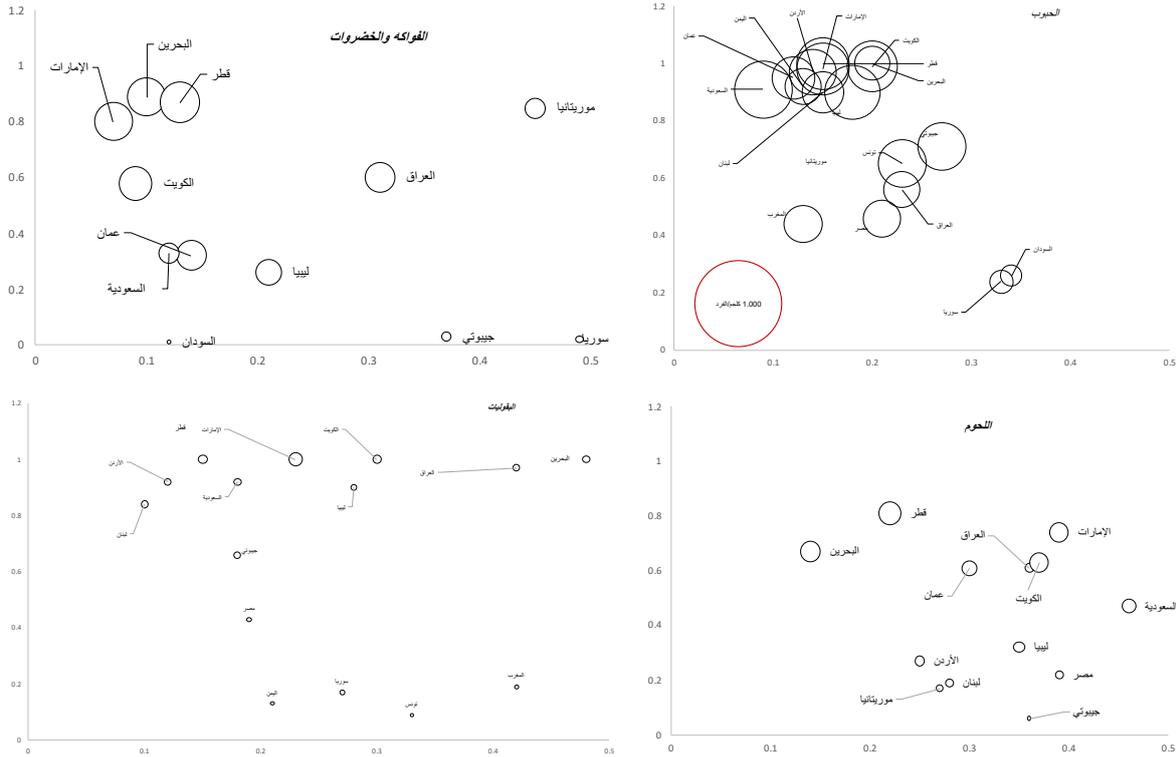
الجزائر مثلاً، يعتمد هذا البلد على استيراد الحبوب بنسبة 0.71 وتبلغ نسبة اعتماده على الاستيراد من أكبر ثلاثة موردين من إجمالي وارداتها من الحبوب 0.81. وبالمثل، تصل نسبة اعتماد الكويت على استيراد الحبوب 0.99 وتبلغ نسبة اعتمادها على الاستيراد من أكبر ثلاثة موردين من إجمالي وارداتها من الحبوب 0.73. وبناءً على الأدلة التجريبية، فإن قدرة هذه البلدان على امتصاص الصدمات في وقت الاضطرابات الداخلية والخارجية ضعيفة للغاية. وبالإضافة إلى الاعتماد على عدد محدود من الموردين، تستورد هذه البلدان وارداتها من الحبوب من بلدان تقع في منطقة جغرافية واحدة. على سبيل المثال، تستورد تونس ما يقرب من 60 في المائة من وارداتها من الحبوب من أوكرانيا وفرنسا اللتان تزودان الجزائر وليبيا بحوالي 40 في المائة من وارداتهما من الحبوب.

فيما يتعلق بالمجموعات الغذائية الثلاث الأخرى، من الأفضل دراسة الفاكهة والخضروات واللحوم والبقوليات بشكل منفصل. فبالنسبة للفاكهة والخضروات، فإن البلدان هي إما مصدرة صافية لهذه المجموعة الغذائية (وبالتالي تم إسقاطها من الرسم البياني بسبب الاكتفاء الذاتي، كما هو الحال مع المغرب) أو تستورد كميات كبيرة من هذه المجموعة الغذائية. على سبيل المثال، يبلغ صافي واردات الكويت للفرد من الفواكه والخضروات حوالي 147 كيلوغراماً سنوياً. ومع ذلك، فإن البلدان التي تعتمد اعتماداً أكثر من غيرها على استيراد الفاكهة والخضروات تظهر درجة أكبر من التنوع في قاعدة مورديها، باستثناء العراق وموريتانيا. أما بالنسبة للإمدادات من اللحوم والبقول، تعتمد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل كبير على مجموعة محدودة من الموردين العالميين وتتفاوت فيما بينها تفاوتاً عالياً فيما يخص درجة اعتماد كل منها على الاستيراد. وبشكل عام، يعتبر نصيب الفرد من الواردات الصافية لهاتين المجموعتين إيجابياً ولكنه صغير نسبياً.²⁶ وهذا يعني أن هذه الأطعمة أقل أهمية للأمن الغذائي (توفر السرعات الحرارية) ولكنها مهمة لتبني أنماط غذائية متنوعة لأنه تعد مصدراً للعناصر الغذائية مثل الدهون أو البروتينات أو الفيتامينات أو المعادن.

26 يبلغ صافي حصة الفرد من واردات البقول 5 كجم للفرد سنوياً في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

الشكل 44

نسبة الاعتماد على الواردات (المحور الصادي) والاعتماد على عدد محدود من الموردين (المحور السيني) وصافي حصة الفرد من الواردات (الدوائر)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصنوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS> and <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>

ملاحظة: المحور السيني (Y-axis) = نسبة الاعتماد على الاستيراد المحور الصادي (X-axis) = درجة الاعتماد على عدد محدود من الموردين على مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، حيث كلما ارتفعت القيمة عن ذلك اعتماداً أكبر على عدد محدود من الموردين. حجم الدائرة = صافي الواردات للفرد/ سنوياً بالنسبة إلى 1 000 كجم (الدائرة الزرقاء في أعلى اللوحة اليسرى). في الحالات التي يكون فيها بلد ما مُصدراً صافياً لمجموعة غذائية معينة، يتم استبعاد ذلك البلد من الرسم البياني. تم حساب متوسط جميع البيانات للفترة من 2017 إلى 2019، باستثناء نسبة الاعتماد على الواردات للإمارات العربية المتحدة (2013-2011). لا توجد بيانات عن بلدان جزر القمر وجيبوتي وفلسطين والصومال. بالإضافة إلى ذلك، تم إسقاط نقاط البيانات التالية لتحسين الوضوح ولكن تم إدراجها في المرفق 8: اليمن وسوريا في «اللحوم» وعمان في «البقول».

تساهم الواردات مساهمة كبيرة في تنوع إمدادات المواد الغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. مع التركيز على عام 2019 باعتباره آخر عام تتوفر فيه بيانات ميزانيات الأغذية من منظمة الأغذية والزراعة، في المتوسط، لا يتم إنتاج ثلث جميع المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك البشري في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بكميات كبيرة محلياً بل يتم توفيرها عبر الاستيراد.²⁷ وتماشياً مع ارتفاع حجم الواردات من الفاكهة والخضروات كما هو موثق أعلاه، بالنسبة لبعض البلدان (الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، فإن هذا الاعتماد على الاستيراد كبير بشكل خاص لهذه المجموعة الغذائية. وهذا يمثل دليلاً إضافياً على أن التجارة الدولية هي عامل مهم لضمان إيجاد أنماط غذائية متنوعة وصحية في المنطقة.

27 يتم فرض حد أدنى للإنتاج يبلغ 1 طن سنوياً.

الفصل السابع

دور التجارة في تعزيز الأمن الغذائي

رسائل رئيسية

- التجارة ضرورية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية وهي (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه). ويمكن للتجارة أن تزيد من كمية وتنوع الإمدادات الغذائية وتخفف أسعارها بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء، ويمكنها أن تدعم البلدان العربية للتغلب على القيود التي تفرضها محدودية الأراضي والمياه وبالتالي تلبية احتياجاتها الغذائية.
- ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتبط أنظمة أعضيتها الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية والإقليمية قد تصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات من جانب العرض أو الصدمات الناجمة عن السياسات، مثل القيود التجارية. لذلك، فإن الإدارة الحكيمة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية.
- إن من شأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتلك المتصلة بالتجارة ورقمنتها وإنشاء مرافق تخزين مناسبة لعمليات التفتيش على السلع القابلة للتلف لتقليل الأعباء الإدارية وتكاليف التجارة وخسائر الشحن وتقليص الوقت اللازم لإيصال الغذاء إلى الأسواق.
- على الرغم من الجهود التي بذلتها بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتعزيز تحرير التجارة وخفض تكاليفها خلال العقود الأخيرة، إلا أن مستويات الحماية في معظم بلدان المنطقة لا تزال مرتفعة وبل زادت في العقد الماضي. وزاد متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الأغذية المستوردة بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2019 في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وبلغ في المتوسط 31.6 في المائة في عام 2019.
- يعد خفض التعريفات الجمركية أمراً ضرورياً لنقل الغذاء من مناطق أخرى من العالم ذات إمدادات أوفر وأكثر تنوعاً وبتكلفة أقل إلى المنطقة العربية التي لا يكفي إنتاجها المحلي لتلبية الطلب المحلي بسبب محدودية الموارد الطبيعية. كما سيساهم ذلك في خفض تكاليف المدخلات للمزارعين وقطاع تصنيع الأغذية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يضمن أي تحرك لخفض التعريفات الجمركية على الواردات حماية حقوق ومصالح مصغار منتجي الأغذية.

- تشمل التدابير غير التعريفية إجراءات غير التعريفات وحصص المستوردات الخاضعة لتعريفة مخفضة، والتي لها تأثير مباشر على التجارة الدولية لأنها تؤثر على سعر المنتجات المتداولة أو الكمية المباعة أو كليهما في المنطقة العربية، أكثر البلدان تطبيقاً للتدابير غير التعريفية هي تلك التي تستورد أكثر من غيرها وتعتمد بشكل كبير على استيراد الفواكه والخضروات (الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).
- معظم التدابير غير التعريفية في المنطقة هي إجراءات صحة وصحة نباتية (في أغلب الأحيان فحص المنتجات لضمان الالتزام بالحدود القصوى لمتقيات مبيدات الآفات فيها)، تليها الإجراءات المتعلقة بالتصدير (تغطي في الغالب متطلبات التفتيش وإصدار الشهادات) والحوافز الفنية أمام التجارة (على سبيل المثال وضع العلامات على المنتجات).
- إن مواءمة هذه الإجراءات وضمن اتساق الأطر التنظيمية بين البلدان على المستوى الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتصميمها استناداً إلى أفضل المعايير أو المبادئ أو التوصيات دولية يمكن أن يساعد في تقليل تكاليف التجارة وفي الوقت نفسه ضمان استيفاء المتطلبات القانونية.

7.1. التجارة بوصفها أداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

يناقش القسم 7.1 بالتفصيل دور التجارة بوصفها عامل تمكين أساسي في جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه). علاوة على ذلك، يسلط القسم الضوء على الكيفية التي يمكن أن تساهم بها التجارة في الاستدامة البيئية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد ودعم البلدان للتغلب على القيود المتمثلة في محدودية الأراضي والموارد المائية، وتلبية احتياجاتها الغذائية. ومع ذلك، يقدم هذا القسم نهجاً أكثر دقة، حيث أن الآثار الإيجابية للتجارة على الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية ليست دائماً مباشرة وتعتمد على عدة عوامل. أخيراً، يعرض القسم الدور المهم الذي يؤديه تيسير التجارة في زيادة تجارة الأغذية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في العالم العربي.

التجارة والأبعاد الأربعة للأمن الغذائي

تحدد المذكرة المعنونة «مقدمة للمفاهيم الأساسية للأمن الغذائي» الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (المذكرة صادرة باللغة الإنجليزية عام 2008) أربعة أبعاد للأمن الغذائي:

(1) التوفر المادي للغذاء؛²⁸ (2) إمكانية الحصول على الغذاء؛²⁹ (3) استخدام الغذاء؛³⁰ (4) واستقرار الإمدادات منه.³¹ ترتبط هذه الأبعاد الأربعة، إلى حد ما، بالتجارة الدولية. ويمكن تلبية اثنين من الأبعاد الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي على النحو الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة، أي التوفر المادي للأغذية وإمكانية الحصول عليها، بشكل مباشر من خلال التجارة الدولية، في حين أن البعدين الآخرين مرتبطان بشكل غير مباشر بالتجارة.³²

التجارة ضرورية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية. يوضح الشكل 45 كيف تؤثر التجارة على الركائز الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة، 2015). فقد ساهمت التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر في جميع أنحاء العالم. وتؤثر التجارة بشكل مباشر على جوانب رئيسية في أي اقتصاد، مثل إنتاج الغذاء المحلي وأسعار الغذاء والعمالة والإيرادات الحكومية. وعلى المدى الطويل، تؤثر التجارة أيضاً على المنافسة وتطوير البنية التحتية وتطوير قنوات التسويق وشبكات التوزيع من خلال التأثير على الحوافز المقدمة للاستثمارات العامة والخاصة ودخول لاعبين جدد إلى الأسواق. وترجم الآثار المباشرة للتجارة على المتغيرات الرئيسية إلى تغييرات في مؤشرات الأمن الغذائي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية متداخلة: إجمالي الإمدادات الغذائية، ودخل الأسرة، والخدمات الحكومية. ويحدد الإنتاج وصافي التجارة الإمدادات الغذائية المحلية وتوفر الغذاء. وتحدد أسعار المواد الغذائية ودخل الأسرة القوة الشرائية للمستهلكين وإمكانية حصولهم على الغذاء. ويؤدي القطاع العام دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الزراعية والتصدي للفقر من خلال إعادة توزيع الدخل، مما يؤثر بالتالي على توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. وتعتبر الخدمات الحكومية التي تضمن مأمونية الأغذية وحقوق المستهلك ضرورية أيضاً لبعدها الاستخدام في الأمن الغذائي. إذ يمكن أن تزيد التجارة من تنوع وجودة الإمدادات الغذائية (مثل الفاكهة والخضروات) من خلال الواردات وخفض أسعارها، وبالتالي إيجاد أنماط غذائية مغذية وأكثر توازناً. ويتطلب الاستقرار والأداء المستدام والمتسق لأبعاد توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه سياسات حكومية منسقة وواضحة. ومع ذلك، يعتمد بعد الاستقرار أيضاً على عوامل خارجية قد لا تتمكن الحكومة من السيطرة عليها، مثل الاضطرابات الاقتصادية العالمية والسياسات التجارية التي يتبناها مختلف الشركاء التجاريين.

28 يرتبط توفر الغذاء بـ «جانب العرض» للأمن الغذائي ويحدد بمستوى إنتاج الغذاء ومستويات المخزون وصافي التجارة.

29 لا يضمن توفير إمدادات كافية من الغذاء على المستوى الوطني أو الدولي الأمن الغذائي على مستوى الأسرة. أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على الغذاء إلى زيادة تركيز السياسات على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

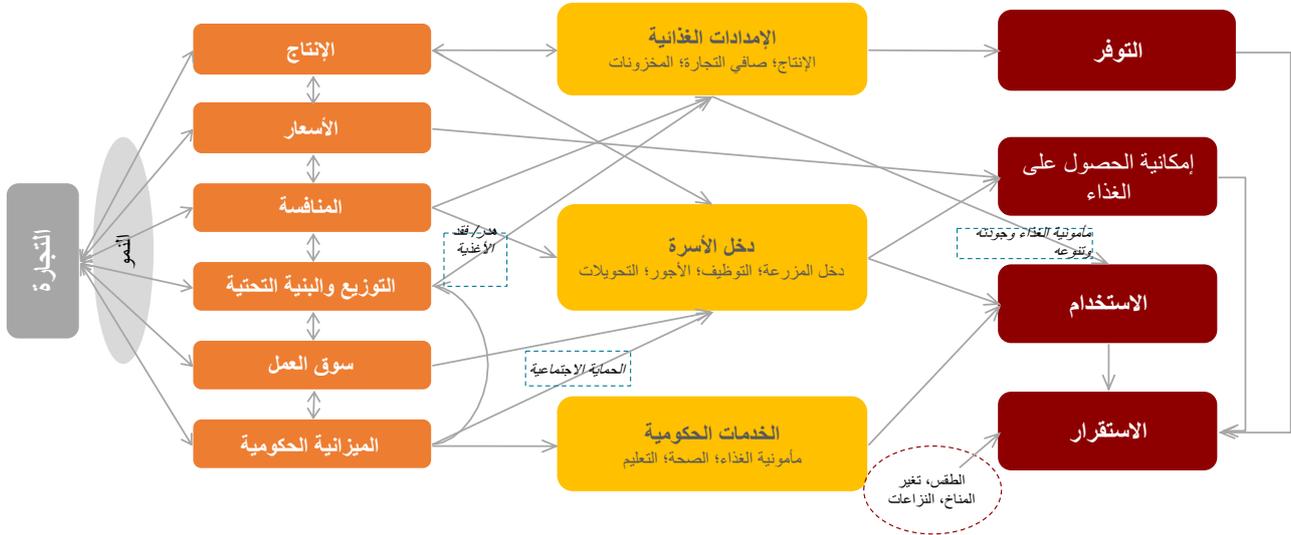
30 يشير «الاستخدام» إلى كيفية تحقيق الجسم لأقصى استفادة من مختلف العناصر الغذائية الموجودة في الغذاء، والتي تتضمن اتباع ممارسات رعاية وتغذية جيدة وإعداد الطعام وتنوع النظام الغذائي وتوزيع الغذاء داخل الأسرة. والاستخدام هو البعد الذي يحدد الحالة التغذوية للأفراد.

31 حتى إذا كان الفرد يستهلك الآن كمية مقبولة من الطعام، فإنه يُنظر إليه على الرغم من ذلك على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا كان يفتقر أحياناً إلى الحصول على ما يكفي من الطعام، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وتؤثر الظروف الجوية السيئة وعدم الاستقرار السياسي أو غيرها من العوامل الاقتصادية على حالة الأمن الغذائي.

32 اقترح فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية توسيع هذه الأبعاد المذكورة أعلاه لأن مفهوم الأمن الغذائي قد تطور إلى ما هو أبعد من توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه واستقرار الإمدادات منه. ويسعى المقترح إلى تسليط الضوء على مركزية بعد الاستقلالية، أي قدرة الأفراد على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، والاستدامة، وقدرة النظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي على المدى الطويل (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

الشكل 45

المسارات بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2015. حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016. التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام. روما. <https://www.fao.org/3/i5090a/i5090a.pdf>

ومع ذلك، يمكن أن تؤثر زيادة الانفتاح التجاري على الأمن الغذائي والتغذية إيجاباً وسلباً. فمن جهة، يمكن أن تساعد التجارة في تحقيق التوازن بين حالات العجز والفوائض الغذائية بين البلدان، ويمكن أن تضمن الكميات الكافية والتنوع الكافي للإمدادات الغذائية، وكلاهما مهم للحد من الجوع ومعالجة بعض أشكال سوء التغذية. ويمكن أن تساهم التجارة في تحسين توفر مختلف أنواع الأغذية والقدرة على تحمل كلفتها وإتاحة المزيد من الخيارات أمام المستهلكين، مما يساعد على تنوع الأنماط الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة، 2018a). وبالمثل، تعتمد القدرة المالية للحصول على الغذاء بشكل كبير على تكلفة هذه المنتجات، والتي تحدها جزئياً التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي يطبقها بلد ما. علاوة على ذلك، يمثل تنفيذ المعايير الصحية للتجارة الدولية المتعلقة باستخدام الغذاء وضمان إيجاد قنوات تجارية منتظمة وآمنة أمراً حيوياً لاستقرار الإمدادات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتدابير وتعديل السياسات التجارية مثل مخزون الأمن الغذائي العام والبرامج الإقليمية للتحوط ضد المخاطر وتحسين أنماط زراعة المحاصيل وتعديل أنماط التجارة أن تسهل من التصدي للآثار المرتبطة على الصدمات المتصلة بالإنتاجية.

ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتبط أنظمة أغذيتها الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية والإقليمية قد تصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات من جانب العرض أو الصدمات الناجمة عن السياسات، مثل القيود التجارية. لذلك، فإن الإدارة الحكيمة لهذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة توفر الأنماط الغذائية غير الملائمة من الناحية التغذوية وخفض أسعارها نتيجة الفائض والاختلال

في إمدادات الطاقة والمغذيات. وهذا يشمل الأطعمة فائقة التصنيع، مما يساهم في تعميق مشكلة سوء التغذية بجميع أشكالها، ويؤدي إلى تفاقم المشاكل الصحية المرتبطة بزيادة الوزن والسمنة (انظر الفصل 3). وبالنسبة لبعض المنتجين، وخاصة صغار المنتجين، قد يؤدي التعرض للمنافسة إلى تقويض سبل عيشهم وقدرتهم على تحمل تكاليف الامتثال للمعايير البيئية وغيرها من المعايير الدولية.

ينظر الجدول 16 في الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة على المدى القصير والمتوسط والطويل للتجارة عبر هذه الأبعاد الأربعة. يؤثر عدد من العوامل الأساسية على الطريقة التي تتفاعل بها التجارة مع نتائج الأمن الغذائي، مما يحدد في نهاية المطاف ما إذا كان التأثير إيجابياً أم سلبياً، بما في ذلك مستوى أداء الأسواق المحلية، وكيفية استجابة المنتجين لتغير المعطيات في السوق، وما إذا كان أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على الولوج إلى الأسواق الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2016).

الجدول 16

الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المحتملة للتجارة على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي

على المدى القصير	على المدى المتوسط إلى الطويل	
تساهم في التجارة في زيادة الواردات وفي كمية وتنوع الإمدادات الغذائية	قد يزداد إنتاج الغذاء بسبب زيادة التخصص، وقد يتم النهوض بالإنتاجية من خلال زيادة المنافسة	التوفر
قد تقلل التجارة من توفر المحاصيل المحلية في أسواق البلدان المصدرة الصافية	في البلدان المصدرة الصافية للأغذية، قد تنخفض الإمدادات المحلية من المواد الغذائية الأساسية بسبب تحويل الإنتاج نحو الصادرات بينما في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، من المرجح أن يحد بعض المنتجين من الإنتاج، مع تجنب الآثار المضاعفة للأنشطة الزراعية في المناطق الريفية	
من المرجح أن تنخفض أسعار المواد الغذائية والمدخلات في البلدان المستوردة الصافية للأغذية	سترتفع المداخل في القطاعات التنافسية، بسبب زيادة الوصول إلى الأسواق، وسيزيد النمو وفرص العمل من خلال نمو الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	إمكانية الحصول على الغذاء
قد ترتفع الأسعار المحلية للمنتجات القابلة للتصدير بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية للأغذية	قد تنخفض المداخل في القطاعات المتنافسة مع الواردات، مع مغادرة بعض المنتجين لقطاع الزراعة. أيضاً، قد يحدث توزيع غير متناسق للمكاسب بسبب التطورات المتمثلة بالاقتران على محاصيل التصدير على حساب إنتاج المحاصيل الغذائية لأصحاب الحيازات الصغيرة على نطاق واسع	
قد تتيح زيادة تنوع الأغذية فرصة تبني نمط غذائي أكثر توازناً	قد تحسن مأمونية الأغذية وجودتها إذا تم تطبيق المعايير الدولية بشكل أكثر صرامة	الاستخدام
قد يكون هناك زيادة في استهلاك الغذاء رخيص الثمن وعالي السعرات الحرارية ومتدني القيمة الغذائية	قد يؤدي إعطاء الأولوية لصادرات السلع الأساسية إلى تحويل استخدام الأراضي والموارد بعيداً عن إنتاج الأطعمة التقليدية الأصلية، والتي غالباً ما تكون أفضل من الناحية التغذوية	
تخفف الواردات من احتمالية أي نقص ناجم عن مخاطر تؤثر على الإنتاج المحلي	الأسواق العالمية أقل عرضة للتأثر بالصدمات الناجمة عن السياسات أو المناخ	الاستقرار
قد تكون البلدان أكثر عرضة للتأثر بقيام المصدرين بتغيير سياساتهم التجارية، مثل حظر التصدير	قد تصبح القطاعات التي هي في أولى مراحل نموها أكثر عرضة للتأثر بصدمات الأسعار والزيادات الحادة في الواردات	

الآثار السلبية المحتملة الآثار الإيجابية المحتملة

التجارة والاستدامة البيئية

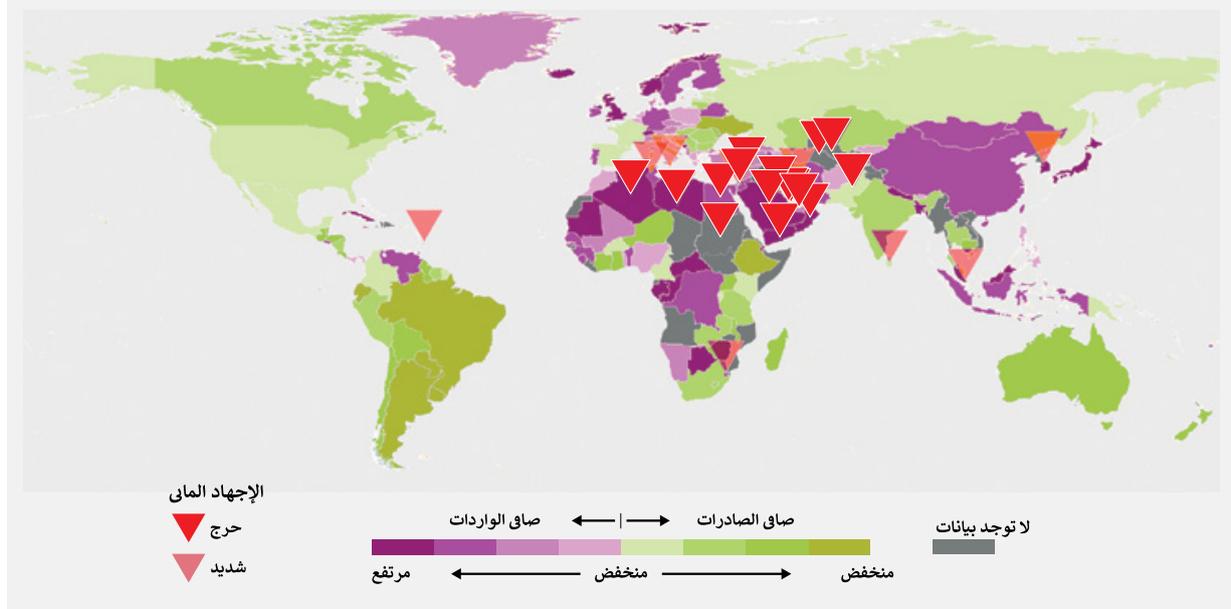
يمكن أن تساهم التجارة في دعم الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في سياق تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. ومع ذلك، تنطوي التجارة، كما هو الحال مع أي قطاع اقتصادي، أيضاً على مخاطر وعوامل خارجية سلبية يمكن أن تقوض أهداف الاستدامة (منظمة الأغذية والزراعة، 2021d). على سبيل المثال، يمكن أن تساعد التجارة في التخصص في إنتاج منتجات غذائية وزراعية معينة في البلدان ذات الكفاءة العالية نسبياً في استخدام الموارد. ويمكن أن تساعد التجارة البلدان في التغلب على القيود المتمثلة في محدودية الأراضي والموارد المائية، وتلبية احتياجاتها الغذائية بدرجة أعلى من حيث الكمية والتنوع مما يتيح الإنتاج المحلي. فيمكن أن تساعد الأسواق الغذائية والزراعية العالمية المفتوحة في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية ودعم تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. وتعتبر الأراضي والمياه من العوامل الأساسية في إنتاج الغذاء، ويمكن أن يؤثر مستوى توفرهما على التكلفة النسبية للمنتجات الزراعية ويشكل ميزة نسبية (منظمة الأغذية والزراعة، 2022d). وتميل البلدان التي ترتفع فيها مستويات الضغط على موارد المياه المتجددة إلى استيراد السلع التي تتطلب زراعتها كميات كبيرة من المياه، وبالتالي فهي مستوردة صافية للمنتجات الزراعية. وهذا هو الحال بالضبط في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الشكل 46).

يمكن أن تؤدي التجارة أيضاً إلى تأثيرات بيئية سلبية. فقد تؤدي زيادة الانفتاح التجاري إلى زيادة الاستخدام المكثف لوسائل الإنتاج غير المستدامة بيئياً واستنفاد الموارد الطبيعية والسحب غير المستدام للمياه العذبة والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتعتمد التأثيرات البيئية السلبية على الظروف المحلية وتكون أكثر وضوحاً في البيئات التي لا تطبق فيها لوائح قوية، خصوصاً أن غالبية المزارعين في معظم بلدان المنطقة هم من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يكون لزيادة المنافسة ومتطلبات الامتثال للمعايير البيئية وغيرها من المعايير الدولية تأثير سلبي على أصحاب الحيازات الصغيرة عبر إخراجهم من السوق. وهذا من شأنه أن يقوض سبل عيشهم ومصادر دخلهم. ويمكن أن يؤدي خفض أسعار المنتجات على أرض المزرعة إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الأثر البيئية السلبية المترتبة على ذلك. كما وقد يجد صغار المزارعين صعوبة في تبني تقنيات صديقة للبيئة نتيجة لذلك. ويتطلب تلبية هدف التنمية المستدامة الثاني إيجاد أنظمة أغذية زراعية مستدامة وسياسات زراعية حكيمة (انظر المقصد الرابع لهدف التنمية المستدامة الثاني). ويجب على البلدان مواءمة سياساتها مع مراعاة السياقات القطرية التي يمكن أن تؤثر على التجارة والإنتاج الزراعي والقدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب تحليل المفاضلات الرئيسية عند تصميم مختلف السياسات وتنفيذها.

الشكل 46

العلاقة بين الإجهاد المائي وصافي

الحالة التجارية، 2018 و2019



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022d. حالة أسواق السلع الزراعية 2022. جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية: نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة، روما. <https://www.fao.org/3/cc0471ar/cc0471ar.pdf>

دور تيسير التجارة في تأمين الواردات الغذائية وتعزيز المشاركة في سلسلة القيمة العالمية

يؤدي تيسير التجارة دوراً أساسياً في تأمين الواردات الغذائية. ويشمل تيسير التجارة تبسيط وتحديث ومواءمة عمليات التصدير والاستيراد. وتسلط الدراسات والمنشورات المتاحة الضوء على التحسينات في النتائج بمختلف أشكالها والتي يمكن أن تنتج عن تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور. في البلدان النامية، من الممكن خفض تكاليف التجارة بنسبة 15 في المائة من خلال تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي تبسط الإجراءات وتنسقها وتوحيدها (Moisé and Sorescu, 2013). وبالنظر إلى الارتباط بين تيسير التجارة وتقليل وقت المعاملات وتكلفتها على الحدود، من الواضح أن هذا الأمر ضروري لنجاح التجارة بين بلدان المنطقة ومع العالم.

وللنهوض بعمليات تيسير التجارة، يجب تحديد مواطن الضعف في الإجراءات التجارية، بما في ذلك تحديد أوجه القصور في الإجراءات المطبقة على الحدود وضمان الاتساق مع السياسات والأهداف الوطنية. مقارنةً بباقي أنواع السلع والبضائع، غالباً ما تخضع المنتجات الغذائية لإجراءات تجارية أكثر تعقيداً وذلك نظراً لصرامة نظم ومعايير مأمونية الأغذية. على سبيل المثال، يجب أن يقدم موردو السلع الزراعية في كثير من الأحيان شهادات صحية وصحة نباتية وأن تخضع هذه السلع، في بعض الأحيان، لإجراءات الحجر الصحي. بالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب إدخال هذه السلع الخضوع لإجراءات تفتيش ورقابة لتحديد الالتزام بحصص

التصدير. نتيجة لذلك، يتعرض التجار والعملاء لمزيد من المتطلبات الإدارية التي تستهلك الكثير من الوقت والمال، فضلاً عن التأخير وارتفاع التكاليف.

يؤدي تعقيد الإجراءات على الحدود إلى تأخيرات في تخليص البضائع، ما يعرض جودة وسلامة السلع الغذائية إلى الخطر فضلاً عن رفع أسعارها وفي أسوأ الحالات خسارتها كلياً. فالتأخير يؤثر تأثيراً كبيراً على المنتجات الزراعية القابلة للتلف وعلى جودتها وقد يؤدي إلى فقدتها في نهاية المطاف. تشير الأدلة التجريبية إلى أن غياب الإجراءات الشكلية على الحدود ينتج عنه وفورات تقارب خمسة في المائة من قيمة المنتج (Hummels and Schaur, 2013). وبالنسبة للمنتجات الزراعية وتلك القابلة للتلف، يمكن أن ترتفع هذه الوفورات إلى 9 و17 في المائة على التوالي.

كما إن تعقيد الإجراءات على الحدود يقوض أيضاً الجهود الدولية في حالات الاستجابة للكوارث. على سبيل المثال، تشير آخر الدراسات والتقارير إلى أن الإجراءات الجمركية المعقدة على الحدود هي من أبرز التحديات التي تعوق جهود نقل وإيصال المساعدات الإنسانية. وبسبب ضعف المؤسسات أيضاً، فإن تدفق شحنات الإغاثة الغذائية غالباً ما يربك السلطات، مما يؤدي إلى مفاقمة مشاكل مختلفة مثل إطالة إجراءات التخليص وتبني لوائح غير واضحة وتعقيدات إدارية متعددة. ومن شأن إصلاح الإجراءات الحدودية المعقدة خفض تكاليف الاستيراد والتقليل من الفاقد الغذائي على طول سلسلة القيمة، وضمان سلامة وأمن تجارة المواد الغذائية. وستكون هذه التدابير التصحيحية جزءاً لا يتجزأ من زيادة القدرة على تحمل تكلفة الأنماط الغذائية الصحية وتحسين الأمن الغذائي في الأوقات العادية وحالات الطوارئ.

نتيجة للإصلاحات في السياسات المحلية والتقدم التكنولوجي، أصبحت التجارة في المنتجات الغذائية الزراعية منظمة بشكل متزايد في سلاسل قيمة عالمية. وكما أصبح قطاع الأغذية الزراعية مترابطاً بشكل أكثر من أي وقت مضى وبات هناك روابط أعمق بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات. ومع ذلك، تتسبب سياسات مثل التعريفات الجمركية والإعانات والتدابير غير التعريفية والخدمات في إضعاف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي، فإن التدابير المتخذة لتعزيز النمو في القيمة المحلية المضافة إلى سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تساهم في الدخول إلى أسواق جديدة وتزيد من الإنتاجية عبر الاستفادة من التكنولوجيا على طول سلسلة التوريد. كما يساهم تحسين تيسير التجارة وإلغاء الإجراءات التي تحد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي في نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. كما يعود تيسير التجارة بالمنفعة على الشركات والأسر التي تشارك بنشاط في سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، فإن تبسيط الإجراءات التجارية، وكذلك إعادة النظر في السياسات، يمكن أن يسهل على المنتجين الصغار والمهمشين المشاركة في سلسلة القيمة. على سبيل المثال، تعتمد سبل عيش صغار المنتجين، وخصوصاً الشباب والنساء، على الدخل المكتسب من تجارة منتجاتهم عبر الحدود. كما إن التخفيف من الحواجز التي تحول دون الدخول إلى السوق، مثل ارتفاع تكاليف المعاملات، من شأنه أن يمكن صغار المنتجين من الاستفادة من الفرص التجارية إقليمياً ودولياً، وبالتالي تعزيز التمكين الاقتصادي المستدام بشكل غير مباشر.³³ ورغم حقيقة أن سلاسل التوريد ظلت مستقرة خلال جائحة كوفيد-19، إلا أنه كان هناك بعض الاضطرابات في عمليات النقل واللوجستيات والإجراءات

33 يتماشى التمكين الاقتصادي المستدام مع الأولوية الإقليمية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز التحول الريفي لتوظيف الشباب وتوليد الدخل.

على الحدود. ومنذ الجائحة، تؤكد التجارب أهمية تبني سياسات محددة لتبسيط الإجراءات على الحدود (مثل إنشاء «ممرات خضراء» للسلع الأساسية) ومتطلبات التوثيق وتعزيز استخدام الأدوات الرقمية لمواجهة هذه التحديات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020a؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021).

باتت التقنيات الرقمية تستخدم بشكل متزايد لدعم تبسيط الإجراءات الرسمية على الحدود وبعدها. ويشير استعراض لاستخدام البلدان للتقنيات الرقمية في أنظمة الصحة والصحة النباتية إلى أن أهم استخدام لهذه التقنيات هو التحقق من الامتثال لهذه الأنظمة لتسهيل حركة المنتجات، وتحديداً استخدام الأنظمة الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل الشهادات الإلكترونية لأنظمة الصحة والصحة النباتية (الشهادات الإلكترونية) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021).

يتعلق أهم اعتبار في الضوابط الحدودية المطبقة على المنتجات الغذائية الزراعية عموماً بالتدابير غير التعريفية، والتي يمكن أن تزيد تكلفة الاستيراد، لا سيما إذا كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المطبقة في البلد المصدّر. ويمكن ترجمة العديد من التدابير غير التعريفية إلى ضوابط مستندية محددة أو عمليات تفتيش حسية على الحدود. على سبيل المثال، حتى إذا كانت إجراءات الحصول على مستندات مثل تراخيص الاستيراد أو شهادات المنشأ أو فحوصات المنتجات أو شهادات الصحة أو الصحة النباتية أو شهادات التعقيم المسبق تنفذ قبل الوصول إلى الحدود، إلا أنه يتم على الحدود تطبيق ضوابط تتعلق بالتأكد من الحصول على هذه المستندات ومطابقتها (Moisé and Sorescu, 2021).

وفقاً لمؤشرات تيسير التجارة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن مدة وظروف التخزين لعمليات التفتيش على السلع القابلة للتلف، ولا سيما التخليص على السلع القابلة للتلف وذلك من خلال الفصل بين الإفراج عن السلع وبين دفع الرسوم والضرائب، لا تزال تمثل تحدياً في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (Moisé and Sorescu, 2021). ويمكن أن يساهم تنفيذ إصلاحات شاملة لتيسير التجارة في مجالات مثل التعاون المحلي وعبر الحدود، وتبسيط الإجراءات، والأتمتة وتبسيط الوثائق، في زيادة تجارة الأغذية الزراعية من خلال ضمان مكاسب كلية ناشئة عن تقليص خسائر الشحن وزيادة سرعة توصيل المنتجات إلى الأسواق (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018).

ويمكن أن تؤدي الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة دوراً مهماً في البلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء وذلك من خلال ضمان إمدادات غذائية كافية ومتنوعة وذات نوعية جيدة. كما يساهم التبني السريع لممارسات تيسير التجارة في تحسين كفاءة وشفافية الإجراءات الإدارية والجمركية المتعلقة بالتجارة، وفي تطبيق أنظمة الصحة والصحة النباتية. ولمعرفة العوائق الرئيسية في عمليات تخليص مختلف منتجات الأغذية الزراعية على الحدود، ينبغي أولاً تحديد التدابير غير التعريفية والمتطلبات المستندية أو غيرها من الإجراءات المطبقة على الحدود للشروع بإصلاحات تهدف إلى تيسير التجارة وتسهيلها. وتشمل هذه الإصلاحات تعزيز التعاون التنظيمي الإقليمي بشأن التدابير ذات الصلة، وتبسيط وتنسيق المتطلبات المستندية، وأتمتة الإجراءات على الحدود وتبسيطها (مثل تلك المتعلقة بإثبات الامتثال لأنظمة الصحة والصحة النباتية) بما في ذلك عن طريق استخدام التقنيات الرقمية، والتعاون بين السلطات الجمركية المسؤولة عن تجارة الأغذية الزراعية، وتعزيز القدرات المؤسسية لاعتماد وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة.

7.2. تطور السياسات والأطر التنظيمية الرابطة بين الأمن الغذائي والتجارة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

كما هو موضح في القسم 7.1، تعتمد القدرة المالية للحصول على الغذاء بشكل كبير على تكلفة هذه المنتجات الغذائية، والتي تحددها التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي يطبقها بلد ما إلى حد كبير. كما يسلط هذا القسم الضوء على السياسات والأطر التنظيمية المستخدمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ويحلل مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على الاستيراد المطبقة في المنطقة، وأهمية التدابير غير التعريفية في تعزيز التجارة الدولية، ويحدد مجموعة واسعة من التدابير غير التعريفية التي يمكن تطبيقها في الدول العربية.

تطور السياسات والأطر التنظيمية المؤثرة على الزراعة في العقود الأخيرة

بين عامي 1950 و2021، تطورت عمليات وضع السياسات وصياغتها في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال أربع فترات متميزة، لترسم ملامح العديد من عناصر التنمية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية. وتميزت الفترة الأولى، التي امتدت من الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات، باستثمارات عامة كبيرة في قطاعات في البنية التحتية والصحة والتعليم. وتميزت الفترة الثانية، بين عامي 1973 و1984، بانهيار فقاعة أسعار النفط ثم الأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك. واتسمت الفترة الثالثة، بين أواخر الثمانينيات وعام 2000، على وجه الخصوص بتغييرات مهمة في السياسات كانت بمثابة آلية لخفض الإنفاق العام وإصلاح أسعار الصرف وتخفيف عبء الديون. وشهدت الفترة الرابعة، بين عام 2000 وحتى يومنا هذا، نمواً وتنوعاً اقتصادياً متسارعاً. وقد رسمت الظروف الاقتصادية والسياسية التي خيمت على كل فترة من هذه الفترات ملامح الأمن الغذائي والتغذية كما هي اليوم.

بين عامي 1950 و1970، ارتكز قطاع الزراعة في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على استراتيجيات تنمية قادتها الحكومات وتدخلت بموجها في تسويق الحبوب والخضروات والزيت والسكر. وفي ظل أي استراتيجية تقودها الدولة، تتدخل الحكومات في شراء وتمويل كميات كبيرة من هذه السلع. كما قدمت الحكومات دعم الإنتاج للمزارعين والصناعات الزراعية ودعمت شراء المدخلات والآلات. كما شملت التدخلات الحكومية فرض تدابير تلزم المزارعين بتسليم حصص محددة من محاصيلهم إلى الحكومة لتشتريها بأسعار ثابتة (والتي كانت أقل بكثير من الأسعار الدولية). ومن الناحية المؤسسية، تم إنشاء تعاونيات زراعية في كل قرية لضبط إنتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية/ الاستراتيجية، وتوفير المدخلات الزراعية للمزارعين، ووضع خطط التناوب على زراعة المحاصيل، وشراء حصص من المحاصيل الرئيسية وتسويقها في نهاية المطاف.

ومع ذلك، غالباً ما تكون السياسات التي تقودها الدولة مثل برامج الإعانات والنفقات المتعلقة بالزراعة مكلفة وغير مستدامة. ففي السبعينيات، أدى ضعف الإنتاج إلى تبني العديد من الحكومات لسياسات مثل فرض ضرائب على الصادرات ودعم الأسعار

للمستهلكين وفرض قيود ترمي إلى حماية الأسواق المحلية من ارتفاع التكاليف. وقد أدت هذه النفقات العامة والبرامج الحكومية إلى خفض العبء المالي على المزارعين والأسر بشكل حقيقي، لكنها استهلكت قدراً كبيراً من الميزانيات العمومية، مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في أوائل الثمانينيات. ولدعم جهود التعافي من الأزمة، عمدت الحكومات إلى تنفيذ إصلاحات كبيرة في سياساتها التجارية. وكان الهدف من هذا التغيير الهيكلي هو تقليل دور الدولة في تسويق كل من المخرجات الزراعية والمدخلات. وقد تم إعادة توجيه الجهود لتوفير معلومات عن السوق والأسعار، وتعزيز البنية التحتية للسوق، وتعزيز القطاع الخاص وإشراك التعاونيات في أنشطة الإنتاج والتسويق، ودعم أنظمة البحوث الزراعية الوطنية.

بدأت جهود إصلاح السياسات الزراعية والتجارية بمدى وأهداف ووتيرة متفاوتة في المنطقة العربية في منتصف الثمانينيات. وساهم خفض التعريفات الجمركية في توسيع التكامل بين الأسواق المحلية والدولية. ولكن «السلع الاستراتيجية» هي التي كانت الضامنة لأسعار الإنتاج (مثل القمح في معظم البلدان، والسكر والبنجر والتبغ في لبنان وسوريا، والقطن في مصر). كما استمر منتجو الحبوب في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمغرب في الاستفادة من الدعم الحكومي حتى بعد الإصلاحات، وظل دعم أسعار الأعلاف واحداً من أكبر أوجه الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن زراعة وتجارة الفاكهة والخضروات كانت من بين الأنشطة الزراعية التي لم تتدخل فيها الحكومة إلا بشكل محدود.

خلال التسعينيات، تم إلغاء برامج دعم أسعار المستهلكين تدريجياً أو تم إعادة النظر فيها لضمان أن تكون سياسات الدعم مجدية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وعلى الرغم من أن برامج الدعم الحكومي ساهمت في تقليل العبء المالي للإنتاج على المزارعين والأسر، إلا أنها غالباً ما كانت تخدم أيضاً سكان المناطق الحضرية من غير الفقراء. ففي حقيقة الأمر، تعود برامج دعم المواد الغذائية بالمنفعة على الفئات ذات الدخل المتوسط والمرتفع أكثر بكثير من الفقراء، ويرجع ذلك في الغالب إلى أن الفقراء ينفقون حصة أعلى من دخلهم على الغذاء والطاقة ولكن أقل بكثير مما تنفقه تلك الفئات من حيث القيمة المطلقة (Vidican Auktor- 2021; Loewe, 2021; البنك الدولي، 2022b). ونتيجة لذلك، بدأت الحكومات في المنطقة إما في تحسين توجيه برامج الدعم تلك أو إلغائها لتحقيق وفورات كبيرة أعيد تخصيصها لبرامج أفضل من حيث الإنتاجية ومن حيث توجيهها للفقراء.

على سبيل المثال، تبنت تونس في السبعينيات برنامجاً لدعم أسعار المواد الغذائية للمستهلكين. وقد كانت هذه الإعانات الضخمة شاملة لجميع الأسر، بغض النظر عن الاعتبارات والأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكل أسرة. وتشير الدراسات إلى أن هذه السياسات كانت شاملة بسبب ضخامة حجم القطاع غير الرسمي وارتفاع مستويات الفقر وضعف نظم المعلومات والسجلات لتحديد الفئات الأكثر فقراً. وقد تم إصلاح برنامج دعم أسعار المواد الغذائية في تونس تدريجياً في التسعينيات لاحتواء التكاليف المتزايدة وذلك عبر اتباع نهج «الاستهداف الذاتي»، والاقتصار على دعم أسعار السلع التي تستهلكها الأسر الفقيرة في المقام الأول ورفع الدعم تدريجياً عن السلع التي تستهلكها الأسر الغنية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انخفاض إجمالي الإنفاق على دعم أسعار المواد الغذائية من 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 1984 إلى 2 في المائة عام 1993. واقترنت هذه الجهود

بحملة توعية عامة ورفع الحد الأدنى للأجور وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية. ويرى كثيرون أن هذه الجهود كانت ناجحة نسبياً لأنها استهدفت شرائح محددة من السكان ممن هم بحاجة إلى مساعدات غذائية. وقد أنفقت تونس ما نسبته 3.2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المساعدات الاجتماعية في عام 2016، وذهب الجزء الأكبر من هذه النسبة مباشرة لدعم أسعار المنتجات الغذائية وأسعار الطاقة، ليستحوذ دعم المواد الغذائية على ما نسبته 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي، 2016).

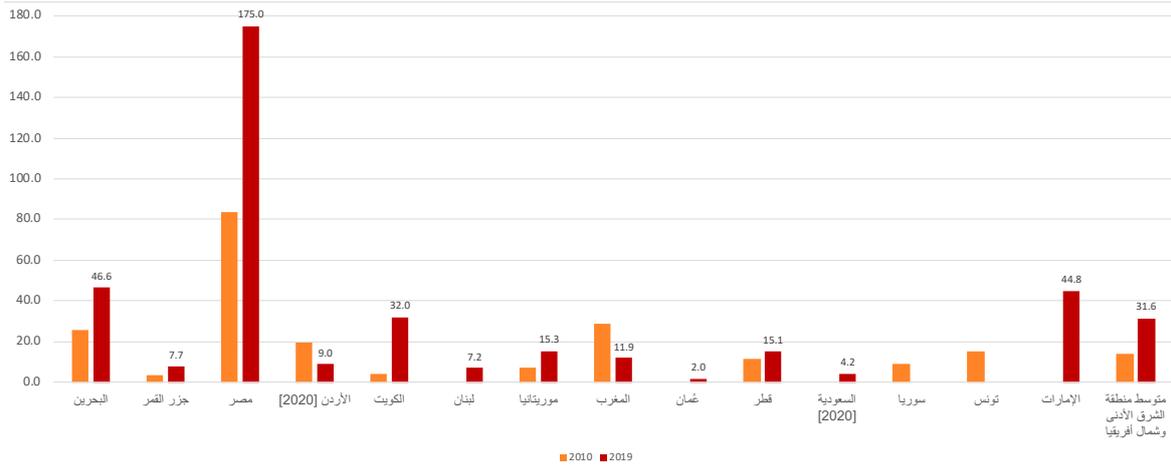
التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات

على الرغم من هذه الإجراءات، لا تزال المنطقة العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة العالمية لتأمين إمداداتها من المنتجات الغذائية الزراعية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة لتعزيز تحرير التجارة وخفض التعريفات الجمركية، إلا أن مستويات الحماية في معظم بلدان المنطقة لا تزال مرتفعة (الشكل 47)، وبل زادت في المتوسط خلال العقد الماضي (الشكل 48). زاد متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الأغذية المستوردة بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2019 في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ليصل في المتوسط إلى 31.6 في المائة في 2019. التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الغذائية المستوردة مرتفعة للغاية في مصر (175 في المائة في 2019) ومرتفعة في الإمارات العربية المتحدة (44.8 في المائة) والبحرين (46.6 في المائة) والكويت (32 في المائة).

صحيح أن التعريفات الجمركية قد تساعد في زيادة الإيرادات الحكومية، ولكن غالباً ما يتم تطبيقها لتوفير شكل من أشكال الدعم للمنتجين المحليين لمنتج معين عن طريق جعل السلع المستوردة أغلى ثمناً وأقل قدرة على المنافسة في السوق المحلية. وصحيح أن المنتجين المحليين يمكن أن يستفيدوا من ارتفاع أسعار المنتج المحلي، لكن المستهلكين المحليين يمكن أن يتأثروا سلباً بارتفاع الأسعار (منظمة الأغذية والزراعة، 2020d). علاوة على ذلك، غالباً ما يعتمد أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الغذائية على الاستيراد للتزود بمدخلات الإنتاج، وعليه يمكن أن يؤثر ارتفاع التعريفات الجمركية سلباً على قطاع تصنيع الأغذية. وعليه، ما شأن تخفيض التعريفات الجمركية المرتفعة على الواردات أن يخفض أسعار المواد الغذائية ويسهل الوصول إلى أسواق المنتجات الغذائية الزراعية ويحسن الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، من شأن ذلك أن يساهم في تحسين نتائج التغذية والنتائج الصحية من خلال تنويع الإمدادات الغذائية الصحية. كما يعد خفض التعريفات الجمركية أمراً ضرورياً لنقل الغذاء من مناطق أخرى من العالم ذات إمدادات أوفر وأكثر تنوعاً وبتكلفة أقل إلى المنطقة العربية التي لا يكفي إنتاجها المحلي لتلبية الطلب بسبب محدودية الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يجب أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار صغار منتجي الأغذية الذين قد يتعرضون لمنافسة دولية متزايدة نتيجة خفض التعريفات الجمركية. ويمكن للتحرير التدريجي للتجارة المدعوم بسياسات أخرى، مثل شبكات الأمان الاجتماعي، أن يعالج مواطن الضعف هذه.

الشكل 47

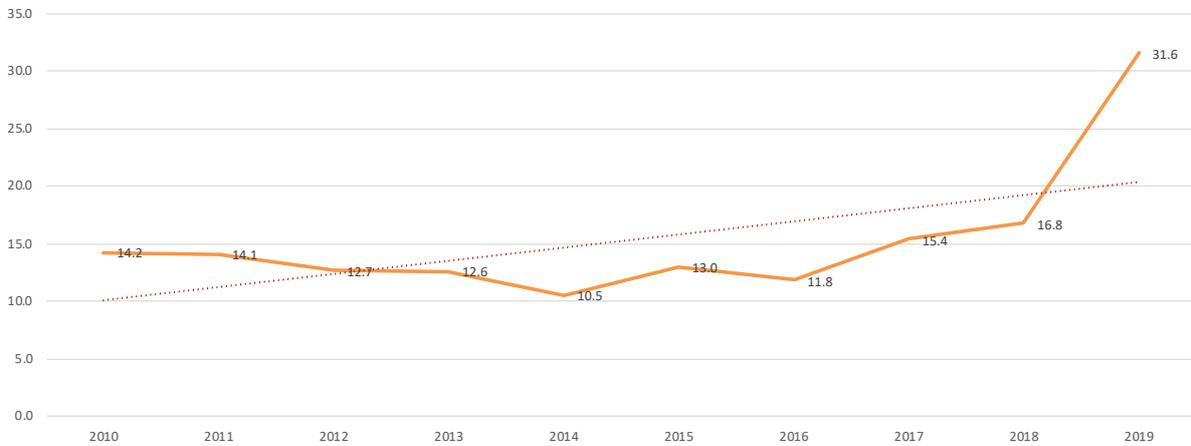
المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية (نسبة مئوية) التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية المستوردة (2017-2019 للأردن 2010-2020 للمملكة العربية السعودية)



المصدر: البنك الدولي، 2022. قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة. المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة فعلياً حسب المنتج والبلد. البنك الدولي، واشنطن، كما في: نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/ltst/endyear/ltst/tradeFlow/Import/indicator/AHS-WGHTD-AVRG/partner/WLD/product/Total> ملاحظة: يحسب المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المفروضة فعلياً على الواردات على أنه متوسط التعريفات مرجحاً بقيمتها التجارية المقابلة.

الشكل 48

المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية المستوردة والاتجاه الخطي له (2017-2019 للأردن و2010-2020 للمملكة العربية السعودية)



المصدر: البنك الدولي، 2022. قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة. المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة فعلياً حسب المنتج والبلد. البنك الدولي، واشنطن، كما في: نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/ltst/endyear/ltst/tradeFlow/Import/indicator/AHS-WGHTD-AVRG/partner/WLD/product/Total> ملاحظة: بالنسبة لعملية الاحتمال — لكل عام، تم أخذ المتوسط البسيط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة فعلياً لمختلف البلدان العربية.

تهدف معظم بلدان المنطقة العربية حالياً إلى إعطاء الأولوية للزراعة بوصفها قطاعاً أساسياً في جهودها لتنويع اقتصاداتها وخفض العجز في موازينها التجارية. تبنت العديد من بلدان المنطقة (مثل جيبوتي والمغرب (برنامج الجيل الأخضر) والسودان وتونس، اعتماداً على ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة فيها، سياسات مختلفة تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الأمن الغذائي. من ناحية أخرى، لم تضع بعض الدول، مثل جزر القمر والصومال، أي سياسات في هذا الصدد. ويجب أن تدمج معظم البلدان جوانب التغذية والاستدامة البيئية (انظر السياسات الموصى بها في نهاية هذا التقرير) في سياساتها الزراعية والتجارية. يتضمن ملحق هذا التقرير استعراضاً للأطر التنظيمية المطبقة في كل بلد، والتي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.

التدابير غير التعريفية

على مر السنين، اكتسبت التدابير غير التعريفية أهمية في التجارة الدولية، ولا سيما في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتطبق بلدان المنطقة تدابير غير تعريفية على السلع المتداولة غير التعريفات الجمركية المعروفة. وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية العالمية في خفض التعريفات الجمركية بشكل كبير وفي تقليل الدعم الحكومي للصادرات والدعم المحلي للتجارة في قطاع الزراعة، لكن باتت التدابير غير التعريفية أكثر أهمية وتعقيداً (منظمة الأغذية والزراعة، 2017b). ويتم استخدام التدابير غير التعريفية في تجارة السلع الزراعية بشكل أكبر منه في تجارة المنتجات المصنعة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتدابير غير التعريفية المطبقة على المنتجات الزراعية المصنعة تأثير أكبر على التجارة من التعريفات العادية.

تؤثر التدابير غير التعريفية على مختلف جوانب التجارة، بما في ذلك الكميات والأسعار. وفي حالة تجارة المنتجات الغذائية، قد يؤثر فرض تدابير غير تعريفية على توفر السلع في المنطقة وعلى أسعارها. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللوائح التي تحدد شروط إمكانية دخول منتج إلى بلد ما (أي متطلبات الاستيراد) تؤثر على توفر وسعر هذا المنتج لأن الإجراءات المطلوبة للممثل للوائح غالباً ما تكون مكلفة. بشكل عام، لا يتمثل الغرض من التدابير غير التعريفية في التأثير على التجارة ولكن لضمان تحقيق أهداف أخرى، مثل ضمان جودة الأغذية أو حماية صحة المستهلك أو حماية البيئة. ويجب تصميم هذه اللوائح وتنفيذها بحيث لا تؤدي إلى فرض أي كلف إضافية على التجارة.

من الضروري فهم مختلف أنواع وأشكال اللوائح والتدابير المستخدمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويركز هذا القسم على التدابير غير التعريفية المفروضة على تجارة المنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويحلل القسم هذه التدابير بناءً على تصنيف التدابير غير التعريفية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).³⁴ وهذه التدابير مصنفة في 16 فصلاً، كما هو موضح في الجدول 17، ومقسمة أيضاً إلى ثلاثة مستويات.

34 في عام 2006، وبالتعاون مع فريق الدعم المتعدد الوكالات، بدأ الأونكتاد في وضع تعريف وتصنيف مشترك للتدابير غير التعريفية. كانت الغاية من استخدام لغة مشتركة هي إيجاد فهم مشترك للتدابير غير التعريفية ولتسهيل جمع البيانات وتقديرها وتحليلها وزيادة الشفافية. يتألف فريق الدعم متعدد الوكالات من الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الأونكتاد، 2022).

منهجية قياس التدابير غير التعريفية

يجب أن تشمل أساسيات الأمن الغذائي الأبعاد التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه)، ويجب أن تكون مستدامة على المدى الطويل. وهذا مهم لضمان مأمونية الغذاء وسلامة المستهلك وحماية حياة الإنسان وصحة الكوكب والاستدامة. إذ تركز البلدان على حماية الناس من المنتجات الغذائية غير الآمنة والمصابة بالآفات والمسببة للأمراض.

ولدعم هذه الجهود، تحدد اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية قواعد لتطبيق تدابير مأمونية الأغذية وشروطاً لحماية الحياة والصحة الحيوانية والنباتية. كما تقر بحق الحكومات في تبني وإنفاذ التدابير اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. وتغطي اتفاقية الحواجز الفنية في التجارة الدولية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية جميع المنتجات الصناعية والزراعية فيما يتعلق بثلاثة أنواع من التدابير: اللوائح الفنية وإجراءات تقييم الامتثال والمعايير. وتهدف الاتفاقية إلى مساعدة الحكومات على تحقيق التوازن بين أهداف السياسات التنظيمية المشروعة واحترام الضوابط الرئيسية لقواعد التجارة المتعددة الأطراف. ويركز هذا التحليل بشكل رئيسي على التدابير غير التعريفية الخاصة بتجارة الأغذية الزراعية: تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز الفنية أمام التجارة والتدابير المتعلقة بالتصدير (رخص وحصص وحظر وغيرها من القيود): الفصول «أ» و«ب» و«ف» (الشكل 17). البيانات المستخدمة في هذا التحليل مأخوذة من قاعدة بيانات UNCTAD-TRAINS NTM.³⁵

35 تتضمن البيانات المجمعّة السياسات التي تطبقها المنطقة العربية لاستيراد وتصدير المنتجات الغذائية للفئات من HS01 إلى HS22 في جميع فصول التدابير غير التعريفية.

الجدول 17

تصنيف التدابير غير التعريفية الخاص بفريق الدعم متعدد الوكالات

		الواردات
أ	تدابير الصحة والصحة النباتية	
ب	الحوافز الفنية أمام التجارة	
ج	التفتيش قبل الشحن وغيرها من الإجراءات	
د	التدابير الطارئة لحماية التجارة	التدابير غير الفنية
هـ	تراخيص الاستيراد غير التلقائية والحصص وأوامر المنع وتدابير مراقبة الكميات وغيرها من القيود التي لا تشمل تدابير الصحة والصحة النباتية أو التدابير المتصلة بالحوافز الفنية أمام التجارة	
و	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية	
ز	التدابير المالية	
ح	التدابير التي تؤثر على المنافسة	
ط	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة	
ي	القيود على التوزيع	
ك	القيود على خدمات ما بعد البيع	
ل	الإعانات وغيرها من أشكال الدعم	
م	القيود على المشتريات الحكومية	
ن	الملكية الفكرية	
س	قواعد المنشأ	
ع	التدابير المتصلة بالتصدير	الصادرات

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2019. التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية (إصدار عام 2019). نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 2019. https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d5_ar.pdf؛ الأونكتاد، 2022a. التدابير غير التعريفية: من الألف إلى الياء. نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2021d3_ar.pdf.

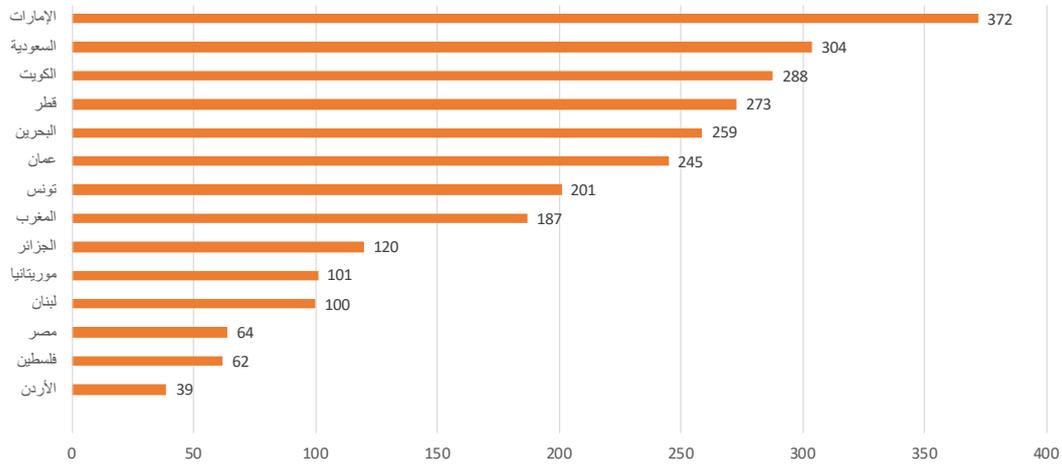
في معظم الحالات، تؤثر التدابير غير التعريفية على جميع البلدان، أي الواردات من أي مصدر، ولكن تؤثر في بعض الأحيان على بعض البلدان، على سبيل المثال، تلك المصنفة بأنها عالية المخاطر. وتشمل السلطات المنفذة لهذه التدابير في المنطقة العربية، على سبيل المثال لا الحصر، الحكومات المركزية ووزارات الأغذية والزراعة والمالية والتجارة والتنمية والوكالات المعنية بالبيئة والغذاء.

النتائج: التدابير غير التعريفية في المنطقة

يعطي الشكل 49 لمحة عامة عن عدد التدابير غير التعريفية التي اتخذتها كل دولة في المنطقة فيما يتعلق بتجارة الأغذية. هناك فرق شاسع بين عدد التدابير التي تطبقها الأردن (39) وتلك التي تطبقها الإمارات العربية المتحدة (372). وتستخدم المملكة العربية السعودية ثاني أكبر عدد من التدابير (304)، تليها الكويت (288). وقد يؤثر كل تدبير على مجموعة واسعة من المنتجات أو القليل منها فقط.

الشكل 49

العدد الإجمالي للتدابير غير التعريفية المفروضة على
تجارة الأغذية حسب البلدان في المنطقة العربية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2022. TRAINS Database. In UNCTAD, Geneva. 2022. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.
<https://trainsonline.unctad.org/home>

بشكل عام، تركز البلدان بشكل أكبر على تدابير الصحة والصحة النباتية. وتميل البلدان إلى اتخاذ أقصى عدد من التدابير في مجال سلامة الأغذية وصحة الإنسان، تليها الإجراءات المتعلقة بالتصدير. وتم اتخاذ 1630 تدبيراً لأغراض الصحة والصحة النباتية، تليها التدابير المتعلقة بالتصدير 473 تدبيراً و216 تدبيراً للحواجز الفنية أمام التجارة (الجدول 18).

الجدول 18

عدد التدابير غير التعريفية تحت مختلف التصنيفات

الدولة	الصحة والصحة النباتية	الحواجز الفنية في التجارة	التدابير المتعلقة بالتصدير
الجزائر	90	16	7
البحرين	161	8	62
مصر	40	13	3
الأردن	18	2	12
الكويت	199	9	55
لبنان	74	5	10
موريتانيا	58	24	14
المغرب	134	28	16
عمان	143	24	51
فلسطين	40	8	6
قطر	156	41	52
السعودية	172	22	54
تونس	102	7	55
الإمارات	243	9	76
الإجمالي	1630	216	473

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2022. TRAINS Database. In UNCTAD, Geneva. 2022. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.
<https://trainsonline.unctad.org/home>

يمثل فحص مستوى متبقيات مبيدات الآفات في المنتجات الزراعية أكثر الإجراءات استخداماً لدى دول المنطقة. وبلي ذلك التحقق من امتلاك التراخيص اللازمة والتفتيش باستثناء الفحوصات المخبرية. وبالنسبة للحوافز الفنية، تطبق بلدان المنطقة تدابير عدة تحت عناوين مثل «متطلبات بطاقات معلومات المنتجات» و«متطلبات الجودة والمأمونية أو الأداء». أما بالنسبة للتدابير المتصلة بالتصدير، فتتمثل غالبية التدابير التي تطبقها بلدان المنطقة في عمليات التفتيش والحصول على الشهادات اللازمة.³⁶

يمكن أن تزيد اللوائح والاشتراطات من تكلفة الاستيراد، لا سيما إذا كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المطبقة في البلد المُصدِر. وقد تكون هذه التكاليف مرتبطة بتحديد وإضافة المعلومات المطلوبة بموجب المتطلبات ذات الصلة في السوق المستهدفة (تكاليف المعلومات)، والحاجة إلى تعديل المنتج أو عملية الإنتاج لتلبي شروط البلد المستورد (تكاليف المواصفات)، والتكاليف التي تنطوي عليها عملية التحقق والتأكد من استيفاء المتطلبات (تكاليف تقييمات المطابقة)، أو مزيج من الثلاثة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017). وغالباً ما تؤدي التكاليف المرتبطة بالتدابير غير التعريفية إلى التقليل من حجم التجارة. ومع ذلك، تظهر الأبحاث أيضاً أنه من خلال زيادة ثقة المستهلك في المنتجات المستوردة، فإن العديد من هذه التدابير تعزز التجارة في هذه السلع على الرغم من ارتفاع تكاليف التجارة، لا سيما في مجال الصحة والصحة النباتية (Cadot, Gourdon & van Tongeren, 2018). يمكن أن يساهم تنسيق التدابير غير التعريفية والأنظمة التنظيمية بين مختلف البلدان على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتصميم التدابير غير التعريفية استناداً إلى أفضل المعايير أو الإرشادات أو التوصيات الدولية، في ضمان تنفيذ هذه اللوائح على أفضل وجه وبأقل تكلفة على حركة التجارة (انظر السياسات الموصى بها في نهاية هذا التقرير).

ولكن في العديد من البلدان، أدت هذه التعريفات والحوافز التجارية إلى فرض تكاليف باهظة على المستهلكين، وشوهت أنماط الإنتاج والتجارة، وقللت من الكفاءة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تم إصلاح الكثير من السياسات التجارية لتسهيل نمو القطاع الزراعي وتعزيز القدرة التنافسية على المستويات الوطنية والإقليمية. على سبيل المثال، تم تصميم هذه السياسات لتعزيز التجارة البينية العربية من خلال إنشاء العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف مثل برنامج تمويل التجارة العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، ومنطقة التجارة الحرة العربية المتوسطة (اتفاقية أغادير). علاوة على ذلك، في معظم البلدان، تعتبر التجارة البينية العربية دون الطموح حيث لا تزال كل من الصين والهند والدول الأوروبية الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول المنطقة.

36 القائمة الكاملة لرموز التدابير غير التعريفية
<https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-classification>

الفصل الثامن

استنتاجات السياسات الموصى بها

بيّن الجزء الأول من هذا التقرير أن المنطقة العربية حالياً ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، إذ واصلت معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي منحناها التصاعدي لأسباب مختلفة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. ففي عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 543 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد سلباً على ما يقدر بنحو 1543 مليون شخص في عام 2021، مقارنة بـ 1427 مليون في عام 2020، ما يعني زيادة قدرها 116 مليون. علاوة على ذلك، لا تزال المنطقة تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال وزيادة الوزن بين الأطفال والسمنة بين البالغين. ولم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 1627 مليون نسمة، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في عام 2020. كما كان للأزمة في أوكرانيا انعكاسات سلبية على الأسواق الدولية للأغذية الزراعية وتسببت بتعطيل الإمدادات وزيادة أسعار الغذاء والطاقة العالمية، ما أدى إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء، بما في ذلك القمح والأسمدة من منطقة حوض البحر الأسود.

يتطلب تحقيق خطة التنمية الطموحة المنصوص عليها في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع أشكالهما من خلال ضمان توفر إمدادات كافية من الأطعمة الآمنة والمغذية وبأسعار معقولة للجميع وعلى نحو مستدام. وقد سلط الجزء الثاني من التقرير الضوء على الفرص التي يتيحها تعزيز التجارة ودورها المركزي في تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي ودعم الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤدي السياسات التجارية وقوانين الاستثمار المطبقة في بلدان المنطقة دوراً رئيسياً في إعادة رسم ملامح نظم الأغذية الزراعية وتحسين قدرة الناس على تبني أنماط غذائية صحية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالحالة التغذوية. من ناحية أخرى، تؤدي الزيادات في دخل الفرد والنمو الاقتصادي السريع في بعض بلدان المنطقة، إلى جانب انخفاض الإنتاجية الزراعية المحلية، إلى ارتفاع فاتورة استيراد الأغذية الزراعية. ويمكن أن تستفيد جميع الدول، ولا سيما تلك ذات الإنتاج المحلي المحدود، من تحسن قدرتها على ضمان إمدادات غذائية ومتنوعة بفضل التجارة، وبالتالي تعويض النقص الناجم عن محدودية مواردها من الأراضي والمياه. فمعظم دول المنطقة العربية تقريباً تعتمد على الواردات لضمان أمنها الغذائي والتغذوي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم التجارة في زيادة الإمدادات من الأطعمة المغذية (مثل الأسماك ومنتجات الألبان والبقول والفواكه والخضروات الطازجة) التي

تساهم في إيجاد أنماط غذائية صحية، وذلك لدورها في معالجة فجوات الإنتاج في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. من ناحية أخرى، نظراً لاعتماد الدول العربية على أسواق الغذاء الدولية، فهي أكثر عرضة للصدمات كما تجلى خلال جائحة كوفيد-19 المستجد والحرب في أوكرانيا. لذلك، فإن الإدارة الحكيمة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية.

يجب على منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا النهوض بنظم أغذيتها الزراعية لضمان الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع، ولتكون مستدامة اقتصادياً وشاملة وتعود بأثر إيجابي على المناخ والبيئة. ويجب أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار لتسهيل التحول في أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة عبر التجارة والاستثمار، وذلك عقب إجراء تحليل شامل لنقاط القوة ومواطن الضعف والثغرات.

■ يمكن أن تساهم التجارة في خفض أسعار المواد الغذائية وتقليل كلفتها، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً في المنطقة التي تواجه الجوع. علاوة على ذلك، يمكن أن تضمن التجارة إيجاد أنماط غذائية إقليمية صحية ومتنوعة وتقليل الضغوط على الموارد الطبيعية مثل المياه. ويمكن تعزيز دور التجارة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال النهوض بالتجارة البينية، بما في ذلك التحرير التدريجي للتعريفات المفروضة على المنتجات الزراعية والغذائية. ومع ذلك، يجب أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار صغار منتجي الأغذية الذين قد يتعرضون لمنافسة دولية متزايدة نتيجة خفض التعريفات الجمركية. لذلك، يمكن للتحرير التدريجي للتجارة المدعوم بسياسات أخرى، مثل شبكات الأمان الاجتماعي، أن يعالج مواطن الضعف هذه. بالإضافة إلى ذلك، تعد الإدارة الحكيمة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمراً بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية. وتعد نظم الأغذية الزراعية الوطنية التي تستورد الغذاء من مصادر متنوعة أكثر مرونة وقدرة على الصمود أمام صدمات الإمداد.

■ يجب على الدول العربية الاستفادة من التجارة البينية والاعتماد على قدرات وإمكانات بعضها بعضاً. فمن بين أحد أهم الدروس المستفادة من الاضطرابات الأخيرة في سلسلة الإمداد الغذائي هو الاعتماد بشكل أكبر على التجارة الإقليمية عندما يكون هناك فوائض في بلد ما ونقص في بلد آخر لتجنب الصدمات وضمان الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للبلدان الأكثر اعتماداً على الواردات الغذائية. ويجب أن تعمل البلدان معاً لوضع اتفاقيات تجارية تعزز المبادئ غير السوقية مثل مأمونية الغذاء، ومراعاة البيئة، والقيمة التغذوية العالية، وتحسين ظروف العمل إذا ما أرادت إيجاد أنظمة أغذية زراعية مستدامة بيئياً ومغذية وآمنة وشاملة. كما يمكن أن تساهم التجارة بين بلدان المنطقة في تحسين إنتاجية المزارعين ومداخيلهم. ويمكن أن تعزز التجارة من مشاركة المزارعين في الأسواق وسلاسل القيمة وأن تساهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. فالتجارة البينية بين دول المنطقة تساعد في الحد من حالات النقص الموسمي لبعض الأغذية خلال دورات الإنتاج الزراعي العادية وتوفر آلية مهمة لمعالجة أي نقص في الإنتاج أو أي اضطرابات مفاجئة في سلاسل الإمداد، كما حصل خلال جائحة كوفيد-19. ومن خلال التركيز على التجارة الإقليمية، يمكن للبلدان زيادة استغلال مزاياها النسبية في الأسواق المجاورة، باستخدام علاقاتها وفهم أذواق

المستهلكين المحليين وكيفية خدمتهم عبر سلاسل قصيرة يمكن لصغار المزارعين والتجار المشاركة فيها.

- يمكن تعزيز المشاركة في التجارة الدولية والبيئية من خلال تنسيق التدابير غير التعريفية وتصميمها استناداً إلى المعايير أو المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية لتسهيل التجارة الدولية. فالمنتجات التي تستوفي المعايير نفسها قد تكون مقبولة على نطاق أوسع، مما يؤدي إلى تقليل القيود التجارية غير الضرورية وتكاليف التجارة كذلك. علاوة على ذلك، توفر المعايير الدولية أساساً علمياً وفنياً سليماً للتدابير المتخذة لتحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالغذاء وخفض التكلفة على المستهلكين (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، 2017). وللولوج إلى هذه الأسواق والاستفادة منها، يجب على البلدان المنخفضة الدخل أن تستثمر في الجهود المبذولة لرفع معايير الإنتاج والاستهلاك المحلية وفي برامج تعزيز الامتثال. وتواجه عملية إشراك صغار المزارعين في سلاسل القيمة الغذائية الخاضعة للمعايير الدولية تحديات متعددة. إذ يفتقر المزارعون الفقراء إلى الموارد اللازمة التي تمكنهم من الامتثال للمعايير، فضلاً عن أن المؤسسات المحلية غير مؤهلة بشكل كامل لتطبيق إجراءات مراقبة قوية. وهذا يتطلب تبني استراتيجيات مبتكرة لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تصميم معايير مأمونية الأغذية وجودتها وتنفيذها والامتثال لها.
- من شأن التنفيذ والامتثال لاتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تبسيط وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الأعباء الإدارية في نقل السلع الغذائية الزراعية عبر الحدود (منظمة الأغذية والزراعة، 2017b)، وبالتالي تعزيز مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز فرص التجارة البيئية.
- كما يجب على الدول العربية تعزيز آليات الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات لديها. ويجب عليها استقطاب رؤوس الأموال الخاصة إذا ما أرادت زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الإقليمية والدولية. لهذا، يجب تعزيز القدرات المؤسسية. على سبيل المثال، يتعين على بلدان المنطقة التقليل من التأخيرات الناجمة عن الإجراءات الإدارية وتحسين اللوائح المتعلقة باستخدام الأراضي وغيرها. كما يمكن أن يساهم تبني لوائح فعالة في تعزيز المنافسة في السوق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين البنية التحتية وتحسين القدرة على الحصول على التقنيات الرقمية وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة الغذائية وتعزيز الإنتاجية (منظمة الأغذية والزراعة، 2020c) وزيادة الدخل. كما يمكن أن يساهم تعزيز آليات الحوكمة فرصاً أفضل للجهات الفاعلة الأضعف من حيث الإمكانيات في أنظمة الأغذية الزراعية، مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش وضمن المساواة في توزيع الدخل.
- لقد بات تحسين آليات الحوكمة وضمن الاتساق بين السياسات بين التجارة وغيرها من القطاعات ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. فالتجارة والسياسات ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط الاستثمار الزراعية ضرورية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. مع ذلك، في معظم البلدان النامية، يتم وضع الأهداف الزراعية والأهداف المتعلقة بالتجارة عبر عمليات تفاوض وتنسيق منفصلة (منظمة الأغذية والزراعة، 2017a). وتترجم هذه الفجوة في النهج التي

تتباها مختلف القطاعات إلى ضعف القدرة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات التجارة المناسبة، مما يمثل تحدياً لقدرة أي بلد على تحقيق أهداف الأمن الغذائي. ويتطلب سد هذه الفجوة وتحسين مستوى الاتساق بين السياسات قيادة حكيمة والتزاماً سياسياً وتعزيزاً للأطر المؤسسية وبناءً للقدرات وحوار متواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين حول السياسات. فمن شأن تحسين آليات الحوكمة والتنسيق بين مختلف القطاعات وضمان اتساق قرارات التجارة والزراعة والتغذية وحماية البيئة، وما إلى ذلك، أن يضمن أخذ مختلف أبعاد أنظمة الأغذية الزراعية في الاعتبار.

- يجب على كل دولة النظر في ظروفها الخاصة وفهم المفاضلات بين الأهداف المتنافسة والتقليل منها. لذلك، يجب تقييم السياسات الرامية إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين الحالة التغذوية والصحية لسكان المنطقة بشكل شامل، مع مراعاة المفاضلات وأوجه التأثير المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوخاة. ويجب أن يضمن تحسين آليات الحوكمة إمكانية تحديد المفاضلات وتقييمها بشكل مشترك من منظور شامل يشمل عدة قطاعات لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً في النظام بأكمله. ويمكن أن تتمثل إحدى التوصيات في تعزيز الجهود على المستويين الوطني والإقليمي لتحسين جمع البيانات حول مختلف أبعاد الاستدامة وكذلك النهوض بإمكانات تحليل ودراسة المفاضلات في مختلف مخرجات أنظمة الأغذية الزراعية. ويمكن تفويض هيئات محددة على المستوى القطري والإقليمي ودعمها لقيادة مثل هذا التحليل لضمان الوصول إلى أنظمة غذائية صحية للجميع وفي الوقت نفسه التقليل من المفاضلات.
- الحفاظ على الطبيعة وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية، يجب على بعض بلدان المنطقة العمل للحفاظ على مواردها الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام وزيادة القدرة على الصمود أمام التبعات المترتبة على تغير المناخ. ويجب على المنطقة أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على أي سياسة على تغير المناخ والاستدامة البيئية. وكجزء من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تساعد التجارة بلدان المنطقة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته من خلال تحسين استخدام الموارد الطبيعية، مما يمكن أن يساعد في تعزيز كفاءة استخدام الأراضي والمياه والحيلولة دون الإفراط في استغلالها. وهذا يتطلب تبني نهج نظم الأغذية الزراعية يأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة. وهذا يعني أنه يتعين إجراء حوار متعدد البلدان والأطراف، والتنسيق واتخاذ القرارات على نحو مشترك مع مراعاة أخذ جميع الآثار بعين الاعتبار (تغير المناخ، الموارد الطبيعية، الصحة، الطاقة، التجارة، إلخ).
- فقد الأغذية وهدرها. إن الحد من فقد الأغذية وهدرها، وزيادة القيمة الاقتصادية لتجارة الأغذية، وزيادة فرص الدخل، وتقليل المخاطر الصحية للفئات السكانية الضعيفة كلها نتيجة طبيعية لأي سياسات ولوائح مصممة في الأساس للحيلولة دون فقد أو هدر الأغذية والحفاظ على جودة الأغذية المتداولة من المزرعة إلى السوق. وبالإضافة إلى التأثير البيئي الإيجابي، يساعد ذلك أيضاً في الحد من الفقر والجوع.

- ينبغي أن تشرع بلدان المنطقة في إعادة التفكير في كيفية تصميم ميزانياتها العامة الحالية للمساعدة في تقليل تكلفة الأطعمة المغذية وزيادة توفر الأنماط نظم الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022) وفي الوقت نفسه أخذ تحديات الأمن الغذائي والتحديات البيئية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بعين الاعتبار. ويمكن أن يقود تغيير تركيبة برامج الدعم الموجهة للقطاع الزراعي إلى نتائج إيجابية، وفي الوقت نفسه التقليل من المفاضلات. على سبيل المثال، قد تكون الإعانات الزراعية موجهة نحو تسويق أغذية غالباً ما تكون باهظة الثمن مثل البقول والمكسرات والبذور والخضروات والفواكه، والتي يمكن أن تسهم في اتباع أنماط غذائية صحية ومغذية. وقد ينطوي هذا في بعض الحالات على تكبد أعباء مالية إضافية، ولكن يمكن تعويض ذلك عبر فرض ضرائب إضافية على الأطعمة غير الصحية مثل تلك التي تحتوي على نسب عالية من السكر والملح. علاوة على ذلك، يجب أن يستهدف الدعم المالي المجالات ذات الكفاءة والإنتاجية الأكبر في قطاع الزراعة وفي نظم الأغذية الزراعية. وسيتم النظر في إصلاحات الإجراءات المطبقة على الحدود، والقواعد المتبعة لضبط أسعار السوق، والإعانات المالية لتقييم مدى التزام البلدان باللوائح الحالية لمنظمة التجارة العالمية في المفاوضات الجارية. ومن شأن إعادة توجيه الإعانات الزراعية لأغراض أخرى أن يتيح فرصة جديدة لمفاوضات التجارة الزراعية على المستوى متعدد الأطراف. لذلك، يجب على بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن تؤدي دوراً أكبر في الحوارات متعددة الأطراف، مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، إذا ما أرادت الوصول إلى نتائج تلبى تطلعات المنطقة ككل.
- تساهم التجارة الدولية في تشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة التي يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل وتنمية المداخل. في هذا السياق، يجب على العديد من البلدان في المنطقة الاستفادة من التقنيات والأساليب المبتكرة لإحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية، وإشراك الشباب في هذا التحول. فالتكنولوجيا تؤدي دوراً أساسياً في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. ففي ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه العذبة، يعد التوسع السريع في تبنى التكنولوجيا والابتكار أمراً حيوياً بالنسبة للمنطقة العربية لتعزيز أنظمة الأغذية الزراعية من حيث الإنتاجية والجودة والتنوع والكفاءة والاستدامة البيئية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تبنى نهج شامل لتحديد أنسب أشكال الابتكار (والتي ستختلف اعتماداً على السياق) وضمان التوزيع العادل للمنافع المتأتية منه على مختلف أصحاب المصلحة (خاصة الأكثر حرماناً). ويؤدي الشباب والشابات، بصفتهم ميسرين رئيسيين يقودون الابتكار وريادة الأعمال، دوراً أساسياً في تعزيز الاستدامة الغذائية والعدالة في التوزيع والكفاءة في الأداء. ويجب على كل دولة أن تأخذ زمام المبادرة لتشجيع الشباب على الابتكار وفي الوقت نفسه السعي لإيجاد فرص عمل لائقة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والتقنيات الزراعية.

- يجب أن تشمل الزراعة الجميع. ويجب توزيع الفوائد المتأثية من التجارة بالتساوي بين البلدان وداخلها بما يساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. كما يجب رقد الفرص التجارية الجديدة بتدابير تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان حصولهن على أجور ملائمة. وتشمل هذه التدابير ضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وتمكين النساء من استخدام الأراضي المنتجة والاستفادة من الموارد الطبيعية والحصول على مدخلات الإنتاج. كما يجب تمكين النساء من الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية والمالية والتعليم والتدريب والأسواق والمعلومات.

- Evidence :Dietary diversity is associated with child nutritional status :Arimond, M. & Ruel, M.T. 2004 .2585–2579 :(The Journal of Nutrition, 134(10 .from 11 demographic and health surveys <https://doi.org/10.1093/jn/134.10.2579>
- Global .The trade-offs of healthy food from sustainable agriculture in the Global South .Balié, J. 2020 *Food Security*, 100384. <https://doi.org/10.1016/j.gfs.2020.100384>
- Pattern of fluid consumption in a sample of Saudi Arabian ado- .Bello, L.L. & Al-Hammad, N. 2006 *International Journal of Paediatric Dentistry*, 16(3 .lescents aged 12–13 years <https://doi.org/10.1111/j.1365-263X.2006.00715.x>
- Estimating Ad Valorem Equivalents of Non-Tariff* .Cadot, O., Gourdon, J. & van Tongeren, F. 2018 Paris, OECD Publishing. <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/f3cd5bdc-en.pdf?expires=1667644368&id=id&accname=guest&checksum=4BE22BE87D408A4AD534CF60149DAABC>
- The State of Food Security and Nutrition in the World 2019* .(FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations .Rome, FAO .*Nutrition in the World* <https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/en/c/122100/>
- .Rome, FAO .*An Introduction to the Basic Concepts of Food Security* .FAO. 2008 <https://www.fao.org/3/al936e/al936e.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2015. حالة أسواق السلع الزراعية 2016–2015. التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/i5090a/i5090a.pdf>
- Trade Policy .Trade & Food Security ?How does agricultural trade impact food security .FAO. 2016 .Rome, FAO .May 2016 .Briefs, No. 17 <https://www.fao.org/3/i5738e/i5738e.pdf>
- Trade, Policy .*Strengthening Sector Policies for Better Food Security and Nutrition Results* .FAO. 2017a Rome, FAO. <https://www.fao.org/3/i7910en/i7910EN.pdf> .Guidance Note 9
- FAO Support to the WTO Negotiations at the .*Non-tariff measures in agricultural trade* .FAO. 2017b Rome, FAO. .October 2017 .Trade Policy Briefs, No. 26 .11th Ministerial Conference in Buenos Aires <https://www.fao.org/3/i8002e/i8002e.pdf>
- Trade Policy Technical .Trade and Food Security .*Trade and Nutrition Technical Note* .FAO. 2018a Rome, FAO .Notes, No. 21 <https://www.fao.org/3/l8545EN/i8545en.pdf>
- Rome, FAO. [http://www.fao.org/3/](http://www.fao.org/3/ca2079en/CA2079EN.pdf) .*Concept and framework .Sustainable food systems* .FAO. 2018b [ca2079en/CA2079EN.pdf](http://www.fao.org/3/ca2079en/CA2079EN.pdf)
- .Rome, FAO .*Climate-smart agriculture Sustainable Development Goals* .FAO. 2019 <https://www.fao.org/3/ca6043en/CA6043EN.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020a. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/ca9692ar/ca9692ar.pdf>

- منظمة الأغذية والزراعة. 2020b.** أثر جائحة كوفيد- 19 على إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وخطة استجابة منظمة الأغذية والزراعة مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى. الدورة الخامسة والثلاثون. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/nd678ar/nd678ar.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020c.** حالة أسواق السلع الزراعية 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/cb0665ar/CB0665ar.pdf>
- FAO. 2020d.** Trade and Sustainable Development Goal 2 – Policy options and their trade-offs. Rome, FAO.
<https://www.fao.org/3/cb0580en/CB0580EN.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2021a.** تقرير حالة الأغذية والزراعة 2021. زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/cb4476ar/cb4476ar.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2021b.** التجارة الزراعية واستجابة السياسات إبان الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19 عام 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/cb5406ar/cb5406ar.pdf>
- FAO. 2021c.** Policy responses to the COVID-19 crisis in the Near East and North Africa – keeping food and agriculture systems alive. Rome, FAO.
<https://www.fao.org/3/cb3874en/cb3874en.pdf>
- FAO. 2021d.** FAO Ag- International trade and the resilience of national agrifood systems. Rome, FAO. Agricultural Development Economics, Policy Brief 41
<https://www.fao.org/3/cb7662en/cb7662en.pdf>
- FAO. 2021e.** Near East and North Africa, Regional Overview of Food Security and Nutrition 2021. Cairo, FAO. Statistics and trends
<https://www.fao.org/3/cb7495en/cb7495en.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2021f.** التجارة والنظم الزراعية والغذائية المستدامة: سبل التفاعل موجز السياسات التجارية. الإصدار 47. أكتوبر/ تشرين الأول 2021. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/cb7270ar/cb7270ar.pdf>
- FAO. 2021g.** Policy responses to the COVID-19 crisis in the Near East and North Africa – A review based on the FAO Food and Agriculture Policy Decision Analysis (FAPDA) database. Rome, FAO.
<https://www.fao.org/3/cb3874en/cb3874en.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2022a.** حالة الأمن الغذائي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى. الدورة السادسة والثلاثون. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/nh890ar/nh890ar.pdf>
- FAO. 2022b.** Addressing Food Security Challenges Faced by Near East and North Region. Due to the Ukraine Crisis. Country Information Notes. Cairo, FAO.
<https://www.fao.org/3/cc0043en/cc0043en.pdf>
- FAO. 2022c.** 4th Quarter Food Policy Bulletin in the Near East and North Africa region. Cairo, FAO.
<https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc3210en/>
- منظمة الأغذية والزراعة. 2022d.** حالة أسواق السلع الزراعية 2022. جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية: نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة. روما.
<https://www.fao.org/3/cc0471ar/cc0471ar.pdf>

- To be .*Healthy Diet in the NENA region – Addressing Trade-Offs and Challenges* .FAO. 2022e
Cairo, FAO .published in 2023
- Information Note - The Importance of Ukraine and the Russian Federation for* .FAO. 2022f
Rome, FAO. .*Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the War in Ukraine*
<https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf>
- FAO, IFAD (International Fund for Agricultural Development), UNICEF (United Nations Children's Fund), WFP (World Food Programme) & WHO (World Health Organization)**
Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa 2019 –
Rome, FAO .Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition
<https://www.fao.org/3/ca8684en/ca8684en.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/cb4474ar/cb4474ar.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/cc0639ar/cc0639ar.pdf>
- Sustainable Healthy Diets Guiding Principles** .FAO & WHO (World Health Organization). 2019
Rome, FAO
<https://www.fao.org/3/ca6640en/ca6640en.pdf>
- منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية.** 2017. التجارة والمعايير الغذائية 2017. جنيف، منظمة التجارة العالمية، وروما، منظمة الأغذية والزراعة.
<https://www.fao.org/3/l7407AR/l7407ar.pdf>
- Cited: .St. Gallen .*Global Trade Alert* .Global Trade Alert Database .2022 .Global Trade Alert
October 2022. https://www.globaltradealert.org/data_extraction
- Methods and** .Herforth, A., Venkat, A., Bai, Y., Costlow, L., Holleman, C. & Masters W.A. 2022
Background paper .*options to monitor the cost and affordability of a healthy diet globally*
Rome, FAO .for The State of Food Security and Nutrition in the World 2022
<https://www.fao.org/3/cc1169en/cc1169en.pdf>
- فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.** 2017. التغذية والنظم الغذائية. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. روما.
<https://www.fao.org/3/l7846AR/l7846ar.pdf>
- فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.** 2020. الأمن الغذائي والتغذية. بناء سردية عالمية نحو عام 2030. تقرير 15. روما.
<https://www.fao.org/3/ca9731ar/ca9731ar.pdf>
- :(*American Economic Review*, 103(7) .Time as a Trade Barrier .Hummels, D.L. & Schaur, G. 2013
<https://doi.org/10.1257/aer.103.7.2935> .2959–2935
- Kanter, D.R., Musumba, M., Wood, S.L.R., Palm, C., Antle, J., Balvanera, P., Dale, V.H. et al.**
Agricultural .Evaluating agricultural trade-offs in the age of sustainable development .2018
<https://doi.org/10.1016/j.agsy.2016.09.101> .88–73 :Systems, 163
- Southern Econom-* .A Generalized Interpretation of the Herfindahl Index .Kelly, W.A., Jr. 1981
<https://doi.org/10.2307/1058595> .57–50 :(*ic Journal*, 48(1

- Identifying synergies and trade-offs with food*. **Kuiper, M. & van den Bos Verma, M.** 2021
Projected changes by 2050 in inclusiveness, nutrition, economy and :system interventions
 .Rome, IFAD .*sustainability using global CGE modelling*
https://www.ifad.org/documents/38714170/43704363/rdr2021_sinergies.pdf/a40f6da5-0a67-5b73-9e60-e2efc4e7a82b?t=1631621453329
- ?Do terms-of-trade effects matter for trade agreements .**Ludema, R. D., Mayda A. M.** 2013
 The Quarterly Journal of Economics, Vol. 128, No. 4 (Novem- .Evidence from WTO countries
 Oxford University Press :ber 2013), pp. 1837-1894 (58 pages), Published By
- Washington, .Handbook of Deep Trade Agreements .**Matoo, A., Rocha, N. & Ruta, M.** 2020
 DC., World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34055>
- The Potential Impact of Trade :Trade Facilitation Indicators .**Moisé, E. & Sorescu, S.** 2013
 Paris, OECD .OECD Trade Policy Papers No. 144 .Facilitation on Developing Countries' Trade
 Publishing. <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/5k4bw6kg6ws2-en.pdf?expires=1661004392&id=id&accname=guest&checksum=8CDF649F80BC710BE105B33C804EC63A>
- A feasibil- :Trade facilitation in perishable agro-food products .**Moisé, E. & Sorescu, S.** 2021
 Paris, .OECD Trade Policy Papers, No. 254 .ity study for addressing at-the-border challenges
 .OECD Publishing
<https://doi.org/10.1787/a2995a7a-en>
- Understanding the Trade :International Regulatory Co-operation and Trade .**OECD.** 2017
 .Paris, OECD Publishing .Costs of Regulatory Divergence and the Remedies
<http://dx.doi.org/10.1787/9789264275942-en>
- .Paris, OECD Publishing .Trade Facilitation and the Global Economy .**OECD.** 2018
<http://dx.doi.org/10.1787/9789264277571-en>
- Paris, OECD Publishing. .Trade Facilitation and the COVID-19 Pandemic .**OECD.** 2020a
https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=130_130609-v8jn83j1j3&title=Trade-facilitation-and-the-covid-19-pandemic
- .Paris, OECD Publishing .OECD Trade Facilitation Indicators .**OECD.** 2020b
<https://www.compareyourcountry.org/trade-facilitation?cr=oecd&lg=en>
- Digital opportunities for Sanitary and Phytosanitary (SPS) Systems and the trade .**OECD.** 2021
 .Paris, OECD Publishing .facilitation effects of SPS Electronic Certification
<https://doi.org/10.1787/cbb7d0f6-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. 2018. التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2018-2027. تركيز خاص: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وروما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/CA0064AR/CA0064AR.pdf>
- Paris, OECD Publishing. .OECD FAO Agricultural Outlook 2021-2030 .**OECD & FAO.** 2022
https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-outlook-2021-2030_19428846-en
- The .**Ritchie K., Carrière I., Su L., O'Brien J.T., Lovestone S., Wells K. & Ritchie C.W.** 2017
 The PRE- :midlife cognitive profiles of adults at high risk of late-onset Alzheimer's disease
 .1097-1089 : (Alzheimer's & Dementia, 13(10 .VENT study
<https://doi.org/10.1016/j.jalz.2017.02.008>



عمان
تستاء من السافل العمانى يتحصن
لسحق وطن السردىن المدفف
لإعداد طبق "القاشع" المطفى.
© منظمة الأطفة والزراعة / مفه
الدهل



المرفقات

مرفق 1

جداول البيانات – الجزء الأول

الجدول 19

انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية)

	2019–2021	2018–2020	2017–2019	2014–2016	2009–2011	2004–2006	2000–2002
العالم	9.0	8.3	7.8	7.9	8.9	12.2	13.1
الدول العربية	11.8	11.7	11.7	11.2	10.6	11.9	12.4
البلدان منخفضة الدخل	27.3	27.3	28.1	26.8	23.3	24.7	25.8
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	4.7	4.4	4.4	4.2	4.8	6.4	6.4
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	15.2	15.3	14.8	13.9	11.7	13.8	16.4
البلدان مرتفعة الدخل	4.5	4.6	4.5	4.5	6.2	5.3	5.1
أقل البلدان العربية نمواً	9.6	9.6	9.4	8.4	6.6	8.7	9.2
البلدان التي تشهد نزاعات	23.7	24.0	24.6	23.8	20.5	22.1	23.7
البلدان التي لا تشهد نزاعات	5.3	5.0	4.7	4.3	5.1	6.3	6.3
الجزائر	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5	2.8	4.3	6.7	8.0
البحرين							
جزر القمر							
جيبوتي	13.5	13.1	13.1	14.2	22.4	31.3	42.0
مصر	5.1	5.0	4.9	4.4	4.5	6.4	5.2
العراق	15.9	17.4	18.1	18.4	15.0	17.9	22.1
الأردن	16.9	14.6	11.2	6.3	6.2	5.5	9.7
الكويت	2.7	أقل من 2.5	2.6				
لبنان	10.9	9.0	7.1	5.9	5.7	10.9	7.8
ليبيا							
موريتانيا	10.1	9.2	8.6	8.3	8.2	9.4	8.3
المغرب	5.6	4.4	3.8	3.8	5.1	5.5	6.3
عمان	9.8	8.8	7.9	8.1	7.7	9.6	12.3
فلسطين							
قطر							
السعودية	3.7	3.9	3.8	3.7	5.9	4.8	4.9
الصومال							
السودان	12.8	11.7	11.8	11.2	16.5	18.9	21.5
سوريا							
تونس	3.1	2.6	أقل من 2.5	2.5	3.4	4.3	4.4
الإمارات	5.6	6.0	6.2	6.5	8.4	8.0	2.8
اليمن	41.4	42.8	44.7	43.4	27.1	27.8	26.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

الجدول 20

عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين)

2019–2021	2018–2020	2017–2019	2014–2016	2009–2011	2004–2006	2000–2002	
702.7	643.5	594.1	581.8	620.6	798.9	816.7	العالم
51.5	49.9	49.1	44.3	37.8	37.6	35.9	الدول العربية
29.3	28.6	28.7	26.1	21.2	19.7	18.5	البلدان منخفضة الدخل
9.8	9.0	8.7	7.8	8.2	10.1	9.4	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
9.8	9.7	9.2	8.0	5.6	5.9	6.4	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
2.7	2.7	2.5	2.4	2.8	1.9	1.5	البلدان مرتفعة الدخل
17.5	17.1	16.5	14.0	9.9	11.7	11.4	أقل البلدان العربية نمواً
36.6	36.2	36.3	33.1	26.1	24.8	24.1	البلدان التي تشهد نزاعات
14.9	13.8	12.8	11.2	11.7	12.8	11.8	البلدان التي لا تشهد نزاعات
ل.ب	ل.ب	ل.ب	1.1	1.6	2.2	2.5	الجزائر
							البحرين
0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	جزر القمر
0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.3	جيبوتي
5.2	5.0	4.8	4.1	3.7	4.9	3.7	مصر
6.4	6.8	6.9	6.5	4.5	4.8	5.4	العراق
1.7	1.5	1.1	0.6	0.5	0.3	0.5	الأردن
0.1	ل.ب	ل.ب	ل.ب	ل.ب	ل.ب	أقل من 0.1	الكويت
0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.5	0.3	لبنان
							ليبيا
0.5	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2	موريتانيا
2.1	1.6	1.4	1.3	1.6	1.7	1.8	المغرب
0.5	0.4	0.4	0.3	0.2	0.2	0.3	عمان
							فلسطين
							قطر
1.3	1.3	1.3	1.2	1.6	1.1	1.0	السعودية
							الصومال
5.6	5.0	4.9	4.4	5.7	5.8	6.0	السودان
							سوريا
0.4	0.3	ل.ب	0.3	0.4	0.4	0.4	تونس
0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.4	أقل من 0.1	الإمارات
12.3	12.5	12.7	11.5	6.3	5.6	4.8	اليمن

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: ل.ب «لا بيانات» = لم يتم الإبلاغ عن البيانات لأن معدل الانتشار أقل من 2.5 في المائة.

الجدول 21 انتشار انعدام الأمن الغذائي (نسبة مئوية)

انعدام الأمن الغذائي الشديد				انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد			
2019– 2021	2018– 2020	2017– 2019	2014– 2016	2019– 2021	2018– 2020	2017– 2019	2014– 2016
10.7	9.7	8.9	7.7	28.1	26.6	24.8	21.8
11.4	11.1	11.4	11.2	32.7	31.7	32.0	30.3
17.3	16.7	16.3	14.6	46.0	44.2	43.1	39.3
7.7	7.1	7.7	8.9	27.1	26.1	27.3	26.2
17.3	17.9	19.0	17.1	41.4	40.9	40.6	37.7
6.7	7.0	7.2	6.7	18.3	18.8	19.2	19.9
18.4	17.7	17.3	15.6	49.0	47.2	46.0	41.8
17.6	17.8	18.2	16.1	45.0	44.3	43.9	40.4
7.9	7.4	7.7	8.5	25.9	24.9	25.6	24.8
6.2	6.9	9.3	13.0	19.0	17.6	17.6	22.9
27.4	غ.م	غ.م	غ.م	79.7	غ.م	غ.م	غ.م
16.5	غ.م	غ.م	غ.م	49.2	غ.م	غ.م	غ.م
7.1	6.7	7.4	8.4	27.3	27.8	31.2	27.8
17.0	15.1	13.2	14.3	43.0	37.7	35.6	30.2
4.9	4.9	4.9	4.9	12.2	12.2	12.3	12.6
10.2	6.9	4.2	غ.م	29.1	21.2	14.7	غ.م
20.7	18.6	16.7	11.2	39.4	37.4	35.7	29.1
7.2	6.6	5.9	4.6	45.3	41.2	35.9	26.3
9.7	7.1	6.0	6.0	31.6	28.0	26.7	26.7
غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
3.5	3.8	4.2	غ.م	28.7	27.8	26.8	غ.م
غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
41.6	غ.م	غ.م	غ.م	77.4	غ.م	غ.م	غ.م
17.4	16.8	16.4	13.4	50.7	49.4	48.9	41.4
غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
12.6	10.7	9.7	9.1	28.0	25.1	22.1	18.2
0.8	غ.م	غ.م	غ.م	7.5	غ.م	غ.م	غ.م
غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: غ.م = البيانات غير متوفرة

الجدول 22

عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي (بالملايين)

	انعدام الأمن الغذائي الشديد				انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد			
	2019– 2021	2018– 2020	2017– 2019	2014– 2016	2019– 2021	2018– 2020	2017– 2019	2014– 2016
العالم	830.2	751.5	675.4	569.3	2 187.4	2 053.0	1 888.9	1 609.1
الدول العربية	49.6	47.3	47.9	44.4	142.6	135.9	134.5	119.9
البلدان منخفضة الدخل	18.6	17.5	16.7	14.2	49.3	46.3	44.1	38.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	16.0	14.5	15.4	16.8	56.0	53.0	54.4	49.4
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	11.1	11.3	11.8	9.8	26.6	25.8	25.1	21.7
البلدان مرتفعة الدخل	3.9	4.1	4.1	3.5	10.7	10.9	10.9	10.6
أقل البلدان العربية نمواً	17.7	16.6	15.8	13.3	47.1	44.3	42.1	35.5
البلدان التي تشهد نزاعات	27.2	26.8	26.9	22.5	69.5	66.8	64.7	56.3
البلدان التي لا تشهد نزاعات	22.3	20.5	21.0	21.9	73.1	69.1	69.8	63.7
الجزائر	2.7	3.0	3.9	5.2	8.3	7.6	7.4	9.1
البحرين								
جزر القمر	0.2	غ.م	غ.م	غ.م	0.7	غ.م	غ.م	غ.م
جيبوتي	0.2	غ.م	غ.م	غ.م	0.5	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	7.3	6.8	7.3	7.8	27.9	27.9	30.7	25.7
العراق								
الأردن	1.7	1.5	1.3	1.3	4.4	3.8	3.5	2.8
الكويت	0.2	0.2	0.2	0.2	0.5	0.5	0.5	0.5
لبنان	0.7	0.5	0.3	غ.م	2.0	1.5	1.0	غ.م
ليبيا	1.4	1.3	1.1	0.7	2.7	2.5	2.4	1.9
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.2	2.1	1.9	1.6	1.1
المغرب	3.6	2.6	2.2	2.1	11.7	10.2	9.6	9.3
عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	0.2	0.2	0.2	غ.م	1.5	1.4	1.3	غ.م
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية								
الصومال	6.6	غ.م	غ.م	غ.م	12.3	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	7.6	7.2	6.8	5.2	22.2	21.2	20.4	16.1
سوريا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
تونس	1.5	1.2	1.1	1.0	3.3	2.9	2.6	2.0
الإمارات	أقل من 0.1	غ.م	غ.م	غ.م	0.8	غ.م	غ.م	غ.م
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: غ.م = البيانات غير متوفرة

الجدول 23

انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

2020	2019	2018	2015	2010	2005	2000	
22.0	22.4	22.9	24.4	27.7	30.7	33.1	العالم
20.5	20.8	21.0	21.9	24.5	27.1	28.7	الدول العربية
32.9	33.5	34.1	35.7	37.3	39.9	40.6	البلدان منخفضة الدخل
17.3	17.4	17.6	17.9	19.7	22.1	24.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
13.5	14.0	14.6	16.1	19.8	23.0	24.3	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
5.1	5.2	5.2	5.5	6.5	8.8	12.7	البلدان مرتفعة الدخل
32.9	33.5	34.1	36.1	39.3	42.0	43.5	أقل البلدان العربية نمواً
27.8	28.4	29.0	30.7	33.3	36.1	37.1	البلدان التي تشهد نزاعات
15.2	15.3	15.4	15.7	17.2	19.5	22.3	البلدان التي لا تشهد نزاعات
9.3	9.5	9.9	11.1	13.7	17.9	22.1	الجزائر
5.1	5.2	5.3	5.8	6.8	8.6	11.0	البحرين
22.6	23.7	24.9	28.7	34.7	38.8	42.4	جزر القمر
34.0	34.0	33.9	33.1	30.8	29.8	30.0	جيبوتي
22.3	22.3	22.2	21.9	23.7	25.1	26.9	مصر
11.6	12.5	13.4	16.2	21.8	26.3	28.4	العراق
7.3	7.5	7.6	7.7	8.2	9.7	11.0	الأردن
6.0	5.8	5.7	5.3	4.5	4.2	4.2	الكويت
10.4	10.6	10.9	11.4	15.7	16.6	16.0	لبنان
43.5	41.5	40.1	34.8	26.2	22.6	20.5	ليبيا
24.2	24.7	25.1	26.0	27.9	32.3	40.4	موريتانيا
12.9	13.4	13.8	15.1	17.4	20.3	25.2	المغرب
12.2	12.1	12.0	11.7	11.3	12.3	15.1	عمان
7.8	7.9	8.1	9.0	11.1	11.0	9.9	فلسطين
4.6	4.7	4.9	5.6	6.2	7.3	9.4	قطر
3.9	4.1	4.2	4.7	6.2	8.9	13.3	السعودية
27.4	27.9	28.3	29.7	31.9	32.6	31.9	الصومال
33.7	34.1	34.4	35.3	36.7	38.6	40.8	السودان
29.6	30.3	30.9	30.5	26.9	28.8	28.1	سوريا
8.6	8.6	8.7	8.8	9.5	11.1	12.9	تونس
37.2	38.2	39.3	43.1	50.1	55.0	55.2	اليمن

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF/WHO/World Bank Group. Levels and Trends in Child Malnutrition. Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

الجدول 24

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

2020	2019	2018	2015	2010	2005	2000	
6.7							العالم
7.8							الدول العربية
16.3							البلدان منخفضة الدخل
6.6							البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
3.8							البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
6.7							البلدان مرتفعة الدخل
15.8							أقل البلدان العربية نمواً
10.2							البلدان التي تشهد نزاعات
6.6							البلدان التي لا تشهد نزاعات
	2.7					3.1	الجزائر
						13.3	جزر القمر
					5.3		مصر
		3.0				6.6	العراق
			3.1	2.4	3.3		الكويت
		11.5	14.8			15.3	موريتانيا
1.3				3.3		2.0	فلسطين
				15.4			السودان
				11.5		4.9	سوريا
		2.1				2.9	تونس
						13.8	اليمن

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. *Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group. 2021. Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition.* <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

الجدول 25

انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

2020	2019	2018	2015	2010	2005	2000	
5.7	5.7	5.7	5.6	5.6	5.7	5.4	العالم
10.7	10.6	10.6	10.4	10.0	9.8	9.4	الدول العربية
4.7	4.6	4.6	4.9	6.3	6.7	6.7	البلدان منخفضة الدخل
15.0	14.9	14.8	14.3	13.5	13.0	12.4	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
10.9	11.0	11.0	11.0	10.7	10.3	9.7	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
7.4	7.3	7.2	6.8	5.6	4.4	3.4	البلدان مرتفعة الدخل
2.8	2.7	2.7	2.7	3.0	3.9	4.2	أقل البلدان العربية نمواً
6.4	6.4	6.4	6.7	7.5	7.7	7.5	البلدان التي تشهد نزاعات
13.8	13.7	13.5	13.0	12.1	11.5	10.9	البلدان التي لا تشهد نزاعات
12.9	12.9	13.0	13.2	13.6	13.7	13.0	الجزائر
6.4	6.3	6.2	6.0	5.4	4.7	4.1	البحرين
9.6	9.7	9.8	10.1	11.7	14.2	12.3	جزر القمر
7.2	7.2	7.1	6.9	7.6	9.0	8.0	جيبوتي
17.8	17.6	17.3	16.5	15.4	14.6	13.9	مصر
9.0	9.1	9.1	9.2	9.1	9.0	8.6	العراق
7.1	6.8	6.6	6.1	5.5	5.1	5.1	الأردن
7.1	7.2	7.3	7.6	8.0	8.1	7.9	الكويت
19.7	19.7	19.8	19.8	19.4	18.7	17.6	لبنان
25.4	25.8	25.9	26.0	24.8	21.4	17.6	ليبيا
2.7	2.5	2.4	2.0	2.1	3.3	3.4	موريتانيا
11.3	11.3	11.4	11.5	11.9	12.3	12.2	المغرب
4.8	4.5	4.3	3.6	2.6	2.0	1.8	عمان
8.5	8.5	8.4	8.3	7.9	7.6	7.1	فلسطين
13.9	13.9	13.8	13.5	12.6	11.4	9.9	قطر
7.6	7.5	7.4	6.9	5.5	4.1	3.1	السعودية
2.9	2.9	2.9	2.9	3.4	4.5	4.5	الصومال
2.7	2.6	2.6	2.4	2.7	3.5	3.5	السودان
18.2	18.3	18.4	18.7	19.2	18.4	16.9	سوريا
16.5	16.0	15.4	13.3	9.5	6.4	4.6	تونس
2.7	2.6	2.6	2.7	3.1	3.8	4.8	اليمن

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. *Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint*.
Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>

الجدول 26

انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (نسبة مئوية)

2019	2018	2017	2015	2010	2005	2000	
29.9	29.6	29.3	28.8	28.6	29.9	31.2	العالم
33.2	33.0	32.9	32.8	33.8	36.2	38.1	الدول العربية
43.8	43.7	43.5	43.2	43.1	45.3	47.2	البلدان منخفضة الدخل
30.3	30.3	30.4	30.7	32.1	34.4	35.9	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
30.2	29.8	29.6	29.1	29.9	33.0	35.8	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
27.1	26.7	26.5	25.8	26.1	28.6	31.2	البلدان مرتفعة الدخل
45.9	45.8	45.8	45.8	46.6	48.6	50.4	أقل البلدان العربية نمواً
39.2	39.0	38.9	38.7	39.6	42.2	44.5	البلدان التي تشهد نزاعات
29.9	29.8	29.8	29.8	30.8	33.2	34.9	البلدان التي لا تشهد نزاعات
33.3	33.1	33.0	32.8	33.3	35.2	37.6	الجزائر
35.4	35.5	35.6	35.7	36.9	40.1	43.3	البحرين
33.8	33.5	33.3	33.0	33.2	35.8	38.4	جزر القمر
32.3	32.0	31.8	31.3	31.0	33.3	37.2	جيبوتي
28.3	28.5	28.8	29.7	31.9	34.5	35.5	مصر
28.6	28.4	28.4	28.6	31.2	35.9	39.5	العراق
37.7	36.6	35.6	33.2	29.3	29.0	30.4	الأردن
23.7	23.4	23.1	22.4	20.4	21.2	24.1	الكويت
28.3	27.9	27.5	26.7	25.0	25.6	26.6	لبنان
29.9	29.6	29.4	28.9	28.8	30.7	32.6	ليبيا
43.3	43.5	43.7	44.2	45.9	47.7	48.7	موريتانيا
29.9	29.7	29.6	29.5	30.5	33.2	35.3	المغرب
29.1	29.1	29.1	28.8	29.7	33.8	37.8	عمان
31.0	30.7	30.5	30.2	31.3	34.5	36.7	فلسطين
28.1	27.9	27.6	27.2	27.4	29.2	31.4	قطر
27.5	27.1	26.8	26.0	26.4	29.2	31.7	السعودية
43.1	43.2	43.3	43.5	44.6	46.6	47.9	الصومال
36.5	36.4	36.4	36.3	37.4	40.2	42.9	السودان
32.8	32.5	32.2	31.9	32.1	34.4	36.8	سوريا
32.1	31.7	31.4	30.8	30.3	30.9	31.5	تونس
24.3	24.0	23.7	23.7	23.8	23.4	24.3	الإمارات
61.5	61.5	61.4	61.3	62.1	64.3	66.1	اليمن

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية، جنيف. 25 مايو/أيار 2021.

[www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age\(-\)](http://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age(-))

الجدول 27

انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية)

2016	2015	2014	2013	2010	2005	2000	
13.1	12.8	12.5	12.1	11.2	9.9	8.7	العالم
28.8	28.2	27.5	26.9	25.0	22.0	19.5	الدول العربية
18.8	18.3	17.9	17.5	16.3	13.7	11.7	البلدان منخفضة الدخل
29.0	28.3	27.6	27.0	25.0	22.0	19.4	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
31.7	31.1	30.5	29.9	28.2	25.5	23.3	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
34.0	33.3	32.7	32.0	30.1	27.4	25.2	البلدان مرتفعة الدخل
14.1	13.6	13.1	12.5	11.1	8.9	7.1	أقل البلدان العربية نمواً
24.1	23.5	23.0	22.4	20.8	18.4	16.3	البلدان التي تشهد نزاعات
30.4	29.7	29.0	28.4	26.4	23.2	20.6	البلدان التي لا تشهد نزاعات
27.4	26.7	26.0	25.3	23.3	20.2	17.4	الجزائر
29.8	29.3	28.8	28.2	26.6	24.7	22.9	البحرين
7.8	7.5	7.2	6.9	6.2	5.1	4.1	جزر القمر
13.5	13.2	12.9	12.6	11.8	10.5	9.3	جيبوتي
32.0	31.3	30.6	30.0	28.0	24.9	22.2	مصر
30.4	29.8	29.2	28.6	26.9	24.4	22.2	العراق
35.5	34.9	34.3	33.7	31.9	29.2	26.4	الأردن
37.9	37.4	36.8	36.2	34.6	32.0	29.6	الكويت
32.0	31.4	30.8	30.3	28.7	26.3	24.6	لبنان
32.5	31.9	31.3	30.6	28.8	26.0	23.5	ليبيا
12.7	12.3	11.8	11.4	10.3	8.4	6.7	موريتانيا
26.1	25.4	24.7	24.1	22.1	19.2	16.7	المغرب
27.0	26.3	25.6	24.9	23.1	20.0	18.0	عمان
35.1	34.5	33.8	33.1	31.1	28.7	26.2	قطر
35.4	34.7	34.1	33.4	31.5	28.4	26.2	السعودية
8.3	7.9	7.6	7.3	6.4	5.2	4.1	الصومال
27.8	27.1	26.4	25.8	23.8	20.7	18.2	سوريا
26.9	26.3	25.7	25.1	23.4	20.7	18.2	تونس
31.7	31.0	30.3	29.7	27.7	24.5	21.8	الإمارات
17.1	16.5	15.9	15.2	13.5	11.0	8.8	اليمن

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية، جنيف، 28 إبريل/نيسان 2020.

<https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en>

الجدول 28

انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية)

2020	2019	2015	2012	2010	2005	2000	
43.8			37.1				العالم
36.9			34.8				الدول العربية
46.2			33.1				البلدان منخفضة الدخل
35.3			39.7				البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
25.8			20.0				البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
غ.م			غ.م				البلدان مرتفعة الدخل
49.4			29.6				أقل البلدان العربية نمواً
40.0			29.0				البلدان التي تشهد نزاعات
34.7			38.8				البلدان التي لا تشهد نزاعات
	28.6		25.4			12.6	الجزائر
			11.4			10.2	جزر القمر
			12.4				جيبوتي
					41.1	56.1	مصر
						11.6	العراق
			22.7				الأردن
		41.1				20.2	موريتانيا
38.9				28.7			فلسطين
			29.3				قطر
				41.0			السودان
	28.5			42.6			سوريا
			8.5				تونس

المصدر: اليونسيف، 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونسيف، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022.
<https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>

الجدول 29

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية)

2015	2014	2013	2012	2010	2005	2000	
14.6	14.7	14.8	15.0	15.3	16.4	17.5	العالم
11.6			11.8				الدول العربية
13.5			13.6				البلدان منخفضة الدخل
11.4			11.6				البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
9.9			10.1				البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
9.1			9.1				البلدان مرتفعة الدخل
14.4			14.7				أقل البلدان العربية نمواً
12.3			12.4				البلدان التي تشهد نزاعات
11.2			11.3				البلدان التي لا تشهد نزاعات
7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.5	7.7	الجزائر
11.9	11.2	10.6	10.2	9.5	8.9	8.5	البحرين
23.7	23.9	24.1	24.2	24.6	25.4	25.9	جزر القمر
13.8	13.8	13.9	13.9	14.0	14.3	14.6	الأردن
9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.1	10.2	الكويت
9.2	9.3	9.3	9.3	9.3	9.5	9.8	لبنان
17.3	17.4	17.4	17.5	17.7	18.2	18.8	المغرب
10.5	10.5	10.6	10.6	10.6	10.7	10.9	عمان
8.4	8.4	8.4	8.5	8.5	8.6	8.8	فلسطين
7.3	7.4	7.4	7.5	7.7	8.3	9.1	قطر
7.5	7.5	7.5	7.5	7.6	7.8	8.2	تونس
12.7	12.7	12.7	12.7	12.8	12.9	13.0	الإمارات

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. 2019. Cited 28. UNICEF. New York and Geneva. April 2020.

www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019

الجدول 30

القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي

	نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي (نسبة مئوية)				عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نمط غذائي صحي (بالملايين)			
	2020	2019	2018	2017	2020	2019	2018	2017
العالم	42.0	40.9	41.5	42.9	3 074.2	2 961.9	2 973.8	3 049.1
الدول العربية	52.6	53.9	55.1	54.3	162.7	163.7	164.1	158.5
البلدان منخفضة الدخل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	49.2	51.0	52.9	52.3	101.0	102.9	104.9	101.7
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	42.6	43.1	45.3	45.6	21.5	21.3	21.9	21.6
البلدان مرتفعة الدخل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
أقل البلدان العربية نمواً	88.3	88.5	86.1	83.7	43.7	42.8	40.6	38.5
البلدان التي تشهد نزاعات	71.6	72.2	71.9	70.5	60.2	59.3	57.7	55.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات	45.5	47.1	48.9	48.3	102.5	104.4	106.4	103.3
الجزائر	30.2	31.8	33.9	35.2	13.2	13.7	14.3	14.6
البحرين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
جيبوتي	63.9	62.0	62.7	64.6	0.6	0.6	0.6	0.6
مصر	72.9	75.9	78.5	76.2	74.6	76.2	77.3	73.5
العراق	49.6	50.6	53.2	53.3	19.9	19.9	20.4	20.0
الأردن	14.9	14.2	14.9	15.8	1.5	1.4	1.5	1.6
الكويت	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
موريتانيا	60.7	60.7	62.4	62.9	2.8	2.7	2.7	2.7
المغرب	16.7	16.7	17.5	18.9	6.2	6.1	6.3	6.7
عمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	23.1	25.4	25.8	25.4	1.1	1.2	1.2	1.1
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	91.8	92.1	89.1	86.3	40.3	39.4	37.3	35.2
تونس	20.3	20.8	21.2	21.8	2.4	2.4	2.5	2.5
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>. ملاحظة: لا تتوفر القيم الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل بسبب عدم كفاية التغطية القطرية.

الجدول 31

تكلفة نظام غذائي صحي (بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم)

2020	2019	2018	2017	
3.54	3.43	3.35	3.31	العالم
3.47	3.40	3.31	3.22	الدول العربية
غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	البلدان منخفضة الدخل
3.39	3.40	3.35	3.29	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
3.58	3.52	3.46	3.40	البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا
3.38	3.21	3.11	3.02	البلدان مرتفعة الدخل
3.70	3.65	3.45	3.31	أقل البلدان العربية نمواً
3.92	3.92	3.69	3.53	البلدان التي تشهد نزاعات
3.40	3.33	3.26	3.18	البلدان التي لا تشهد نزاعات
3.76	3.80	3.82	3.76	الجزائر
3.84	3.57	3.46	3.38	البحرين
3.11	2.99	2.87	2.80	جيبوتي
3.370	3.50	3.51	3.46	مصر
3.54	3.53	3.46	3.38	العراق
3.61	3.50	3.45	3.41	الأردن
3.61	3.47	3.41	3.34	الكويت
3.69	3.65	3.57	3.45	موريتانيا
2.80	2.76	2.75	2.71	المغرب
3.02	2.92	2.84	2.82	عُمان
3.36	3.49	3.40	3.34	فلسطين
2.58	2.48	2.43	2.38	قطر
4.15	3.89	3.66	3.44	السعودية
4.31	4.31	3.92	3.67	السودان
3.64	3.63	3.56	3.48	تونس
3.11	2.90	2.84	2.76	الإمارات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>. ملاحظة: لا تتوفر القيم الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل بسبب عدم كفاية التغطية القطرية.

مرفق 2

التعريفات — الجزء الأول

نقص التغذية

يُعرّف نقص التغذية بأنه الحالة التي يكون فيها استهلاك الفرد المعتاد من الطعام غير كافٍ ليمده، في المتوسط، بكمية الطاقة الغذائية اللازمة ليهنأ بعيش حياة طبيعية ونشطة وصحية. ويتم الإبلاغ عن المؤشر باعتباره معدل انتشار ويطلق عليه «انتشار نقص التغذية»، وهو تقدير للنسبة المئوية للأفراد الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي السكان.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو/ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

انعدام الأمن الغذائي مقياساً بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يشير انعدام الأمن الغذائي المقياس بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي إلى محدودية القدرة على الحصول على الغذاء، سواء على مستوى الأفراد أو الأسر، لأسباب تتعلق بنقص المال أو غيره من الموارد.

وتُقاس شدة انعدام الأمن الغذائي باستخدام بيانات يتم جمعها باستخدام مسح خاص بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والذي يتضمن ثمانية أسئلة ترسل إلى الأشخاص وتتمحور حول ظروفهم وتجاربهم المرتبطة عادةً بمحدودية قدرتهم على الحصول على الغذاء. ولأغراض الرصد السنوي لمستوى التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تستهدف أسئلة المسح الاستعلام عن حالة الأفراد أو الأسر خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت المسح.

تقدم منظمة الأغذية والزراعة تقديرات لانعدام الأمن الغذائي على مستويين مختلفين من الشدة: انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد. يعاني الناس من انعدام الأمن الغذائي المعتدل عندما يكونوا غير متيقنين من قدرتهم على الحصول على الغذاء في أي وقت خلال العام، وبالتالي يضطرون إلى تقليل نوعية و/أو كمية الطعام الذي يستهلكونه بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. أما بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي الشديد، فهو يشير إلى الاحتمال الكبير بأن الطعام لدى الناس قد نفذ وعانوا بالفعل من الجوع، وفي أسوأ الظروف قضوا أياماً دون تناول أي طعام. انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد هو الانتشار المشترك لانعدام الأمن الغذائي على مستويي الشدة.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو/ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

التقزم والهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة

التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة هو عندما يكون: الارتفاع/ الطول (بالسنتمتر) بالنسبة للعمر (بالأشهر) أقل من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. يعتبر انخفاض الطول بالنسبة للعمر مؤشراً يعكس الآثار التراكمية لنقص التغذية والإصابة بالأمراض منذ الولادة وحتى قبلها. وقد يكون نتيجة لحرمان غذائي ممتد ومعاناة متكررة مع الأمراض وضعف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. ويعتبر الأطفال الذين يعانون من التقزم أكثر عرضة من غيرهم للإصابة بالأمراض والوفاة. وغالباً ما يؤثر التقزم سلباً على النمو المعرفي والبدني للأطفال، مما يؤدي إلى ضعف الأداء في المدرسة وانخفاض القدرة الذهنية.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار التقزم مشكلة صحة عامة: أقل من 2.5: منخفض جداً؛ من 2.5 إلى 10: منخفض؛ من 10 إلى 20: متوسط؛ من 20 إلى 30: مرتفع؛ أكثر من أو يساوي 30: مرتفع جداً.

يعاني الأطفال من الهزال عندما يكون: الوزن (بالكيلوغرام) بالنسبة للارتفاع/ الطول (بالسنتمتر) أقل من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. ويعتبر انخفاض الوزن بالنسبة للطول مؤشراً على فقدان حاد للوزن أو عدم القدرة على اكتساب الوزن ويمكن أن يكون نتيجة عدم تناول ما يكفي من الطعام و/أو الإصابة بأمراض معدية، وخاصة الإسهال. كما يعد الهزال مؤشراً على إصابة الطفل بسوء التغذية الحاد ويزيد من مخاطر الوفاة في الطفولة من الأمراض المعدية مثل الإسهال والالتهاب الرئوي والحصبة.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار الهزال مشكلة صحة عامة: أقل من 2.5: منخفض جداً؛ من 2.5 إلى 5: منخفض؛ من 5 إلى 10: متوسط؛ من 10 إلى 15: مرتفع؛ أكثر من أو يساوي 15: مرتفع جداً.

يعاني الأطفال من زيادة الوزن عندما يكون: الوزن (بالكيلوغرام) بالنسبة للارتفاع/ الطول (بالسنتمتر) أكثر من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. ويعكس هذا المؤشر أن هناك زيادة مفرطة في الوزن بالنسبة إلى الطول، ويرجع ذلك عموماً إلى استهلاك الطفل كميات من الطاقة الغذائية تتجاوز حاجته الطبيعية. وترتبط زيادة الوزن والسمنة في مرحلة الطفولة بزيادة احتمالية زيادة الوزن والسمنة في مرحلة البلوغ، مما قد يؤدي إلى العديد من الأمراض غير المعدية، مثل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار زيادة الوزن في مرحلة الطفولة مشكلة صحة عامة: أقل من 2.5: منخفض جداً؛ من 2.5 إلى 5: منخفض؛ من 5 إلى 10: متوسط؛ من 10 إلى 15: مرتفع؛ أكثر من أو يساوي 15: مرتفع جداً.

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. UNICEF-WHO-World Bank: Joint child. 2021. malnutrition estimates - Levels and trends (2021 edition). Cited 6 April 2022. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021>, www.who.int/data/gho/data/themes/topics/joint-child-malnutrition-estimates-unicef-who-wb, <https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition>

الرضاعة الطبيعية الخالصة

تُعرف الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر على أنها رضاعة حليب الأم فقط ولا شيء آخر غير ذلك سواء كان ذلك طعاماً أو شراباً أو حتى ماءً. وتعد الرضاعة الطبيعية الخالصة هي الأساس لبقاء الطفل على قيد الحياة وهي أفضل غذاء لحديثي الولادة، حيث يساهم حليب الأم في تشكيل ميكروبيوم الطفل ويقوي جهاز المناعة ويقلل من خطر الإصابة بالأمراض المزمنة. كما تفيد الرضاعة الطبيعية الأمهات أيضاً من خلال منع النزيف بعد الولادة وإعادة الرحم إلى وضعه الطبيعي، وتقليل مخاطر الإصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، وتقليل مخاطر الإصابة بأنواع مختلفة من السرطان، فضلاً عن المساهمة في تحسين الوضع النفسي والعاطفي للأم.

المصدر: اليونيسيف. 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسيف. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>

انخفاض الوزن عند الولادة

انخفاض الوزن عند الولادة هو الحالة التي يكون فيها وزن الطفل عند الولادة أقل من 2 500 غرام (أقل من 5.5 رطلاً)، بغض النظر عن عمر الحمل. ويعتبر وزن الطفل عند الولادة علامة مهمة على صحة الأم والجنين وحالتهم التغذوية.

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. 2010. UNICEF-WHO joint low birthweight estimates. UNICEF. New York and Geneva. Cited 28 April 2020. www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019, www.who.int/nutrition/publications/UNICEF-WHO-lowbirthweight-estimates-2019

السمنة لدى البالغين

يستخدم مؤشر كتلة الجسم، الذي يقيس نسبة الوزن إلى الطول، عادة لتقييم الحالة التغذوية للبالغين. ويتم حسابه على أساس وزن الجسم بالكيلوغرام مقسوماً على مربع طول الجسم بالأمتار (كجم/م²). ويعتبر أي شخص أنه يعاني من السمنة عندما يكون مؤشر كتلة الجسم لديه يساوي أو يزيد عن 30 كجم/م².

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات مرصد الصحة العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. 28 إبريل/نيسان 2020. <https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en>

فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

التعريف: النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً واللاتي يكون تركيز هيموجلوبين الدم لديهن أقل من 120 جم/ لتر للنساء غير الحوامل والمرضعات، وأقل من 110 جم/ لتر للنساء الحوامل، معدلة وفقاً لارتفاع المنطقة التي تعيش فيها المرأة وحالة التدخين من عدمه.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار أو عدم اعتبار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مشكلة صحة عامة: أقل من 5 في المائة؛ لا تمثل مشكلة صحة عامة؛ من 5 إلى 19.9 في المائة: مشكلة بسيطة؛ من 20 إلى 39.9 في المائة: مشكلة متوسطة؛ 40 في المائة أو أكثر: مشكلة حادة.

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. WHO. Vitamin and Mineral Nutrition Information System (VMNIS). Geneva. Cited 25 May 2021. www.who.int/teams/nutrition-food-safety/databases/vitamin-and-mineral-nutrition-information-system. WHO. 2021. Global anaemia estimates, Edition 2021. WHO | Global Health Observatory. Geneva. Cited 25 May 2021. [www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-\(-\)-anaemia-in-women-of-reproductive-age](http://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-(-)-anaemia-in-women-of-reproductive-age)

تكلفة اتباع نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها

تُعرّف تكلفة النمط الغذائي الصحي على أنها التكلفة اللازمة لشراء أطعمة متوفرة محلياً وميسورة التكلفة لتلبية متطلبات الطاقة البالغة 2 330 كيلو كالوري/ للفرد في اليوم، وبما يلبي المعايير الغذائية المنصوص عليها في الإرشادات الغذائية الوطنية حول العالم، مع ضمان أن تكون هذه الأطعمة متنوعة نوعاً وكماً بين المجموعات الغذائية وداخلها. وتمثل التكلفة النهائية مجموع العناصر الغذائية الأقل تكلفة في ست مجموعات غذائية محددة لنظام غذائي صحي: الفواكه؛ الخضروات؛ النشويات الأساسية؛ الأطعمة ذات المصدر الحيواني؛ البقوليات والمكسرات والبذور؛ الزيوت والدهون. وبالنسبة لكل بلد، تتم مقارنة تكلفة النظام الغذائي الصحي بتوزيعات الدخل الخاصة بكل بلد والمتاحة في منصة الفقر وعدم التابعة للبنك الدولي <https://pip.worldbank.org/home>. تتيح المنصة تقدير مؤشري القدرة على تحمل التكاليف اللذين يقيسان، على التوالي، النسبة المئوية وعدد الأشخاص في بلد ما غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي لأن مخصصاتهم المالية لشراء الطعام أقل من التكلفة المقدرة.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD>

مرفق 3

مذكرات - الجزء الأول

للاطلاع على مذكرات قطرية محددة، يرجى الرجوع إلى الجدولين «1.1.1» و «1.1.2» - التقرير الصادر عن: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

<https://www.fao.org/documents/card/ar/c/CC0639AR>

انتشار نقص التغذية

جرى إدراج التقديرات الإقليمية عندما تمت تغطية أكثر من 50 في المائة من السكان. يتم تقديم التقديرات الوطنية كمتوسطات متحركة لمدة ثلاث سنوات لمراعاة عدم موثوقية بعض المتغيرات الأساسية، مثل التغير الحاصل من سنة إلى أخرى في مخزون السلع الغذائية، وهو أحد مكونات الموازين الغذائية السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي لا تتوفر عنها بيانات شاملة ودقيقة. ويتم عرض المجاميع الإقليمية والعالمية كتقديرات سنوية لأنه لا يُتوقع أن تكون الأخطاء المحتملة في التقدير مشتركة بين الدول.

انعدام الأمن الغذائي

جرى إدراج التقديرات الإقليمية عندما تمت تغطية أكثر من 50 في المائة من السكان. ولتقليل هامش الخطأ، يتم عرض التقديرات الوطنية كمتوسط ثلاث سنوات. تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر عانى فيها شخص بالغ على الأقل من انعدام الأمن الغذائي.

يتم عرض النتائج على المستوى القطري فقط للبلدان التي تعتمد التقديرات الخاصة بها على بيانات وطنية رسمية أو كتقديرات مؤقتة، بناءً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة والتي تم جمعها من خلال استطلاع غالوب العالمي في البلدان التي لم تبد السلطات الوطنية المختصة أي اعتراض على نشرها. ويجب الانتباه أن الموافقة على النشر لا تعني بالضرورة مصادقة على صحة التقدير من قبل السلطات الوطنية المعنية وأن التقدير سيخضع للمراجعة بمجرد توفر البيانات المناسبة من المصادر الوطنية الرسمية. وتستند المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية إلى بيانات تم جمعها في حوالي 150 دولة.

التقزم والهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال

كانت عملية جمع بيانات المسح الأسري حول طول الطفل ووزنه محدودة في عام 2020 بسبب تدابير التباعد المطبقة نتيجة جائحة كوفيد-19. وتم في عام 2020 إجراء أربع دراسات استقصائية وطنية فقط (جزئياً على الأقل)، بحيث تم إدراجها في قاعدة البيانات. وبالتالي،

فإن التقديرات المتعلقة بالتقزم والهزال وزيادة الوزن في مرحلة الطفولة تستند بالكامل تقريباً إلى البيانات جرى جمعها قبل عام 2020 ولا تأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-19.

بالنسبة للتقديرات الإقليمية للهزال بين الأطفال، تتوافق القيم مع التقديرات المتوقعة لعام 2020 فقط. ولأن الهزال حالة حادة يمكن أن تتغير كثيراً وبسرعة على مدار السنة التقويمية، فإنه من الصعب وضع اتجاهات موثوقة لمستوى الانتشار في ظل البيانات المتاحة، ولذلك يقدم هذا التقرير أحدث التقديرات العالمية والإقليمية فقط.

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

الرضاعة الطبيعية الخالصة

جرى إدراج التقديرات الإقليمية عندما تمت تغطية أكثر من 50 في المائة من السكان.

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

انخفاض الوزن عند الولادة

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

السمنة لدى البالغين

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

تكلفة اتباع نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها

تُقدّر تكلفة النظام الغذائي الصحي في عام 2017 (السنة المعيارية) باستخدام أحدث بيانات أسعار التجزئة المتاحة من برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي. ولتحديث السلسلة للسنوات 2010-2021، حيث لا تتوفر بيانات البرنامج، تم تضخيم مؤشر التكلفة لعام 2017 باستخدام بيانات فاوستات لمؤشر أسعار المستهلك لكل بلد، وبيانات مؤشرات التنمية العالمية لحساب أسعار صرف تعادل القوة الشرائية. وفيما يتعلق بمؤشرات القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي، فإن توزيعات الدخل في منصة الفقر وعدم المساواة متاحة حالياً للأعوام 2017 و2018 و2019، ولكنها غير متاحة لعام 2020. وبالتالي، تم حساب النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في عام 2020 باستخدام تكلفة النظام الغذائي المضخمة وفق مؤشر أسعار المستهلك لعام 2020 وتوزيعات الدخل المقابلة لعام 2019 المتاحة في منصة الفقر وعدم المساواة. لذلك، في حين أن تقديرات القدرة على تحمل التكاليف في عام 2020 تعكس التغيير الحاصل في أسعار الغذاء نتيجة جائحة كوفيد-19، فإن التغيير في مستوى الدخل لم يتم قياسه بعد. يتم التعبير عن المجاميع الإقليمية والقطرية التي تشير إلى نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي كنسب مئوية مرجحة باستخدام أوزان السكان.

مرفق 4

التصنيفات الفرعية للبلدان حسب مستوى الدخل الجزء الأول

تستخدم منظمة الأغذية والزراعة التصنيفات الفرعية القائمة على مستوى الدخل والصادرة عن البنك الدولي والمتاحة على الرابط: <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>.

وهذه التصنيفات هي:

- البلدان مرتفعة الدخل: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛
- البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس؛
- البلدان منخفضة الدخل: جمهورية الصومال الاتحادية والسودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية واليمنية؛ و
- البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: العراق والأردن ولبنان وليبيا.
- بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام المجموعات التالية لأغراض معلوماتية:
- أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا وجمهورية الصومال الاتحادية والسودان والجمهورية واليمنية؛
- البلدان التي تشهد نزاعات: العراق وليبيا وجمهورية الصومال الاتحادية والسودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية واليمنية؛
- والبلدان التي لا تشهد نزاعات: الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو من وضع التصنيف المستخدم للبلدان في هذا التقرير، أي تعاني أو لا تعاني من نزاعات، ولا يتمشى هذا التصنيف بالضرورة مع التصنيف المستخدم في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

مرفق 5

إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه في المنطقة العربية (2010-2020)

الجدول 32

إنتاج الحبوب في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4 393 322	5 633 586	6 066 235	3 478 161	3 445 228	3 761 230	3 435 535	4 912 551	5 137 455	4 247 535	4 211 355	الجزائر
36 806	36 929	36 822	36 666	37 300	36 500	36 197	35 154	32 363	31 893	29 214	جزر القمر
17	17	17	17	17	18	16	16	16	15	14	جيبوتي
22 320 185	21 913 681	17 562 759	22 920 861	23 385 497	23 141 275	23 323 609	24 123 416	23 755 745	22 014 225	19 464 743	مصر
8 885 242	6 913 550	2 615 277	3 735 255	4 007 685	3 471 116	7 048 606	6 498 524	4 790 950	4 270 151	4 362 383	العراق
95 201	114 217	84 784	99 289	99 170	95 323	90 770	102 175	84 041	83 062	87 266	الأردن
20 688	31 382	11 217	6 103	5 257	9 312	53 636	33 254	26 862	35 457	20 303	الكويت
174 469	175 491	163 620	166 851	181 184	180 116	176 627	178 659	188 629	158 638	111 784	لبنان
209 411	219 380	279 435	209 417	299 288	254 600	304 363	305 900	307 526	275 210	243 539	ليبيا
486 125	479 831	434 503	372 303	308 605	315 852	373 295	311 756	343 848	199 092	278 473	موريتانيا
3 303 527	5 314 207	10 388 498	9 786 680	3 560 829	11 687 923	6 936 818	9 874 544	5 311 219	8 689 334	7 834 479	المغرب
182 051	65 414	64 777	63 412	63 203	78 950	40 664	50 873	52 464	58 015	46 034	عمان
50 655	50 668	50 162	51 066	57 727	50 142	59 112	59 055	35 904	24 652	26 980	فلسطين
1 803	1 011	2 308	1 374	1 377	1 801	2 455	2 259	1 908	1 700	2 665	قطر
1 180 993	1 262 801	1 280 769	1 493 943	1 507 153	1 616 813	1 568 940	881 553	1 084 597	1 414 016	1 565 155	السعودية
177 226	184 325	234 527	174 691	142 414	265 481	256 620	383 243	385 345	118 873	355 815	الصومال
3 821 458	5 630 000	8 860 000	5 546 184	8 509 000	4 088 600	8 063 900	5 947 000	3 026 000			السودان
5 322 612	6 356 573	1 733 868	2 934 172	3 028 655	3 975 474	2 696 840	4 204 517	4 597 304	4 826 031	3 900 866	سوريا
1 564 798	2 426 801	1 444 244	1 637 768	1 324 695	1 339 798	2 350 003	1 328 220	2 305 900	2 343 805	1 113 434	تونس
15 978	26 072	8 170	17 143	5 988	3 695	2 580	772	3 779	4 590	5 336	الإمارات
447 496	456 714	344 648	358 355	357 068	459 246	699 962	863 334	909 741	816 555	1 012 945	اليمن
52 690 063	57 292 650	51 666 640	53 089 711	50 327 340	54 833 265	57 520 548	60 096 775	52 381 596	49 612 849	44 672 783	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022.

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

الجدول 33

إنتاج الخضروات في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
7 986 465	7 293 991	6 908 955	6 523 552	6 446 878	5 985 283	5 849 537	5 483 498	4 688 991	44 22 555	4 116 878	الجزائر
18 179	18 332	17 564	16 843	15 990	15 597	15 134	14 961	14 829	14 414	15 324	البحرين
5 295	5 277	5 261	5 153	5 190	5 336	5 071	5 031	5 370	5 037	5 019	جزر القمر
35 486	35 370	35 546	35 386	35 013	36 044	34 776	33 958	36 912	32 255	31 337	جيبوتي
16 135 024	16 006 802	15 384 986	15 516 968	1 525 6770	1 639 6416	1 635 4977	1 510 3208	16 942 842	16 444 457	16 773 785	مصر
1 733 642	1 275 678	1 010 940	663 861	833 353	1 106 412	2 627 614	3 228 583	2 981 238	3 349 278	3 059 473	العراق
1 401 350	1 211 476	1 509 832	1 426 199	1 889 673	1 690 762	1 558 344	1 602 829	1 426 037	1 574 761	1 412 842	الأردن
376 740	388 489	322 065	348 128	313 961	296 352	300 146	407 153	280 518	328 999	334 009	الكويت
680 318	688 707	713 734	694 475	661 296	754 543	821 114	805 474	798 467	865 683	879 599	لبنان
688 745	685 931	682 394	684 875	680 455	677 741	680 420	675 589	678 629	655 268	652 469	ليبيا
4 794	4 769	4 743	4 720	4 674	4 649	4 635	4 633	4 700	4 492	4 410	موريتانيا
3 983 906	4 213 753	4 491 254	3 973 859	3 652 446	4 213 408	4 062 936	4 418 834	4 442 713	4 242 357	4 379 584	المغرب
836 190	632 659	632 863	619 516	378 868	385 066	324 228	319 261	254 830	254 990	302 928	عمان
465 434	471 067	478 206	524 907	532 805	290 637	429 167	636 850	550 881	551 072	435 421	فلسطين
71 035	62 299	52 002	36 920	31 736	34 955	38 029	33 221	32 334	34 858	41 347	قطر
1 052 171	818 036	699 228	659 753	664 457	648 299	678 809	1 296 039	1 292 036	1 281 482	1 271 985	السعودية
104 260	104 688	104 442	103 649	105 972	103 858	101 643	101 112	97 758	94 554	96 252	الصومال
3 868 342	3 798 767	3 435 341	3 263 798	3 277 027	3 276 697	3 074 568	2 338 345	2 293 152			السودان
2 088 946	1 932 746	1 613 149	1 649 180	1 847 882	1 775 644	1 656 038	1 481 671	1 871 672	2 437 434	2 368 171	سوريا
3 138 362	3 242 871	2 902 514	2 940 000	3 056 695	3 140 932	2 862 573	2 618 390	2 792 447	2 525 519	2 541 536	تونس
233 009	311 153	260 000	246 181	171 177	184 898	223 747	175 030	195 937	187 657	188 242	الإمارات
480 563	476 429	457 594	416 278	426 320	482 325	515 408	541 697	631 634	552 132	646 029	اليمن
45 388 256	43 679 290	41 722 613	40 354 201	40 288 638	41 505 854	42 218 914	41 325 367	42 313 927	39 859 254	39 556 640	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة، روما، كما في: سبتمبر/أيلول 2022.

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

الجدول 34

إنتاج الفواكه في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
7 055 092	7 070 006	6 613 971	6 379 277	6 193 175	6 235 744	5 719 859	5 642 475	5 247 002	4 904 459	4 447 608	الجزائر
21 284	21 795	21 595	21 410	25 550	22 987	21 686	19 702	19 916	20 045	20 154	البحرين
50 526	50 607	50 406	50 553	50 869	49 815	50 968	51 780	50 548	56 482	61 690	جزر القمر
4 873	4 805	4 737	4 683	4 657	4 553	4 430	4 355	4 298	4 219	4 152	جيبوتي
14 733 617	14 334 264	14 911 115	14 774 364	15 058 945	15 395 048	14 781 554	13 263 864	13 497 668	12 467 394	12 313 121	مصر
2 160 646	1 922 953	1 427 301	1 251 553	1 195 588	1 109 403	1 690 474	18 802 53	17 698 02	16 176 72	15 43 569	العراق
558 727	539 449	557 183	546 418	615 680	589 532	469 351	451 228	467 873	469 911	475 795	الأردن
124 522	116 853	104 941	96 211	102 096	104 812	127 031	118 246	121 436	114 783	37 734	الكويت
1 036 334	1 048 861	1 076 297	1 159 228	1 277 944	1 053 911	975 684	846 946	861 833	843 534	852 574	لبنان
685 416	683 190	679 760	680 288	686 156	668 487	665 787	661 301	657 616	649 667	648 862	ليبيا
29 055	28 702	29 462	29 748	28 476	27 970	25 019	26 904	26 595	26 072	25 773	موريتانيا
5 586 937	6 377 488	6 085 031	6 218 434	4 906 880	5 642 885	5 764 685	4 879 024	5 047 937	4 989 770	4 297 236	المغرب
505 249	514 751	505 114	495 765	427 567	416 832	386 583	391 497	382 491	376 587	382 421	عمان
109 350	110 138	110 751	112 522	119 602	102 937	162 367	145 954	132 640	123 376	94 317	فلسطين
29 144	28 896	32 170	29 876	30 533	28 890	29 118	33 807	23 533	22 543	24 634	قطر
2 913 925	2 686 093	2 368 205	2 370 735	2 223 631	2 051 296	1 676 214	2 319 965	2 240 151	2 244 607	2 155 020	السعودية
214 348	213 873	213 256	212 931	212 424	209 967	208 584	211 101	212 309	208 125	207 780	الصومال
3 263 482	3 191 744	3 162 737	3 202 433	3 292 745	3 618 376	3 270 740	3 069 022	3 002 164			السودان
2 449 998	2 603 154	2 737 092	2 564 399	2 487 010	2 429 353	2 333 630	2 450 013	2 579 220	2 970 548	2 753 720	سوريا
2 389 063	2 418 701	2 352 714	2 194 089	2 037 072	2 168 329	1 966 984	1 897 925	1 830 529	1 757 644	1 704 534	تونس
361 471	371 219	381 346	376 829	445 361	435 844	358 222	262 379	258 669	270 024	858 950	الإمارات
1 173 553	1 158 415	1 013 127	1 079 309	1 085 944	1 112 288	1 180 228	1 207 117	1 210 468	1 162 820	1 253 538	اليمن
45 456 612	45 495 957	44 438 311	43 851 055	42 507 905	43 479 259	41 869 198	39 834 858	39 644 698	35 300 282	34 163 182	منطقة الشرق الأندلس وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022.

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>

مرفق 6

متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية وإمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية

الجدول 35

متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (نسبة مئوية، متوسط ثلاث سنوات)

2019– 2021	2018– 2020	2017– 2019	2016– 2018	2015– 2017	2014– 2016	2013– 2015	2012– 2014	2011– 2013	2010– 2012	2009– 2011	
153	151	149	149	149	149	149	147	146	143	140	الجزائر
103	103	104	105	104	104	103	103	102	102	102	جزر القمر
115	116	116	115	115	114	112	109	106	105	104	جيبوتي
143	143	144	144	145	145	146	147	148	148	145	مصر
118	116	115	114	113	113	114	114	114	115	115	العراق
108	109	113	117	120	123	124	124	123	124	123	الأردن
136	138	139	139	139	140	141	141	142	141	142	الكويت
119	119	120	121	122	123	124	126	127	128	124	لبنان
126	128	128	128	128	128	129	129	128	127	127	موريتانيا
142	143	143	144	143	144	143	143	142	141	139	المغرب
115	116	118	117	117	118	120	121	121	121	119	عمان
136	136	136	137	136	136	134	133	130	131	129	السعودية
116	117	116	116	116	117	117	117	116	112	111	السودان
149	149	148	148	147	147	146	144	143	142	141	تونس
116	115	115	114	115	114	114	113	112	110	111	الإمارات
96	95	93	91	92	94	100	104	105	105	103	اليمن
124	125	125	125	125	126	126	126	125	125	123	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
124	124	124	124	123	123	122	122	121	121	119	المتوسط العالمي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 36

إجمالي الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية (سعر حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
3 493	3 382	3 383	3 443	3 417	3 424	3 436	3 366	3 350	3 250	الجزائر
2 285	2 314	2 331	2 332	2 299	2 301	2 289	2 252	2 251	2 272	جزر القمر
2 795	2 790	2 760	2 746	2 764	2 691	2 600	2 552	2 510	2 462	جيبوتي
3 307	3 298	3 344	3 336	3 388	3 388	3 411	3 455	3 452	3 487	مصر
2 615	2 613	2 588	2 539	2 532	2 606	2 590	2 523	2 569	2 608	العراق
2 529	2 606	2 739	2 786	2 842	2 866	2 820	2 821	2 803	2 847	الأردن
3 449	3 447	3 444	3 440	3 466	3 466	3 495	3 471	3 477	3 443	الكويت
2 870	2 851	2 892	2 921	2 930	2 958	3 010	3 049	3 080	3 126	لبنان
3 141	3 130	3 116	3 132	3 125	3 122	3 114	3 115	3 057	3 113	ليبيا
2 875	2 891	2 854	2 850	2 878	2 882	2 879	2 875	2 837	2 789	موريتانيا
3 365	3 409	3 366	3 421	3 384	3 396	3 355	3 353	3 337	3 289	المغرب
2 951	2 946	2 936	2 886	2 948	2 989	3 023	2 990	2 950	2 943	عُمان
3 302	3 308	3 299	3 312	3 291	3 274	3 255	3 268	3 103	3 124	السعودية
2 581	2 599	2 549	2 579	2 589	2 595	2 575	2 520			السودان
2 760	2 778	2 750	2 820	2 889	2 972	3 103	3 164	3 267	3 307	سوريا
3 499	3 491	3 457	3 451	3 454	3 435	3 397	3 393	3 368	3 345	تونس
3 084	3 048	3 074	3 049	3 070	3 056	3 062	3 017	2 984	2 967	الإمارات
2 019	2 009	1 991	1 936	2 032	2 157	2 267	2 273	2 208	2 261	اليمن
2 940	2 939	2 937	2 943	2 961	2 977	2 982	2 970	2 977	2 978	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 37

الإمدادات الغذائية من الفواكه (بما في ذلك البطيخ بأنواعه) في المنطقة العربية (سعره حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
239	227	232	237	241	231	231	219	207	190	الجزائر
51	95	98	112	115	102	104	104	119	133	جزر القمر
50	46	50	62	59	55	42	20	21	23	جيبوتي
171	178	185	187	201	187	175	186	177	181	مصر
132	123	119	97	93	94	118	88	93	101	العراق
66	71	72	80	77	67	74	76	76	75	الأردن
171	179	176	212	207	250	235	234	208	114	الكويت
115	107	112	112	115	122	101	104	102	97	لبنان
146	147	145	143	157	153	175	170	139	164	ليبيا
36	38	36	36	40	35	35	36	35	37	موريتانيا
155	149	148	131	139	143	122	129	126	117	المغرب
389	378	403	390	385	383	402	424	392	447	عمان
221	224	203	193	179	124	222	221	217	209	السعودية
107	106	111	117	129	119	115	116	109	110	السودان
135	123	119	110	109	100	105	107	117	100	سوريا
161	156	158	146	150	137	128	135	139	129	تونس
85	85	98	99	94	86	117	88	80	124	الإمارات
55	44	47	51	57	58	64	62	61	69	اليمن
138	138	140	140	142	136	142	140	134	134	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 38

الإمدادات الغذائية من الخضروات في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
151	134	125	129	126	123	126	115	112	105	الجزائر
13	12	12	14	12	11	10	8	9	9	جزر القمر
58	66	74	68	73	68	43	45	43	39	جيبوتي
125	130	130	122	127	127	113	131	129	132	مصر
59	55	44	49	38	69	82	78	86	102	العراق
79	68	70	86	71	64	65	67	73	80	الأردن
111	116	119	112	117	125	151	91	114	103	الكويت
89	103	95	104	102	106	109	116	124	138	لبنان
148	149	153	167	152	151	164	150	161	155	ليبيا
30	38	29	27	27	25	25	22	18	13	موريتانيا
80	80	72	70	81	83	87	98	101	99	المغرب
111	116	110	77	72	74	77	71	76	90	عُمان
101	56	52	53	57	57	77	76	74	82	السعودية
62	55	52	55	58	56	45	43	41	41	السودان
92	80	72	81	70	67	65	83	94	68	سوريا
170	160	158	161	172	154	154	150	142	142	تونس
47	41	57	63	60	48	46	46	45	41	الإمارات
14	12	10	13	14	18	17	19	16	20	اليمن
85	82	80	81	79	79	81	78	81	81	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 39

الإمدادات الغذائية من الحبوب في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1 637	1 645	1 549	1 560	1 598	1 581	1 597	1 641	1 597	1 614	الجزائر
1 044	1 025	1 039	1 025	1 004	998	999	976	957	945	جزر القمر
1 521	1 506	1 495	1 490	1 464	1 439	1 449	1 432	1 411	1 387	جيبوتي
2 120	2 080	2 137	2 147	2 156	2 180	2 215	2 213	2 222	2 212	مصر
1 572	1 570	1 530	1 490	1 498	1 571	1 527	1 510	1 491	1 519	العراق
1 000	1 076	1 247	1 251	1 265	1 312	1 294	1 251	1 300	1 271	الأردن
1 430	1 401	1 408	1 388	1 402	1 381	1 320	1 425	1 370	1 416	الكويت
1 167	1 148	1 232	1 246	1 235	1 179	1 179	1 202	1 174	1 161	لبنان
1 480	1 444	1 494	1 605	1 594	1 597	1 480	1 395	1 434	1 463	ليبيا
1 552	1 591	1 547	1 555	1 562	1 532	1 509	1 455	1 517	1 486	موريتانيا
1 957	1 993	1 987	2 036	2 018	1 987	1 957	1 929	1 948	1 907	المغرب
1 192	1 151	1 150	1 143	1 232	1 204	1 143	1 096	1 101	1 099	عمان
1 576	1 594	1 591	1 574	1 590	1 587	1 426	1 438	1 417	1 472	السعودية
1 303	1 361	1 339	1 331	1 316	1 311	1 352	1 276	847	742	السودان
1 235	1 178	1 124	1 193	1 235	1 349	1 474	1 445	1 459	1 596	سوريا
1 651	1 657	1 649	1 675	1 645	1 681	1 648	1 625	1 699	1 639	تونس
1 077	1 081	1 131	1 202	1 150	1 215	1 204	1 236	1 202	1 211	الإمارات
1 339	1 313	1 297	1 246	1 305	1 394	1 417	1 440	1 411	1 442	اليمن
1 436	1 434	1 441	1 453	1 459	1 472	1 455	1 444	1 420	1 421	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 40

الإمدادات الغذائية من السكر والشراب والعسل في المنطقة العربية (سعر حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
271	273	274	275	273	271	269	268	267	266	الجزائر
116	121	84	81	78	81	87	72	78	94	جزر القمر
401	364	336	333	331	322	316	312	309	307	جيبوتي
299	301	299	299	299	297	297	298	294	294	مصر
172	176	175	172	167	157	173	160	155	157	العراق
322	358	358	358	390	414	396	418	362	422	الأردن
381	396	427	413	425	399	379	354	348	345	الكويت
401	379	376	386	391	387	395	396	397	398	لبنان
298	269	339	278	288	413	324	309	316	305	ليبيا
359	358	358	357	359	359	355	350	346	345	موريتانيا
332	335	348	371	352	362	392	394	381	368	المغرب
222	231	250	261	253	268	261	263	289	256	عُمان
299	302	299	300	297	296	308	311	314	319	السعودية
283	271	296	278	307	297	300	317	620	418	السودان
203	277	326	331	320	314	322	329	334	337	سوريا
325	330	339	337	337	337	338	337	337	337	تونس
340	344	382	356	355	348	346	343	326	339	الإمارات
240	245	257	244	264	226	249	264	266	268	اليمن
293	296	307	302	305	308	306	305	319	310	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>
ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 41

الإمدادات الغذائية من الحليب ومنتجاته (باستثناء الزبدة) في المنطقة العربية (سعر حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
240	239	266	270	258	273	264	263	259	241	الجزائر
39	25	34	37	38	35	40	40	43	38	جزر القمر
85	106	115	114	126	100	102	84	82	72	جيبوتي
65	73	76	73	76	83	85	97	94	93	مصر
72	76	76	80	78	60	41	40	43	47	العراق
141	128	121	121	127	124	117	124	135	132	الأردن
212	206	203	218	204	214	213	168	183	194	الكويت
151	143	125	128	128	134	168	153	159	142	لبنان
193	192	171	172	155	158	197	218	164	166	ليبيا
245	241	235	252	248	253	249	253	256	256	موريتانيا
75	80	73	71	71	70	68	73	69	63	المغرب
259	266	276	285	291	289	302	301	295	245	عمان
160	152	165	170	159	173	153	186	171	145	السعودية
204	208	208	214	215	218	222	225	12	16	السودان
178	183	190	207	205	209	203	203	207	176	سوريا
204	204	204	205	203	187	174	171	164	162	تونس
211	232	186	190	220	201	180	121	132	116	الإمارات
28	27	24	22	32	41	44	43	41	44	اليمن
153	155	153	157	157	157	157	153	139	131	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 42

الإمدادات الغذائية من منتجات اللحوم الكاملة في المنطقة العربية (سعر حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
88	88	89	90	92	91	88	88	87	86	الجزائر
32	64	70	71	69	72	68	63	62	63	جزر القمر
80	83	81	79	88	85	77	86	75	81	جيبوتي
95	109	104	102	106	106	102	97	93	98	مصر
40	54	71	54	62	63	78	84	89	75	العراق
135	143	130	139	144	145	147	142	145	144	الأردن
270	269	263	267	267	266	290	311	338	343	الكويت
119	118	113	117	126	133	129	140	145	150	لبنان
147	174	158	148	157	127	126	131	142	132	ليبيا
140	124	125	127	129	129	126	125	129	128	موريتانيا
138	136	138	137	136	136	134	133	132	130	المغرب
176	175	172	172	179	193	212	206	204	210	عُمان
193	171	187	206	213	205	243	218	218	219	السعودية
117	120	124	128	129	138	130	127	23	72	السودان
112	111	108	107	107	107	114	114	118	107	سوريا
114	116	117	116	117	117	120	116	105	111	تونس
169	178	138	143	146	117	126	125	114	115	الإمارات
83	77	72	74	77	92	114	113	92	95	اليمن
125	128	126	127	130	129	135	134	128	131	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 43

الإمدادات الغذائية من الجذور والدرنات في المنطقة العربية (سعر حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
130	130	131	131	130	130	129	129	129	129	الجزائر
279	290	294	298	304	310	302	317	317	326	جزر القمر
30	30	29	29	29	28	28	28	27	30	جيبوتي
68	74	71	66	75	70	70	70	70	70	مصر
36	31	32	36	36	35	36	31	33	28	العراق
30	31	42	45	40	41	43	43	44	45	الأردن
55	52	52	54	54	54	68	55	56	55	الكويت
75	84	78	77	72	78	77	77	81	78	لبنان
49	64	43	43	40	35	44	61	44	54	ليبيا
15	19	20	19	20	20	19	19	19	19	موريتانيا
80	80	83	91	91	89	88	87	86	84	المغرب
22	22	22	22	22	22	22	23	22	22	عُمان
21	22	21	22	22	21	25	21	21	18	السعودية
43	44	44	48	47	46	46	45	34	19	السودان
54	53	51	51	51	51	50	54	58	59	سوريا
55	56	58	57	57	57	57	57	56	57	تونس
22	22	24	26	24	21	8	8	9	8	الإمارات
12	12	13	14	15	20	22	21	21	25	اليمن
60	62	62	63	63	63	63	64	63	63	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 44

الإمدادات الغذائية من الزيوت والدهون الحيوانية في المنطقة العربية (سعة حرارية/ للفرد/ يومياً)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
15	16	14	16	16	23	18	17	22	19	الجزائر
16	3	3	3	3	3	2	3	3	3	جزر القمر
16	16	17	18	17	17	14	15	18	16	جيبوتي
31	34	34	39	41	46	43	49	61	49	مصر
26	24	26	26	23	32	10	11	10	12	العراق
33	35	28	31	32	33	31	35	32	33	الأردن
43	43	41	45	48	50	51	49	34	44	الكويت
28	34	32	33	35	38	36	36	40	44	لبنان
11	7	13	10	10	11	13	15	7	15	ليبيا
19	19	23	23	23	24	25	26	22	24	موريتانيا
42	44	43	47	44	49	50	48	43	44	المغرب
39	61	34	37	32	35	40	43	46	50	عمان
37	47	41	49	46	53	51	55	51	48	السعودية
14	15	15	15	15	15	13	13	8	6	السودان
78	88	87	93	72	70	79	80	84	60	سوريا
32	28	26	25	24	23	27	28	17	15	تونس
37	39	37	37	36	37	41	35	31	37	الإمارات
11	12	13	13	13	16	14	14	11	13	اليمن
29	31	29	31	29	32	31	32	30	29	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

مرفق 7

بيانات وإحصاءات الواردات والصادرات

الجدول 45

واردات الحبوب في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
13 071 269	11 385 668	13 074 632	12 904 349	13 358 189	13 827 675	12 429 616	10 172 077	9 913 282	11 091 246	7 912 457	الجزائر
186 333	199 107	242 295	226 910	169 477	203 158	200 097	165 903	187 546	182 386	172 580	البحرين
59 556	74 979	47 539	40 840	30 994	39 283	57 647	39 991	65 443	37 892	53 925	جزر القمر
443 696	579 432	512 639	770 964	690 098	963 171	649 785	857 635	707 373	571 082	139 489	جيبوتي
17 005 340	19 008 436	22 032 598	21 353 140	19 746 838	18 696 448	19 460 729	16 134 418	17 840 321	16 992 099	16 888 735	مصر
2 911 627	3 013 369	3 505 743	1 615 723	1 382 114	1 500 140	2 058 442	3 571 270	3 812 175	4 016 632	2 980 723	العراق
2 382 479	2 693 907	2 985 437	2 804 511	3 864 264	2 325 980	2 760 180	2 113 526	2 450 680	2 243 222	1 676 335	الأردن
1 328 967	1 404 776	1 360 713	1 528 544	1 262 772	1 113 713	1 450 854	1 101 838	912 603	886 447	820 400	الكويت
1 369 166	1 251 187	1 297 026	1 413 118	1 300 407	1 279 987	1 200 565	1 082 119	1 041 550	984 710	979 868	لبنان
2 818 056	1 485 660	3 022 029	2 766 370	3 426 700	3 035 843	3 310 355	3 415 415	2 581 439	1 512 727	2 901 098	ليبيا
747 083	759 690	850 146	620 083	495 380	719 113	613 487	563 888	719 802	417 135	441 756	موريتانيا
9 607 240	7 005 522	6 665 808	6 445 329	9 307 176	5 676 973	7 731 022	4 703 696	6 695 632	5 597 960	5 507 074	المغرب
1 467 458	1 454 781	1 255 867	1 292 134	1 088 602	1 034 980	1 193 643	902 451	552 181	498 028	528 171	عمان
218 503	398 100	175 383	403 713	383 290	343 460	334 412	235 663	264 025	287 539	297 507	فلسطين
621 601	825 940	702 652	554 289	701 176	576 153	437 162	249 391	421 115	385 255	425 031	قطر
10 629 615	11 673 604	14 517 327	16 351 011	15 553 619	13 319 930	14 796 617	16 050 675	13 701 001	11 192 310	12 077 212	السعودية
647 877	590 569	495 805	594 097	457 655	314 285	258 793	219 138	321 602	322 331	244 507	الصومال
2 619 964	2 344 994	2 748 784	2 245 547	1 857 969	1 368 720	2 935 436	2 647 401	881 261			السودان
424 969	785 591	366 811	659 622	525 842	892 613	1 562 937	2 653 894	1 432 296	2 647 293	3 460 634	سوريا
3 998 890	3 449 638	3 530 401	3 698 327	4 017 984	3 627 584	3 138 620	3 194 753	2 866 824	2 689 720	3 250 666	تونس
3 195 031	2 763 550	2 938 120	3 067 202	3 080 880	3 223 034	3 406 165	3 214 161	3 843 966	2 744 994	3 226 954	الإمارات
4 383 291	4 161 732	4 258 041	4 170 440	3 784 684	3 791 751	4 928 363	4 019 368	4 975 155	3 467 155	3 520 638	اليمن
80 138 011	77 310 232	86 585 796	85 526 263	86 486 110	77 873 994	84 914 927	77 308 671	76 187 272	68 768 163	67 505 760	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>

الجدول 46 صادرات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
129 113	104 872	63 511	58 327	46378	40093	33 779	21 550	21 268	30 473	11 039	الجزائر
3 999	9 366	10 062	17 374	17511	10875	10 607	60 788	12 666	12 351	11 324	البحرين
	1		0		0	0	0	0	0	0	جزر القمر
7		52	6 527	3	3		583	583	583	699	جيبوتي
2 823 201	3 168 455	1 832 860	1 966 987	1929811	1727302	1 736 950	1 571 968	1 002 513	1 506 481	888 107	مصر
212 456	232 937	266 757	256 417	321 661	298 380	364 191	146 065	178 834	139 382	127 308	العراق
133 152	176 471	135 544	148 307	147 129	166 852	150 713	151 043	132 666	109 599	96 044	الأردن
52 003	160 671	310 648	232 944	139 197	227 767	161 122	175 702	39 088	37 451	38 813	الكويت
268 005	171 342	208 442	206 288	205 820	201 682	243 842	287 874	334 111	309 952	388 029	لبنان
5 557	2 451	3 145	1 317	856	241	613	500	221	106	470	ليبيا
1 688	2 568	1 112	25	455	1 458	1 427	79	0	0	0	موريتانيا
1 093 172	1 064 933	1 154 838	1 038 270	874 416	817 002	770 160	712 323	677 691	695 792	719 531	المغرب
31 345	25 763	49 758	56 680	40 412	29 699	32 535	33 533	37 180	47 726	43 245	عمان
8 162	8 638	9 892	2 167	3 222	2 592	4 618	2 670	1 616	1 147	352	فلسطين
300	88	88	310	1 375	5 626	2 665	609	1 033	3 696	639	قطر
642 874	689 294	842 180	845 209	934 179	1 029 792	977 953	879 017	820 970	730 776	730 022	السعودية
14 434	5 479	7 543	20 118	20 193	12 069	11 521	406	255	348	287	الصومال
6 097	12 498	15 340	25 618	19 531	28 697	17 414	3 537	4 725			السودان
102 937	65 953	91 165	127 706	85 255	78 439	104 813	173 235	119 451	167 098	892 050	سوريا
141 417	184 619	181 766	153 581	172 015	192 994	174 477	190 654	168 593	160 281	159 240	تونس
854 246	748 339	742 437	572 407	733 835	782 968	756 912	320 661	269 689	225 636	313 803	الإمارات
123 074	100 837	140 474	208 900	80 795	89 078	108 602	139 795	186 066	178 222	113 856	اليمن
6 647 239	6 935 575	6 067 614	5 945 479	5 774 049	5 743 609	5 664 914	4 872 592	4 009 219	43 57 100	4 534 858	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>

الجدول 47

واردات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
349 234	284 444	186 438	234 364	338 397	503 810	566 027	515 204	482 508	459 503	245 910	الجزائر
168 595	165 076	170 432	180 542	177 515	169 853	162 129	146 778	146 407	117 064	85 628	البحرين
3 873	3 126	2 462	2 891	13 512	6 166	5 403	490	234	175	231	جزر القمر
25 443	26 813	32 531	34 235	36 062	33 329	29 852	23 300	11 680	13 198	1 2384	جيبوتي
277 634	376 840	483 873	464 402	390 976	504 452	396 999	331 214	339 197	313 299	167 500	مصر
1 909 293	2 037 011	2 504 808	2 411 904	2 202 559	1 873 790	1 173 826	669 787	312 821	382 314	668 364	العراق
198 587	187 545	166 051	195 321	205 098	204 346	217 268	196 610	180 322	159 815	143 978	الأردن
447 037	470 020	563 945	518 474	528 977	602 979	560 421	816 938	242 509	212 626	162 051	الكويت
40 043	74 297	73 697	77 877	65 204	70 471	64 603	75 397	51 500	48 687	46 047	لبنان
152 545	187 431	151 418	86 680	97 978	201 715	248 167	280 525	221 896	107 396	171 022	ليبيا
41 307	35 900	29 745	32 912	31 695	54 418	30 708	18 149	18 409	14 614	12 132	موريتانيا
196 408	226 289	221 244	163 986	146 015	142 718	133 745	116 003	126 175	99 176	123 502	المغرب
369 650	439 050	454 660	426 918	382 677	337 587	342 397	283 048	352 278	254 094	266 784	عُمان
80 011	92 660	90 437	92 672	79 679	56 663	158 915	108 830	102 841	113 702	102 659	فلسطين
279 240	289 541	253 360	220 156	230 262	201 247	181 764	131 320	137 103	140 679	138 348	قطر
2 092 476	1 837 224	1 815 552	1 896 816	1 908 651	1 872 477	1 737 643	1 686 043	1 705 460	1 633 738	1 512 356	السعودية
45 715	49 035	49 886	51 580	43 545	50 766	41 121	35 176	12 970	1 264	243	الصومال
29 030	38 007	26 472	34 022	30 885	71 289	52 110	75 941	52 702			السودان
245 238	204 203	145 814	74 788	83 333	122 102	118 014	126 083	105 213	173 166	383 174	سوريا
72 051	57 082	68 110	71 960	80 319	72 068	49 160	33 866	23 508	52 624	30 393	تونس
178 5664	1 777 312	1 724 277	1 849 193	1 965 514	2 004 105	1 962 158	1 467 425	1 014 499	910 272	942 647	الإمارات
300 829	210 025	115 136	109 650	108 655	172 541	273 253	267 164	186 056	155 427	130 358	اليمن
9 109 903	9 068 931	9 330 348	9 231 343	9 147 508	9 328 892	8 505 683	7 405 291	5 826 288	5 362 833	5 345 711	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>. أيلول 2022.

الجدول 48 صادرات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
6 613	8 714	5 304	5 286	5 206	5 808	5 668	6 350	6 879	9 454	7 217	الجزائر
4 127	6 244	7 141	6 582	6 513	6 469	9 320	8 859	14 038	6 416	8 645	البحرين
0		27	2 192	3	29	392	0	0	0	0	جيبوتي
1 061 893	1 172 720	681 011	882 242	864 337	957 611	767 749	742 566	581 262	789 898	630 169	مصر
1 928	1 462	279	322		40		151	141	100	143	العراق
385 342	424 422	438 524	480 416	580 388	676 821	786 296	837 314	710 775	781 765	691 285	الأردن
3 842	2 866	19 251	23 187	35 945	34 974	12 310	9 051	2 174	1 521	1 134	الكويت
62 886	52 914	48 376	47 555	50 137	63 962	111 408	100 854	77 017	76 527	77 570	لبنان
0	68	92	2 605	3 585	1 147	188	265	483	480	499	ليبيا
	0	21	72	21	60		0	0	0	0	موريتانيا
1 227 018	1 178 855	1 295 177	1 107 981	1 030 604	879 496	953 213	901 449	791 374	776 011	736 471	المغرب
84 330	101 389	114 827	108 080	123 845	91 370	96 221	69 717	58 922	75 332	62 218	عُمان
4 474	3 808	9 871	11 370	14 831	13 546	10 947	8 958	9 238	8 823	9 215	فلسطين
213	272	573	710	170	337	152	600	562	653	236	قطر
99 018	104 882	117 668	191 092	193 920	182 738	148 335	138 993	232 633	379 734	339 457	السعودية
20	36	4	5	1 358	29	23	29	8	0	0	الصومال
23 053	4 536	6438	56 699	84 175	38 004	37 428	11 993	10 464			السودان
170 828	106 216	50 784	90 032	72 603	77 484	154 543	123 488	284 246	296 311	843 084	سوريا
52 512	53 488	56 243	53 290	67 791	55 872	50 027	60 984	67 764	78 176	47 887	تونس
391 628	353 362	303 458	168 958	176 303	197 139	219 464	139 713	89 495	96 138	79 261	الإمارات
87 895	64 114	67 545	107 295	41 058	114 159	51 565	131 327	121 108	137 610	93 004	اليمن
3 667 620	3 640 368	3 222 614	3 345 971	3 352 793	3 397 095	3 415 249	3 292 661	3 058 583	3 514 949	3 627 495	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>. 2022. أيلول 2022.

الجدول 49

واردات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
92 957	111 584	102 053	93 538	138 160	133 358	122 763	130 234	150 366	108 127	83 252	الجزائر
150 259	164 525	176 544	180 093	169 632	161 065	156 507	124 665	119 617	94 853	97 463	البحرين
5 582	4 087	4 771	4 334	4 342	19 744	10 637	2 809	1 995	2 042	2 021	جزر القمر
37 029	42 548	42 942	52 113	48 946	56 540	50 975	27 209	27 736	28 165	23 460	جيبوتي
35 306	39 736	34 955	24 879	68 791	61 846	52 188	38 550	30 218	42 665	39 714	مصر
1 415 046	1 381 420	1 562 095	1 299 973	1 541 050	864 744	603 819	308 606	278 434	315 066	1 113 492	العراق
69 278	66 965	74 745	72 206	86 216	66 988	106 636	89 641	83 858	88 606	83 623	الأردن
427 152	386 118	397 561	385 383	393 923	408 693	406 422	410 019	182 310	200 482	147 943	الكويت
87 427	95 300	72 855	137 084	115 015	135 739	137 547	129 166	149 327	129 908	130 030	لبنان
117 204	189 689	134 885	128 718	169 078	102 535	92 358	140 793	70 234	125 289	83 288	ليبيا
192 800	159 663	160 637	155 660	135 264	128 417	123 231	102 118	89 352	72 993	52 511	موريتانيا
55 870	47 787	50 647	47 572	45 320	39 718	37 681	45 962	34 814	33 971	42 701	المغرب
198 512	257 873	273 367	259 239	220 559	189 179	206 078	171 587	163 144	150 829	149 080	عمان
43 319	48 783	39 276	61 689	27 924	18 611	19 209	48 724	27 419	23 668	23 600	فلسطين
333 153	334 102	326 455	288 831	357 978	334 524	284 056	244 954	231 737	225 421	217 261	قطر
1 288 300	1 101 717	1 177 686	1 149 481	1 119 749	1 127 418	983 489	854 955	964 970	942 539	932 127	السعودية
113 732	122 436	112 071	102 937	83 376	160 416	165 643	132 799	66 037	3 701	1 006	الصومال
34 706	50 467	36 254	39 726	48 927	45 467	34 834	31 985	30 549			السودان
153 369	120 828	78 076	91 916	82 419	135 631	191 908	170 802	275 656	280 321	235 981	سوريا
25 252	13 441	15 991	28 079	19 159	25 528	20 050	15 931	18 742	18 571	19 008	تونس
1 443 842	1 405 192	1 277 983	1 362 518	1 386 374	1 340 331	1 242 764	787 197	768 832	715 601	724 216	الإمارات
147 162	91 286	27 566	91 731	119 707	93 502	108 482	109 381	120 335	81 134	62 367	اليمن
6 467 257	6 235 547	6 179 415	6 057 700	6 381 909	5 649 994	5 157 277	4 118 087	3 885 682	3 683 952	4 264 144	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

لمصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>

الجدول 50 صادرات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
623	1 109	379	1 520	990	1 412	1 818	370	240	404	76	الجزائر
346	612	1 230	813	666	1 082	1 086	466	787	823	1 753	البحرين
5 926	4 857	2 890	2 950	2 192	1 134	1 424	832	1 795	2 954	2 978	مصر
2 357	1 666	1 191	313	0	0	0	0	0	0	0	العراق
26 259	25 146	24 271	21 995	30 492	46 019	52 485	52 501	54 404	44 722	50 874	الأردن
8 809	2 840	10 575	9 873	5 767	6 125	3 917	4 855	988	791	697	الكويت
6 240	6 584	6 658	6 895	4 585	7 030	10 513	8 786	9 049	5 748	6 027	لبنان
137	282	499	966	511	4	0	0	0	0	28	موريتانيا
1 122	1 030	1 408	1 348	1 545	1 964	2 206	2 938	1 717	483	587	المغرب
13 566	13 714	16 952	17 148	14 410	20 140	9 702	9 953	11 691	13 597	14 119	عمان
1 157	1 981	1 765	1 993	1 548	1 847	1 789	11 322	12 122	1 944	517	فلسطين
49	1	194	45	39	1 054	393	435	385	393	372	قطر
42 557	45 292	50 465	62 475	55 924	53 529	51 270	47 136	53 958	50 191	44 561	السعودية
0	106	760	970	951	1 498	508	39	58	38	0	الصومال
11 251	9 246	14 776	4 695	3 647	21 735	3 503	2 114	7 529	0	0	السودان
191	256	73	159	265	262	64	3 207	3 158	2 607	7 339	سوريا
731	4 138	4 152	4 236	2 687	2 248	2 804	1 934	3 886	5 330	3 019	تونس
121 048	221 820	99 317	43 676	32 532	29 510	51 205	52 042	30 479	26 014	23 098	الإمارات
0	0	0	99	0	156	78	0	379	31	0	اليمن
242 369	340 680	237 555	182 169	158 751	196 749	194 765	198 930	192 625	156 070	156 045	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>. 2022. أيلول/سبتمبر.

الجدول 51

واردات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
24 264	58 403	52 173	52 895	69 314	71 445	82 937	70 250	74 791	51 006	36 363	الجزائر
94 063	90 114	86 746	83 764	90 931	75 768	78 015	77 149	64 753	61 141	60 240	البحرين
28 754	15 602	15 940	15 760	13 797	10 392	12 338	8 616	13 460	8 480	11 614	جزر القمر
3 877	3 922	3 901	3 331	2 393	2 523	1 930	4 227	6 121	2 546	5 974	جيبوتي
514 407	660 764	648 886	644 097	464 484	540 377	393 724	517 166	402 943	250 638	380 378	مصر
468 480	129 514	246 960	402 397	231 921	274 149	151 473	427 083	364 489	379 506	269 128	العراق
113 561	123 078	124 600	126 562	135 745	159 576	149 492	150 575	130 321	115 793	112 298	الأردن
198 650	197 502	199 637	191 025	182 385	187 003	177 647	184 888	157 968	190 515	216 139	الكويت
28 478	43 013	46 240	46 440	44 951	45 407	52 422	48 892	44 703	45 233	58 497	لبنان
109 374	86 571	130 127	63 887	72 905	99 348	101 112	101 267	112 195	31 240	18 934	ليبيا
34 920	31 065	25 600	23 661	22 613	24 492	14 927	17362	12 086	11 473	7 371	موريتانيا
7 034	16 158	11 505	9 285	11 222	6 323	13 664	14 270	7 188	13 240	8 892	المغرب
135 489	154 556	159 605	164 339	149 616	156 340	151 965	154 015	219 723	126 480	108 753	عمان
236 44	23 402	20 709	16 648	15 740	20 073	23 989	6 241	8 713	11 115	12 582	فلسطين
185 123	183 168	179 244	189 841	174 336	161 630	139 035	126 244	136 099	139 820	127 690	قطر
793 210	804 738	801 716	924 279	1 109 666	1 157 434	1 015 331	1 050 463	1 004 477	959 094	879 379	السعودية
7 632	4 418	5 264	3 007	2 623	2 408	1 399	1 222	56	15	47	الصومال
1 311	1 467	1 960	1 513	3 140	851	4 197	4 556	1 798	0	0	السودان
22 081	25 496	32 475	34 308	17 361	26 742	31 342	30 351	13 582	11 105	17 990	سوريا
2 300	7 762	7 150	4 318	2 865	4 025	8 093	8 193	12 963	5 808	8 574	تونس
727 653	1 018 737	854 158	674 061	733 320	749 209	615 017	477 054	458 010	406 630	383 205	الإمارات
141 051	140 381	96 996	82 125	86 336	61 818	129 536	113 903	118 511	86 284	111 930	اليمن
4 133 836	3 949 345	3 998 552	4 159 940	3 869 585	4 111 482	3 501 058	4 021 070	3 729 439	3 286 668	3 105 106	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>. أيلول 2022.

مرفق 8

معدلات الاعتماد على الواردات وتنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين للمجموعات الغذائية الرئيسية الأربعة

1. مصادر البيانات وتعريف المجموعات الغذائية (الجزء 2، القسم 6.4).

يتم حساب المقاييس الواردة في القسم 6.4 كمتوسطات خلال الفترة 2017-2019، وهي، في الوقت نفسه، آخر فترة تتوفر عنها جميع البيانات (انظر الاستثناءات في النص أدناه).

يعتمد التحليل على مصدرين أساسيين للبيانات. أولاً، تقدم بيانات ميزانيات الأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بيانات عن الإنتاج والواردات والصادرات لنحو 120 منتجاً غذائياً فردياً. وتستخدم هذه البيانات لوضع مقاييس لتقييم دور الواردات في الإمداد الكلي للأغذية باستخدام مجموعة بيانات موحدة ومنسقة. وتتمثل أوجه القصور في هذه البيانات في عدم توفر أي بيانات عن كل من البحرين وقطر، وأن إنشاء بيانات ميزانيات الأغذية للإمارات العربية المتحدة قد توقف في عام 2013 وعادت منذ وفترة وجيزة. وعليه، بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، تم استخدام المتوسطات للفترة من 2011 إلى 2013.

ثانياً، نظراً لأن بيانات ميزانيات الأغذية لا توفر سوى بيانات مجمعة عن الواردات دون الكشف عن الشركاء التجاريين للبلد، فإن التحليل يستخدم بيانات التجارة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات)، والتي توفر بيانات عن الواردات والصادرات على مستوى البلد المستورد، وبلد المنشأ، والمواد الغذائية المستوردة. وتستخدم هذه البيانات لوضع المقاييس الموضحة أعلاه أو مستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين من عدمه. وتتمثل أوجه القصور في هذه البيانات في أن مصفوفة التجارة التفصيلية لمنظمة الأغذية والزراعة لا تشمل «الأسماك والمنتجات السمكية»، وبالتالي تم استبعادها من تحليل مستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين من عدمه. ونظراً لأن التحويلات من أعداد الرؤوس إلى الأطنان للحيوانات الحية غير متوفرة حالياً، فقد تم استبعاد الحيوانات الحية أيضاً من تحليل التجارة. أخيراً، نظراً لأن بيانات التجارة المفصلة حسب المنتج والشريك التجاري لكل من العراق والسودان غير متوفرة في قاعدة بيانات الفاوستات (من حيث شركائهما التجاريين)، فقد تم إعادة تكوين هذه التدفقات التجارية بالاستعانة بتقارير الشركاء التجاريين («معكوسة»).

يتم دمج كلا مصدرَي البيانات على مستوى مجاميع الأغذية، وكذلك على مستوى مجموعات الأغذية الفردية (انظر التعريفات أدناه). وقد تم ربط ما يقرب من 400 مادة غذائية مدرجة في

بيانات التجارة لمنظمة الأغذية والزراعة بحوالي 120 مادة تغطيها بيانات ميزانيات الأغذية، وذلك باستخدام التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وتم إسقاط المواد المدرجة في بيانات التجارة، ولكن ليست مدرجة في بيانات ميزانيات الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، عند حساب مؤشرات الاعتماد على عدد محدود من الموردين حيث لا يتم اعتبارها «أغذية» ولكنها تغطي المواد الزراعية غير الغذائية الأخرى (على سبيل المثال، «الصوف والشعر»). بالنسبة لمقاييس نصيب الفرد الواردة في هذه المذكرة، تم الحصول على بيانات عن عدد سكان بلد ما من بيانات ميزانيات الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة وحساب متوسطها للفترة 2017-2019.

يوضح الجدول 52 مختلف المواد الغذائية المدرجة في كل مجموعة من المجموعات الغذائية الأربع. يتم عرض «الأغذية» الممثلة على النحو المحدد في جميع المواد المدرجة في مقاييس بيانات ميزانيات الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة على شكل أوزان. بالنسبة لمجاميع الأغذية، يتم تحويل بيانات التجارة والإنتاج إلى أسعار حرارية، باستخدام عوامل التحويل الخاصة بالبلد <المادة> السنة التي تصف المحتوى النموذجي من الأسعار الحرارية لمادة غذائية معينة. ويتم حساب هذا المحتوى من المعلومات المضمنة في بيانات ميزانيات الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة (على سبيل المثال، احتوى متوسط كيلوغرام واحد من «القمح ومنتجاته» في هولندا على حوالي 3115 سعرة حرارية لكل كيلوغرام في عام 2018). تتم مقارنة البيانات الخاصة بالمحتويات الغذائية لمختلف الأغذية والتحقق من صحتها مقارنة ببيانات منظمة الأغذية والزراعة حول «بيانات مكونات الأغذية للاستخدام الدولي».

الجدول 52

قائمة المواد الفردية المدرجة في المجموعات الغذائية الأربعة

الحبوب	الفواكه والخضروات	اللحوم	البقول
الشعير ومنتجاته	التفاح ومنتجاته	اللحوم البقرية	الفاصوليا
الحبوب - باستثناء البيرة	الموز	اللحوم	والبقول
الحبوب وغيرها	الحمضيات وغيرها	اللحوم وغيرها	البقول ومنتجات أخرى
الذرة ومنتجاتها	جوز الهند، بما في ذلك لب جوز الهند	لحوم الضأن والماعز	
الدخن ومنتجاته	التمور	الأحشاء الحيوانية	
الشوفان	الفواكه - باستثناء النبيذ	الأحشاء الحيوانية، الأجزاء الصالحة للأكل	
الأرز (وما يعادله من منتجاته المطحونة)	الفواكه وغيرها	لحم الخنزير	
الجاودار ومنتجاتها	الجريب فروت ومنتجاته	لحوم الدواجن	
الذرة الرفيعة ومنتجاتها	العنب ومنتجاته (باستثناء النبيذ)	اللحوم والدجاج المعلبة*	
القمح ومنتجاته	الليمون الأصفر والأخضر ومنتجاتهما	وجبات اللحوم*	
الأرز غير المقشور (ما يعادله من الأرز المطحون)*	الزيتون (بما في ذلك المحفوظ)		
	البصل		
	البرتقال واليوسفي		
	البازيل		
	الفلفل		
	الفلفل الإسباني		
	الأناناس ومنتجاته		
	الطماطم ومنتجاتها		
	الخضروات		
	الخضروات وغيرها		
	الخضروات ومنتجاتها الطازجة أو المجففة غير المصنفة في أي مكان آخر*		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>

ملاحظات: * يتم تضمينها فقط في حساب مقاييس الاعتماد على عدد محدود من الموردين. يشير مصطلح مجاميع «الأغذية» في التحليل إلى جميع المواد المدرجة في بيانات ميزانيات الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة. غير المصنفة في أي مكان آخر: أي تلك التي لم يتم تضمينها بالفعل في فئة أخرى.

2. الاعتماد على الاستيراد

الجدول 53

معدل الاعتماد على استيراد الحبوب (نسبة مئوية) (متوسط 3 سنوات)

2017– 2019	2016– 2018	2015– 2017	2014– 2016	2013– 2015	2012– 2014	2011– 2013	2010– 2012	2009– 2011	
70.1	74.3	77.4	76.6	72.9	70.2	68	69.7	70	الجزائر
	73.2				63.2	65.6	63.9		جزر القمر
97.9	100	100	99.5	98.8	98.3	98.7	100	100	جيبوتي
47.8	47.9	44.2	43.3	41.9	39.7	39.6	41.6	42.6	مصر
57.0	61.8					47.9	50.9	56	العراق
100	99.9	97.3	95	99.8	100	100	98.5	93.4	الأردن
96.2	98.7	100	98.0	97.9	93.8	95	95.9	97.5	الكويت
93.5	97.3	99	96.4	92.0	100	100	100	94.3	لبنان
93.9	86.7	88.9	90.1	90.4	90.4	91.5	93		ليبيا
			58.2	56.4	55.5	65.4	66.6	79.3	موريتانيا
48.9	56.8	54	59.6	36.4	47.7	42	46.1	36.8	المغرب
85.2	93.4	93	93.3	96.2	94.7	94.6	87.2	87.1	عمان
93.8	95.2	89	88	88.5	89.1	88.8	86.3	85.7	السعودية
25	22.8	29.3	27.2	28.9	34.6	42.2			السودان
36.5	42.7	28.7	35	36.5	37.3	33.8	38.2		سوريا
63.1	70.1	71.5	66.8	67.5	58.9	57.5	56.6	55.2	تونس
99.9	97.9	92.9	94.3	97.6	99	100	98.8	94	الإمارات
96.3	96.3	94.3	88.8	84.6	79.6	82.5	81	86.5	اليمن
75.3	77.4	77.3	75.6	74.1	73.6	73	75	77	متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

الشكل 50

الاعتماد على الواردات والواردات للفرد في أربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017-2019)

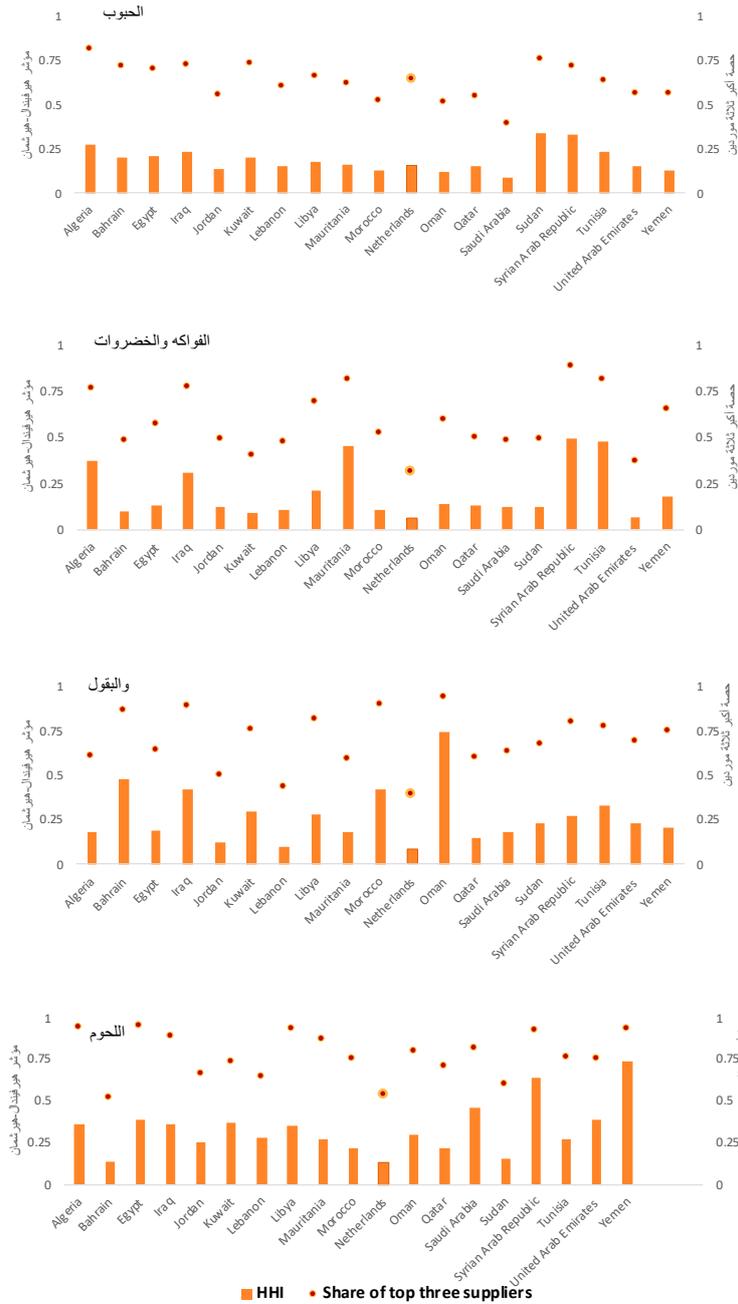


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصنوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS> and <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>. ملاحظة: بيانات الإمارات العربية المتحدة هي للفترة من 2011 إلى 2013. الأعمدة الزرقاء هي نسب الاعتماد على الواردات (محسوبة على أساس الأوزان) والنقاط البرتقالية هي صافي الواردات للفرد (في السنة، بالكيلوغرام). لا تتوفر بيانات لكل من البحرين وقطر. المواد المدرجة في المجموعات الغذائية الأربع مفصلة في المرفق 8. تم إسقاط الحالات ذات معدل الاعتماد السلبي على الواردات لكون البلد يعتبر مُصدراً صافياً للمجموعة الغذائية المعنية (مثل المغرب للفواكه والخضروات).

3. مستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين

الشكل 51

مقاييس الاعتماد على عدد محدود من الموردين
لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017-2019)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصنوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS> and <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>

ملاحظة: تمثل الأعمدة الزرقاء قيمة مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، وتمثل النقاط البرتقالية حصص الاستيراد من أكبر ثلاث دول موردة. تم إنشاء البيانات الخاصة بالعراق والسودان من معلومات وتقارير الشركاء التجاريين. وتم حساب جميع القيم بناءً على المتوسطات المأخوذة خلال الفترة من 2017 إلى 2019 وهي قائمة على الأوزان.

الملحقات

ملحق 1

نظرة عامة على التنمية على المستوى القطري والأولويات الوطنية ذات الصلة بالتجارة والأمن الغذائي

بذلت العديد من البلدان من البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا جهوداً مكثفة لتقليل اعتمادها على التجارة من خلال توسيع قطاعها الزراعي. وبغض النظر عن مستوى اعتماد دول المنطقة على الواردات، كانت هناك جهود للتحويل نحو الاكتفاء الذاتي، وكذلك لإجراء إعادة هيكلة استراتيجية لسلال الصادرات والواردات الخاصة بكل منها. ويقدم القسم أدناه لمحة سريعة عن التنمية على المستوى القطري ومستوى اتساقها مع الأولويات الوطنية.

الجزائر

يساهم القطاع الزراعي بنسبة تصل إلى 12.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ويوفر أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل مباشرة. وترى الحكومة الجزائرية أن الوضع الاقتصادي العالمي، الذي يتسم بتقلب أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الغذائية، يمثل درساً حول أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الأساسية. وفي إطار الجهود المبذولة لتحرير السوق، ألغت السلطات الجزائرية نظام الدعم الحكومي في عام 1994. واعتباراً من عام 2001، اقتصرت قائمة السلع، التي تتحكم الحكومة بأسعارها والتي تؤثر على القطاع الزراعي، على الحليب المبستر ودقيق الخبز والخبز ومياه الشرب والمياه المستخدمة في الزراعة، وكذلك منتجات الطاقة.

تهدف سياسة التجارة في الجزائر إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على التجارة في المنتجات الزراعية. وفي عام 2021، وضعت الحكومة هدفاً لخفض استيراد المنتجات الزراعية بمقدار 2.5 مليار دولار أمريكي، مما سيؤثر على السلع المستهدفة مثل الحبوب والسكر والحليب المجفف والزيوت النباتية.

وفي عام 2020، كشفت الحكومة الجزائرية عن استراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع الحبوب مع التركيز على الخبز (الشعبي) والقمح والذرة ومحاصيل السكر والبطور الزيتية. إذ لا تزال هذه المنتجات تشكل جزءاً كبيراً من واردات الجزائر (أكثر من 10 مليار دولار أمريكي). وتنطوي الاستراتيجية أيضاً على تحديث نظام الري للتخفيف من الإجهاد المائي وزيادة غلة المحاصيل. وستواصل الحكومة دعم أسعار الخبز. ولتشجيع الإنتاج المحلي، تقدم الحكومة أيضاً إعانات للمنتجات البديلة للواردات (مثل الحليب المبستر محلياً بدلاً من الحليب المجفف المستورد). كما تعمل الحكومة على إنشاء مراكز تجميع محلية لزيادة قدرات ومرافق تخزين

الحبوب. كما تقوم بإنشاء مجمعات صغيرة للصناعات الزراعية، وتطوير قطاع البذور وتعزيز الزراعة الذكية (المقاومة لتغير المناخ). يتجاوز إمداد الطاقة الغذائية في الجزائر احتياجات سكان البلاد من الطاقة. وتمثل الحبوب والزيوت النباتية والمحليات ثلاثة أرباع إمدادات الطاقة. وعلى الرغم من زيادة مؤشر التنوع الغذائي، إلا أن جودة النظام الغذائي لا تزال دون المستوى المطلوب. فمشاكل نقص التغذية والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة منتشرة بين الناس، وهناك حاجة ماسة لسياسات مركزة لمواجهة هذه التحديات.

جزر القمر

تاريخياً، هيمنت الزراعة على اقتصاد جزر القمر بسبب تربتها البركانية الخصبة وتنوع مناخها. فمنذ عام 2000، نما اقتصاد جزر القمر والذي يعتمد على قطاع الزراعة نمواً بطيئاً بنسبة 2.6 في المائة سنوياً. ويحتل الحجم النسبي لقطاع الزراعة، الذي يستحوذ على 38 في المائة من الوظائف و36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، المرتبة 94 في المائة على مستوى العالم. وتمثل مجموعة صغيرة من ثلاثة محاصيل تصديرية (القرنفل والفانيليا واليبلانج) نحو 90 في المائة من الدخل المتأتي من التصدير، وهناك محاولات لتنويع سلة الصادرات لتشمل لب جوز الهند وزيت جوز الهند والبن.

كان النمو الزراعي على مدى العقدين الماضيين مدفوعاً باستراتيجية غير مستدامة لتحويل أراضي الغابات لاستخدامها في الزراعة، بدلاً من تحسين إنتاجية المزارع القائمة أو تعزيز قيمتها المضافة. ويعد 72 في المائة على الأقل من المزارعين هم من منتجي الكفاف وتتسم ارتباطاتهم بسوق أغذية محلي سريع النمو بضعفها، ناهيك عن تحول نحو استهلاك المزيد من اللحوم والخضروات ومنتجات الألبان. وبات الإنفاق على المحاصيل سريعة التلف والماشية الآن يتجاوز الحبوب. وقد أدى التجزؤ في سوق الأغذية والمشروبات في جزر القمر إلى تغيير النظام الغذائي بحيث أصبح الآن يشبه النظام الغذائي الذي تتبعه الطبقة المتوسطة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، في ضوء تزايد الطلب المحلي على المواد الغذائية سريعة التلف والأطعمة المصنعة. فإنتاج البلاد من الغذاء غير كاف وغير متوافق مع طلب السوق. وعلى الرغم من وجود إشارات أن هناك تحولاً في الإنتاج المحلي من الأرز وجوز الهند إلى الدرنات والبقول، لم يكن هناك موائمة مع التغييرات الحاصلة في الطلب نتيجة تبدل الأنماط الغذائية.

في الوقت الحالي، يفتقر القطاع إلى استراتيجية معتمدة تحدد المسار نحو تحقيق التزام الحكومة بتحويل قطاع الزراعة. فالهيكل المؤسسي الذي يسيطر على قطاع الزراعة لا مركزي ومعقد، والخدمات ضعيفة بسبب عدم وجود نماذج مستدامة مدرة للدخل. كما يتسم الاستثمار الحكومي في الزراعة بضعفه منذ عدة سنوات، حيث تعتمد غالبية مبادرات دعم قطاع الزراعة على المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

جيبوتي

يساهم القطاع الزراعي في جيبوتي، الذي يتركز بشكل كبير على الظروف الجغرافية، بما في ذلك المناخ، بحوالي 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وتمتلك جيبوتي 10000 هكتار فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، منها 1000 هكتار مزروعة. ويقوم الإنتاج الزراعي على استخدام الواحات ويديره بشكل رئيسي الأسر المزارعة ومزارعو الكفاف. وتمثل تربية الماشية النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان الريف. ومن جهة أخرى، يتسم قطاع مصايد الأسماك في جيبوتي بضعفه وعدم تطوره. والمحاصيل الزراعية الرئيسية في جيبوتي هي التمر والليمون والمانجو والبطيخ والخضروات. ونظراً لأن جيبوتي تستورد معظم غذائها، يتأثر سعر السوق المحلي للمواد الغذائية بالتقلبات في أسعار الغذاء الدولية. إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 في المائة من أي ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الدولية ينعكس مباشرة على أسعار المواد الغذائية المحلية في جيبوتي. كما أثرت موجات الجفاف الشديدة والممتدة على الأمن الغذائي لنحو 20 في المائة من سكان العاصمة وثلاثة أرباع الأسر الريفية في الماضي.

يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة جيبوتي الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي. ولتحقيق ذلك، تخطط الحكومة للقيام بالإجراءات التالية: (1) زيادة المساحات المروية؛ (2) تنويع أنشطة تربية الثروة الحيوانية؛ (3) استغلال الأسماك السطحية الصغيرة الموجودة في المياه الإقليمية الجيبوتية؛ (4) توفير إمدادات مأمونة من مياه الشرب في المناطق الريفية لزيادة إنتاج الثروة الحيوانية والمزروعات، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي لأضعف قطاعات السكان. وتهدف استراتيجية الأمن الغذائي لحكومة جيبوتي إلى: (أ) إنشاء مشاريع زراعية في البلدان المجاورة، لا سيما في إثيوبيا والسودان لضمان مخزون احتياطي من الغذاء؛ و (ب) تطوير الأراضي الصالحة للزراعة داخل البلد من خلال أنظمة الري وتعبئة المياه السطحية.

على الرغم من مكاسب التنمية العديدة، كان للجفاف بين عامي 2008 و2011 تأثير هائل على القطاع. وبات الوضع الآن يتطلب تدابير تخفيف مثل التوسع في استخدام الأساليب المبتكرة لحصاد المياه وإدارتها وتعزيز الأنشطة الريفية المدرة للدخل (من الخيارات المتاحة مصايد الأسماك والحرف اليدوية). بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لاعتماد تدابير الحفاظ على التربة والمياه لحماية الأجسام المائية ومصادر المياه وتعزيز تجديد الغطاء النباتي حول هذه الموارد. كما أن هناك حاجة لدمج اعتبارات التغذية وأهدافها في السياسات الزراعية والتجارية.

مصر

تتجه مساهمة الزراعة في الدخل القومي لمصر نحو الانخفاض. إذ تشير الأدلة التجريبية إلى أن مساهمة قطاع الزراعة قد انخفضت من 29 إلى 16.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1970 و2000، وانخفض الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي قدره 2.8 في المائة بين عامي 1960 و1980. وبلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 13.2 في المائة بين عامي 2000 و2017، في حين بلغ متوسط العمالة في هذا القطاع 29 في المائة خلال الفترة نفسها. بشكل عام، تواجه البلاد تحدي مناخها الجاف، وزيادة طلب

المحاصيل المروية على المياه والاعتماد المتزايد والمتجذر على المحاصيل المروية بمياه النيل. وهذه الجوانب تزيد من قابلية تأثر البلاد بتغير المناخ.

لطالما كان الاكتفاء الذاتي من الغذاء أحد الأهداف الرئيسية للسياسات في مصر (المادة 79 من دستور 2014). وقد تم تنفيذ برنامجين لإصلاح السياسات الزراعية بين عامي 1987 و2002 بما في ذلك مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان (1987-1995). وبرنامج إصلاح السياسات الزراعية (1996-2002).

تواصل الحكومة المصرية مشاركتها في هذا القطاع من خلال ضبط مخصصات المياه من خلال نظام الري بالنيل واستخدام نظام الري العام. وفيما يخص السياسات المتصلة بتوفير المدخلات الزراعية، تحولت الحكومة تدريجياً من السيطرة الكاملة إلى تحرير هذا الجانب وزيادة إشراك الشركات الخاصة. وتركز سياسة التجارة الزراعية للحكومة على زيادة الإنتاج، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، من المحاصيل ذات الاستهلاك المحلي المرتفع.

تحدد استراتيجية التنمية الزراعية 2030 أهداف الاكتفاء الذاتي للقمح والذرة بنسبة 81 في المائة و92 في المائة على التوالي. وتعمل مبادرات استصلاح الأراضي على إحداث تحول نحو زراعة المحاصيل عالية القيمة القابلة للتصدير في الأراضي المستصلحة. وقد قوبلت هذه السياسات بالنقد لعدم أخذها في الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد الشحيحة، مثل الأراضي والمياه. إذ تعتبر تكلفة الفرصة البديلة عن زراعة الحبوب كبيرة عند مقارنتها بالفواكه والخضروات ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة نسبياً.

تعمل الحكومة المصرية أيضاً على تعزيز الصادرات من خلال إنشاء المناطق التجارية، وخاصة حول الموانئ الرئيسية. وفي عام 2002، تم اعتماد قانون جديد لتشجيع الصادرات، مما مهد الطريق لإنشاء صندوق تنمية الصادرات وإطلاق برنامج دعم الصادرات. بشكل عام، هناك حاجة لوضع سياسات لتحسين الحالة التغذوية وضمان اتباع أنماط غذائية صحية في البلاد.

العراق

يعد القطاع الزراعي في العراق جزءاً حيوياً من الاقتصاد على الرغم من حقيقة أنه لا يمثل سوى 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وتتم ممارسة الأنشطة الزراعية في الغالب في وحدات زراعية صغيرة، وهي عبارة عن نظام منخفض المدخلات والمخرجات. فغلة المحاصيل متدنية بكل المقاييس، إذ يميل المزارعون إلى تقليل التكاليف ذات الصلة بتجهيز الأرض والغرس وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد. ويعتبر إنتاج المحاصيل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لغالبية المزارعين (75 في المائة) في العراق، بينما يعتمد الباقي على تربية الثروة الحيوانية أو الأنشطة المختلطة التي تشمل زراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية.

بعد أن كان العراق بلداً منتجاً للأغذية يعتمد على أصحاب الحيازات الصغيرة ويغطي احتياجاته الأساسية، فقد أصبح اليوم مستورداً رئيسياً للغذاء. وقد تعرضت استدامة القطاع الزراعي لضرر كبير بسبب النزاع وسوء الإدارة. ونتيجة لذلك، تراجع قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء وإطعام الناس. وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتيحها الزراعة لإنتاج الغذاء وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، يمثل نظام الأغذية الزراعية الحالي مشكلة بسبب انخفاض إنتاجيته والتي

يُلقى باللوم فيها على حقيقة أن النظام الحالي يقوم على نموذج أصحاب الحيازات الصغيرة. ولا يزال العاملون في الزراعة يشكلون حوالي 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة في العراق.

كان نظام التوزيع العام، الذي تم وضعه في التسعينيات كرد فعل للعقوبات الدولية التي منعت استيراد السلع الزراعية إلى العراق، يتضمن إعانات كبيرة لأسعار المواد الغذائية الأساسية كوسيلة لتفادي الأزمات الإنسانية في البلاد. ومع ذلك، فقد أدى هذا النظام إلى إزالة أي حوافز من أمام القطاع الخاص لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي في حال استدعت ظروف السوق ذلك.

حالياً، تهدف سياسات وزارة الزراعة إلى تحسين أداء الأسواق الزراعية. الهدف من هذه السياسات هو رفع كفاءة أسواق السلع من خلال: (1) تصنيف السلع الزراعية؛ (2) تعزيز قيمة السلع الزراعية وتعبئتها؛ (3) التوسع في تحويل الصناعة الزراعية ومرافق التصنيع؛ (4) تحديث مخازن التبريد والتبريد؛ (5) تعزيز شبكات المعلومات لتعزيز القدرة التنافسية. ولأسباب لا تزال غير معلومة، لم يتم التركيز على التغذية في السياسات الحالية للحكومة كما هو مطلوب.

الأردن

انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، بالأسعار الجارية، بشكل مطرد منذ السبعينيات. فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 14.4 في المائة إلى 8.3 في المائة بين عامي 1971 و1975، وانخفضت تدريجياً إلى 7.1 في المائة و6 في المائة وأخيراً إلى 3 في المائة في أعوام 1980 و1995 و2006 على التوالي.

وفي عام 2002، تبنت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2010-2002. وتسلط الاستراتيجية الضوء على دور القطاع الزراعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والوضع الحالي للقطاع والسيناريوهات المستقبلية في ظل سيناريو «الوضع الراهن» وسيناريو «التنمية» لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه التنمية. وتقدم الاستراتيجية لمحات عن المشاريع المقترحة في القطاعات الفرعية الزراعية الخمسة للزراعة البعلية، والزراعة المروية في وادي الأردن، والزراعة المروية في المرتفعات، والثروة الحيوانية والمراعي، وتسويق المنتجات الزراعية.

وضعت وزارة البيئة الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر 2021-2025 كخطوة تالية نحو تنفيذ التوصيات الواردة في الخطة الوطنية للنمو الأخضر. وتحدد خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر أطراً وإجراءات للنمو الأخضر على مستوى قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والنفايات والمياه لدعم تنفيذ رؤية الأردن للنمو الأخضر وتعزيز قدرتها المستقبلية على التعافي واحتواء الصدمات من أي كوارث مثل جائحة كوفيد-19. في المقابل، لا تركز السياسات الحالية في الأردن على جانب التغذية.

البحرين

تمثل الزراعة مكوناً لا يكاد يذكر في اقتصاد البحرين، إذ تمثل 0.3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت الذي لا تمتلك فيه البحرين استراتيجية وطنية طويلة المدى لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، تعمل الحكومة حالياً على صياغة مثل هذه الاستراتيجية، ومن المتوقع أن تكون الهيئة الوطنية للأمن الغذائي بمثابة أداة لتوحيد وتنسيق الجهود الموزعة حالياً على عدة إدارات حكومية. وستكون الركائز الأساسية للاستراتيجية طويلة المدى هي قطاع الزراعة وصيد الأسماك، فضلاً عن إنشاء صندوق خاص للأمن الغذائي ضمن الميزانية الوطنية. ومن بين التوصيات التي تضمنتها الاستراتيجية: (1) فرض قيود على الواردات الزائدة التي من شأنها أن تنافس المنتجات المحلية؛ (2) تشجيع البنوك على الدخول كشركاء في مشروعات الأمن الغذائي أو تمويلها؛ (3) طلب الدعم المالي من قبل المنظمات الدولية التي تشارك فيها البحرين؛ (4) إبرام اتفاقيات مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الأمن الغذائي؛ (5) تأمين وتوفير مساحات من الأراضي في الدول الأخرى بما يمكن للبحرينيين الاستثمار الزراعي فيها.

تم إطلاق العديد من المبادرات الزراعية في البحرين، تشمل إنشاء المختبرات الزراعية وتقديم الدعم للمزارعين من خلال خدمات الإرشاد الزراعي وتشجيع الاستثمارات الزراعية والتسويق للمزارعين. وفي قطاع المصايد، توفر الحكومة للقطاع الخاص الفرصة للاستثمار في مشاريع الاستزراع السمكي.

الكويت

نما القطاع الزراعي في الكويت على مر السنين، وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 0.16 في المائة في عام 2008 إلى 0.457 في المائة في عام 2020.

ومع ذلك، فإن حوالي 90 في المائة من إجمالي مساحة البلاد غير صالحة للزراعة حيث لا يدعم المناخ ولا الموارد الطبيعية تطوير قطاع الزراعة. فمصادر المياه الطبيعية في الكويت شحيحة وترتبتها رملية وتتطلب رياً مكثفاً. لذلك، تعتمد البلاد في إنتاجها الزراعي على البيوت البلاستيكية. وتشكل الخضار والبطاطس والحبوب غالبية إنتاج المحاصيل في الكويت، ونموذج الزراعة الأسرية غير موجود.

تعتمد الكويت بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية التي، كما هو معلوم، محكومة بالتقلبات الحاصلة في أسعار السلع في الأسواق الدولية. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على سلاسل الإمداد الغذائي الضوء على الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي.

تهدف رؤية الكويت لعام 2035 إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي وتحسين بيئة الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب. وتتمثل إحدى الركائز الرئيسية لخطة التنمية الوطنية للكويت في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. وتعتمد الحكومة تحقيق ذلك من خلال الزراعة في الأراضي الجافة في المناطق الحضرية وتبني التقنيات المبتكرة، بالإضافة إلى توفير الموارد الضرورية الأخرى والعمالة الماهرة لتعزيز إنتاجها الغذائي.

لبنان

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبنان في السنوات الأخيرة من 6.79 في المائة عام 1995 إلى 3 في المائة عام 2020.

يمتلك لبنان أراضي زراعية متنوعة نسبياً وميزة نسبية داخل المنطقة في تجارة الخضار والفواكه والنبيد وزيت الزيتون والدرنات. ومع ذلك، يعترض طريق تطوير قطاع الزراعة مجموعة من القيود. فمعظم المزارعين في لبنان هم من صغار المزارعين ومزارعي شبه الكفاف وسوق الأراضي غير ملائم للغاية (إيجارات مرتفعة وتكاليف ضخمة للمعاملات والتسجيل). ومن بين التحديات الرئيسية الأخرى التي يواجهها القطاع الزراعي ممارسات ما بعد الحصاد وضعف البنية التحتية والتنظيم وتدهور التربة والتلوث بسبب الإفراط في استخدام المواد الكيماوية الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية المحاصيل والعمالة غير الماهرة.

تحدد الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025 عدداً من الأولويات ومجموعة من التدخلات ذات الصلة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين استخدام التمويل العام وتحفيز التمويل الخاص لتحقيق النتائج المرجوة. والهدف الرئيسي من الاستراتيجية الوطنية للزراعة هو تحقيق الأمن الغذائي والتنوع. كما تهدف الاستراتيجية إلى جعل نظام الأغذية الزراعية مساهماً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي ومركزاً رئيسياً للصمود وتحويل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد منتج.

على سبيل المثال، توضح الركيزة الأولى أن الاستراتيجية ستعطي الأولوية لجهود الحد من مخاطر تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك عن طريق الواردات الغذائية المدعومة من قبل الدولة). ومع ذلك، كما هو الحال مع العراق، لا تلبى الاستراتيجية على وجه التحديد الاحتياجات التغذوية للسكان.

ليبيا

ارتبط تاريخ التنمية الزراعية في ليبيا ارتباطاً وثيقاً، وإن كان عكسياً، بتطور قطاع النفط فيها. فقد كانت مساهمة قطاع الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عام 1958 قبل عصر الثروة النفطية أكثر من 26 في المائة، قبل أن تتراجع من 5.18 في المائة عام 2002 إلى 1.8 في المائة عام 2008. ونسبة الليبيين العاملين في شكل من أشكال الإنتاج الزراعي كبيرة نسبياً (22 في المائة).

وتشمل الأسباب الرئيسية لمثل هذا التدهور النزاع وعدم الاستقرار السياسي وندرة المياه وأمراض الحيوان والنبات والتصحر وقلة العمالة. كما تأثرت إنتاجية المحاصيل بشكل خاص نتيجة ارتفاع تكلفة المعدات والمدخلات الزراعية، مثل الآلات ومضخات المياه والبذور والمبيدات. وقد أدت هذه المشاكل إلى تفاقم العديد من التحديات التي يواجهها المزارعون، مثل انخفاض جودة البذور والمبيدات المتاحة وانتشار الآفات والأمراض في المحاصيل وعدم القدرة على الحصول على مياه الري.

أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية المستمرة في ليبيا إلى نزوح السكان وتعطيل سبل عيش الأسر. على الرغم من ذلك، لا تزال الزراعة تمثل مصدراً مهماً للدخل في المناطق الريفية، وإن كان هناك اختلافات ملحوظة بين كل منطقة وأخرى. ومع استمرار حالة النزوح بفعل النزاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية، سيظل الأمن الغذائي على رأس أولويات الحكومة.

وفي الوقت الذي تمكن فيه معظم الليبيين من الحفاظ على مستويات عالية نسبياً من استهلاك الغذاء، إلا أن مؤشرات أخرى للأمن الغذائي تنذر بأن الوضع سيتهوّر. كما إن المعدلات المرتفعة للناس الذين يتبنون استراتيجيات تكيف مع الأزمات وحالات الطوارئ (60 في المائة من السكان)، وزيادة الإنفاق على الغذاء كلها عوامل تزيد من سوء الوضع الحالي بشكل لا يمكن تحمله. تنفق الأسر الليبية 53 في المائة من دخلها على الغذاء بينما ينفق 31 في المائة من الأسر أكثر من 65 في المائة. وفي الوقت الحالي، لا تستطيع الأسر الفقيرة الحصول على الغذاء لأنها لا تستطيع تحمل تكاليفه، إذ استمرت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع وتقلصت مداخيل الأسر وقدرتها على التكيف مع الوضع القائم.

هناك حاجة لإيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء ليبيا. وهذا يشمل دعم الإنتاج الزراعي للتكيف مع النزاع والمناخ، فضلاً عن تسهيل حصول المزارعين على المدخلات عالية الجودة وخدمات الدعم، مثل خدمات الإرشاد الزراعي واللقاحات وبناء القدرات والدعم المالي. وبناءً على ذلك، يلزم إجراء المزيد من التقييمات المتعمقة للأنشطة الزراعية لتحديد التدخلات المناسبة لمجالات محددة، مثل الري بالتنقيط وتنويع المحاصيل العلفية وإنعاش قطاع مصايد الأسماك وخدمات صحة الحيوان. كما يتعين على هذا البلد أيضاً وضع سياسات تركز بشكل أكبر على الأمن الغذائي والتغذية.

موريتانيا

تؤدي الزراعة دوراً أساسياً في اقتصاد موريتانيا، إذ يكسب أكثر من نصف سكان البلاد البالغ قطاعان يوظفان حوالي 60 في المائة من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وعلى الرغم من وجود تقلبات كبيرة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، تظل الزراعة واحدة من أهم قطاعات في الاقتصاد. وكانت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 33.5 في المائة عام 1961 قبل أن تتراجع إلى 28.1 في المائة في عام 1995 ثم إلى 20.2 في المائة في عام 2020.

وعلى الرغم من الحصة الكبيرة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن إنتاج الحبوب المحلي في هذا البلد القاحل لا يلبى سوى حوالي ثلث احتياجاته الغذائية. وهذا بطبيعة الحال يدفعه للاعتماد على الواردات، وخاصة الذرة الرفيعة والدخن والقمح. وفيما يتعلق بالسياسات الزراعية، بدأت الحكومة بتحرير قطاع الزراعة بعد أن تبنت في التسعينيات سياسة ترمي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي. ونتيجة لذلك، فقدت شركة «سومينكس» الحكومية احتكارها للاستيراد. كما تم إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات وعلى حصص الاستيراد التي كانت تربط واردات الأرز بشراء الأرز المحلي، وتم توفير القروض الزراعية، التي كانت في السابق حكرًا على منتجي الأرز، لمنتجي محاصيل أخرى. تظل أولوية الحكومة في هذا القطاع

هي الأمن الغذائي. وكما هو الحال مع بلدان أخرى في المنطقة، لا تعطي السياسات الحالية أي اهتمام لموضوع التغذية.

المغرب

تعد الزراعة أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد المغربي على الرغم من وجود تقلبات كبيرة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تظل الزراعة أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23.4 في المائة في عام 1965 قبل أن تنخفض إلى 13.5 في المائة في عام 1995 ثم إلى 11.7 في المائة في عام 2020.

إلى جانب قطاعي صيد الأسماك والغابات، توفر الزراعة فرص عمل لنحو 45 في المائة من القوة العاملة المغربية ولها تأثير كبير على الاقتصاد بسبب تقلب إنتاج الحبوب نتيجة تذبذب هطول الأمطار، ودورها في التوظيف، ناهيك عن كونها أهم القطاعات التصديرية في البلاد. ويشكل انتشار المزارع الصغيرة والمشاكل المعقدة المتصلة بسندات ملكية الأراضي وزيادة أسعار الأراضي تحديات خطيرة لواضعي السياسات الزراعية.

في فبراير/ شباط 2020، أطلقت الحكومة المغربية خطتها الاستراتيجية الثانية للزراعة المسماة «الجيل الأخضر»، والتي تحدد استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030. وتقوم الاستراتيجية على ركيزتين أساسيتين هما:

1. إيجاد طبقة وسطى زراعية جديدة تمثل ما بين 350 000 و400 000 أسرة من خلال دعم رواد الأعمال الشباب عبر توفير مليون هكتار من الأراضي مشتركة الملكية وخلق 350 000 فرصة عمل مع التركيز على الزراعة عالية القيمة؛
2. والنهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية.

يعتبر المغرب مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية وما يتصل بها. لذلك، تهدف سياسة الدولة إلى زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد والأمن الغذائي. وكما هو الحال مع العديد من بلدان المنطقة، أغفلت سياسة المغرب لهذا القطاع جانب التغذية.

عُمان

على الرغم من أن قطاع الزراعة في عُمان قد شهد تراجعاً هائلاً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الأربعة الماضية، إلا أنه لا يزال قطاعاً مهماً في الاقتصاد. وقد كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 74.3 في المائة في عام 1961 قبل أن تنخفض إلى 2.8 في المائة في عام 1995 و3 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من أن عُمان تتمتع بموقع استراتيجي بين أسواق أوروبا وآسيا، إلا أنها تعاني من محدودية المنتجات المجدية من الناحية التجارية بسبب مناخها الجاف وملوحة التربة وندرة المياه. ومع ذلك، تمضي السلطنة قدماً في خطط التنمية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا لفتح مسارات جديدة للنمو.

في إطار خطتها الخمسية التاسعة للأعوام 2016-2020 ورؤية 2040، تركز الحكومة العُمانية كثيراً على الابتكار. على سبيل المثال، تمول الحكومة الأبحاث لتحديد واختبار أفضل الوسائل وأكثرها استدامة لاستخدام الموارد المتاحة، بما في ذلك التحول إلى زراعة المحاصيل التي يمكن أن تتحمل مستويات عالية من الملوحة، وتركيب عدادات ذكية لاسلكية لتنظيم استخدام المياه واستخدام مياه البحر لتبريد البيوت البلاستيكية. ووفقاً لمدير الاستراتيجية والتخطيط في وزارة الزراعة والثروة السمكية العُمانية، يمكن لسلطنة عمان مضاعفة إنتاجها الغذائي بمقدرات مرتين أو ثلاث مرات ببساطة عن طريق إدارة الموارد بكفاءة والتركيز على تحليل سلسلة القيمة والتكامل. ولتنفيذ هذه الخطط في وقت انخفضت فيه أسعار النفط، تتجه البلاد إلى القطاع الخاص، مما يساهم بإتاحة فرص جديدة أمام المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات. من جانب آخر، لا يوجد في عُمان أي سياسة للتغذية.

قطر

حققت قطر بعض المكاسب في قطاع الزراعة، وإن كانت غير كبيرة مقارنة بباقي بلدان المنطقة. وبلغت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.373 في المائة في عام 2000 وارتفعت بشكل طفيف إلى 0.339 في المائة في عام 2020. في هذا السياق، تنفذ الحكومة القطرية سياسة طموحة لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وضمان أن التغييرات الهيكلية في قطاع الزراعة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية.

وقد اتخذت وزارة الشؤون الزراعية خطوات كبيرة نحو تغيير الهيكل الاقتصادي الزراعي كلياً لأن النموذج الزراعي الحالي لم يأت إلا بمكاسب طفيفة. وتشمل هذه الجهود تنويع قاعدة الإنتاج المحلي مع التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتسويقية، والاستمرار في تحسين جودة المحاصيل المحلية بما يحقق التوازن البيئي ويهيئ القطاع للتعامل بمرونة وكفاءة مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن قطر تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية، وخاصة الحبوب. وتبذل الدولة جهوداً كبيرة للمضي قدماً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال مساعدة المزارعين (تقديم القروض، وما إلى ذلك) واعتماد تقنيات الزراعة المتقدمة بهدف تحقيق الأمن الغذائي. وكما هو الحال في باقي بلدان المنطقة، لا تركز سياسة وزارة الزراعة القطرية على جانب التغذية.

المملكة العربية السعودية

بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية حوالي 4.9 في المائة في عام 1968. وارتفعت هذه النسبة إلى 5.9 في المائة في عام 1995 قبل أن تنخفض إلى 2.6 في المائة في عام 2020. وتعاني المملكة العربية السعودية من محدودية خطيرة في الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة. ويعتبر قلة هطول الأمطار وقلة الأراضي الصالحة للزراعة من بين أهم التحديات التي تواجهها المملكة في هذا الصدد. وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 1.5 في المائة فقط من إجمالي مساحة المملكة

العربية السعودية، ويستهلك قطاع الزراعة أكثر من 80 في المائة من موارد المياه في البلاد. كما تعتمد المملكة العربية السعودية اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية وحاولت في الثمانينيات، بسبب تقلب الواردات الغذائية، تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي من خلال تقديم إعانات ضخمة للمزارعين.

مع ذلك، لم تحقق هذه الإعانات أي نجاح يذكر وتم إصلاحها في عام 2007. في الوقت الحاضر، تدعم المملكة العربية السعودية أسعار الأعلاف المصنعة لمربي الماشية وتشجع إنتاج الخضروات باستخدام البيوت البلاستيكية والري بالتنقيط. وتهدف هذه التدابير إلى ترشيد استخدام المياه وفي الوقت نفسه ضمان إمدادات غذائية مستدامة.

تلتزم الحكومة السعودية بإصلاح القطاع الزراعي كجزء من برنامج رؤية 2030. ومن الأولويات القصوى للمملكة العربية السعودية تحسين استخدام قطاع الزراعة للموارد الطبيعية المحدودة، وفي الوقت نفسه، مواصلة تنمية المناطق الريفية. وتعتبر الزراعة مصدراً مهماً للوظائف، كما أن دعم المشاريع الزراعية في المملكة لا يحسن الأمن الغذائي فحسب، بل يحسن حياة الناس ككل. من جانب آخر، دفع ارتفاع مستويات استهلاك المأكولات البحرية الحكومة السعودية إلى إحداث تحول في قطاع تربية الأحياء المائية وتوسيعه. علاوة على ذلك، على الرغم من تناول كميات كبيرة من اللحوم والسكر في النظام الغذائي، وارتفاع مستويات السمنة بين السكان، فإن التغذية ليست جزءاً من سياسة الحكومة. يجب على المملكة العربية السعودية بذل جهود مركزة لإصلاح القطاع الزراعي.

الصومال

تعتبر تربية الماشية وزراعة المحاصيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الصومال والمصادر الرئيسية للوظائف والصادرات. وقد أدت الزراعة دوراً مهماً للغاية في اقتصاد الصومال. فخلال الستينيات، بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 64 في المائة. وكانت الصومال شبه مكتفية ذاتياً من الحبوب في أواخر الثمانينيات. وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 62.7 في المائة عام 1990. وتشير التقديرات إلى أن الحصة الحالية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 75 في المائة، وتمثل 93 في المائة من إجمالي الصادرات، مدفوعة في الغالب بصادرات البلاد القوية من الثروة الحيوانية في سنوات ما قبل الجفاف الأخيرة.

واجهت الصومال انهياراً في إنتاج المحاصيل المحلية وزيادة في الطلب المحلي مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو السكاني السريع والتوسع الحضري. حالياً، يواجه قطاع الزراعة في الصومال تحديات هائلة. فلقد تضررت قطاعات تربية الثروة الحيوانية وزراعة المحاصيل بسبب هشاشة وتدهور البيئة الطبيعية في البلاد، وزيادة وتيرة موجات الجفاف والفيضانات نتيجة تغير المناخ، وكذلك بسبب الافتقار إلى خدمات البحوث والإرشاد الزراعي. وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في زيادة كبيرة في الواردات الغذائية.

هناك العديد من الفرص لإعادة إنعاش الإنتاج الزراعي في الصومال، لكن هذا يعتمد على تحسن الوضع الأمني في البلاد وإيجاد مؤسسات عامة ومجتمعية قوية وإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة للسيطرة على الفيضانات وتحسين أساليب الري والنقل. فهناك فجوات

كبيرة ومزمنة في السياسات وفي آليات المراقبة وفي الخدمات التي تقدمها الحكومة عادة. ويمكن تحقيق النمو في قطاع الزراعة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية تطوير شاملة للقطاع، مدعومة بمؤسسات وتدخلات فعالة (ليس فقط في جنوب الصومال ولكن في البلد بأكمله) بالاستعانة بالقطاع الخاص المحلي. يتعين على الصومال تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ وخطة عمل المساهمات المحددة وطنياً بشكل كامل إذا ما أراد هذا البلد تعزيز قدرة قطاعه الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

جمهورية السودان

اعتمد الاقتصاد السوداني اعتماداً كبيراً على قطاع الزراعة. فخلال الستينيات، بلغت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 51.4 في المائة قبل أن تنخفض إلى 37.2 في المائة في عام 1995. ووظف القطاع حوالي 80 في المائة من السكان وساهم بنسبة 80 في المائة من صادرات البلاد. ولكت تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20.3 في المائة عام 2020.

تتيح الظروف المناخية في السودان (مواسم الأمطار بشكل أساسي) زراعة وحصاد المحاصيل مرتين في السن (في يوليو/ تموز ونوفمبر/ تشرين الثاني) في الأجزاء الجنوبية من البلاد. وتتركز معظم الأنشطة الزراعية في السودان على جانبي نهر النيل. وهناك فجوة بين الجنسين فيما يخص إنتاج الغذاء والأمن الغذائي يتضح من حقيقة أن الأسر التي يعولها رجال تنتج غذاء أكثر من تلك التي تعولها إناث، وفرصتها في تحقيق الأمن الغذائي أفضل كذلك. ولذلك، هنالك حاجة إلى تدابير وتدخلات لتعزيز ملكية الإناث للأراضي.

تقوم السياسات الغذائية والزراعية في السودان على هدفين: تحقيق الأمن الغذائي وزيادة تسويق المنتجات الغذائية. وتهدف الاستراتيجية الزراعية في السودان، التي تركز على إنتاج الغذاء الأساسي، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لتمكين البلاد من استخدام إنتاجها المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلية من الغذاء. كما تهدف الاستراتيجية الزراعية، التي تركز على الإنتاج الزراعي التجاري، إلى زيادة الإنتاج من المحاصيل النقدية الأخرى لتمكين السودان من الانخراط في التجارة مع الدول الأخرى من خلال تصدير إنتاجه الزراعي التجاري من المحاصيل النقدية إلى السوق الدولية. ومع ذلك، لا تركز هذه المساعي على تلبية الاحتياجات التغذوية لسكان البلاد.

تعتبر السياسات المتعلقة بملكية الأراضي مهمة لتسهيل الاستثمار في الأراضي ودعم التنمية الزراعية ويمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. يجب أن تستهدف السياسات تنويع المحاصيل الغذائية الزراعية وتحسين أنظمة الري والنهوض بالخدمات الزراعية. كما يجب أن تساهم السياسات في زيادة دخل الأسر من خلال دعم تنويع مصادر الدخل. علاوة على ذلك، تعتبر السياسات التي تهدف إلى تحسين مستويات التعليم مهمة لتعزيز المهارات ودعم الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

الجمهورية العربية السورية

لطالما كان الاقتصاد السوري يعتمد تاريخياً على قطاع الزراعة. فخلال السبعينيات، كانت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 22.4 في المائة وارتفعت إلى 28.2 في المائة في عام 1995 وإلى 39.7 في المائة في عام 2019.

في عام 1987، بدأت الحكومة السورية بإصلاح السياسة الزراعية للبلاد تدريجياً بهدف التخلص التدريجي من البرامج المخططة والمدارة مركزياً والتحول إلى سياسات أكثر تحرراً. وقد أسفر هذا النهج عن نتائج إيجابية من حيث الإنتاج في التسعينيات. وفي نهاية التسعينيات، أصبحت سوريا مُصدراً صافياً للكثير من المنتجات الزراعية. في الوقت نفسه، تم استيراد كميات كبيرة من المنتجات الأساسية، مثل السكر والأرز والزيت النباتي والذرة ومنتجات الألبان مثل الحليب المجفف والزبدة، وكذلك اللحوم.

وعلى الرغم من تحرير التجارة، إلا أنها لا تزال خاضعة لسيطرة الدولة ولا تزال التدابير غير التعريفية قائمة. كما إن إجراءات الاستيراد مرهقة وعمليات التصدير والأسواق المحلية تخضع أيضاً لدرجات مختلفة من التدخل الحكومي. ويخضع القطاع الزراعي في سوريا أيضاً إلى ضوابط أسعار محلية تضعها الحكومة.

حددت الحكومة الأهداف الرئيسية المدرجة أدناه بوصفها الأهداف المتوخاة من السياسة الزراعية والغذائية. وتركز السياسات على تحقيق الاستدامة الذاتية والأمن الغذائي. وكما هو الحال في باقي بلدان المنطقة، لا تركز هذه السياسات والخطط على جانب التغذية. الأهداف:

- تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحسين الميزان التجاري من خلال تقليل الواردات الزراعية وزيادة الصادرات.
- تعزيز اندماج القطاع الزراعي في الاقتصاد؛
- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

تونس

تساهم الزراعة في تونس بما يقرب من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم المحاصيل بنحو 82 في المائة من القيمة المضافة الزراعية. وتاريخياً، كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أعلى عند مستوى 20.7 في المائة في عام 1965 و11.3 في المائة في عام 1995.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، قلل برنامج الإصلاح الهيكلي في تونس من تدابير الحماية للقطاع الزراعي. وشملت هذه الإصلاحات تحرير أسعار المدخلات والمخرجات، وخفض دعم المدخلات وإلغاء تدابير الحماية ضد الواردات. ومع ذلك، ظلت هذه الإصلاحات غير مكتملة حيث واصلت الحكومة التدخل لحماية المزارعين والأمن الغذائي في البلاد. وذهب ما يقدر بنحو 11 في المائة من الحوافز المالية إلى القطاع الزراعي ولم يتم اتخاذ إجراءات إيجابية لدعم الصادرات.

وقد وضعت الحكومة العديد من الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لدعم الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. وتهدف السياسات جميعها إلى زيادة الصادرات وتعزيز حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الغذائي. ولم يركز أي من هذه السياسات على موضوع التغذية.

اليمن

بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن 24.3 في المائة في عام 1990، لكن هذه النسبة تراجعت على مر السنين إلى 13.7 في المائة في عام 2000 و5 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من أن الاقتصاد اليمني يعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط، إلا أن الزراعة هي قطاع رئيسي في الاقتصاد وهي المصدر الرئيسي للعمل لحوالي 37 في المائة من سكان البلاد. وتمثل إدارة الموارد الطبيعية واستهلاك المياه من أبرز الشواغل في قطاع الزراعة.

وهناك العديد من التحديات ذات الصلة بقطاع الزراعة في اليمن، أهمها انخفاض الإنتاجية ومحدودية الموارد (ندرة المياه) وضعف نظم التسويق وانخفاض مهارات الموارد البشرية وضعف البنية التحتية ووسائل الإنتاج وعدم كفاية الإمدادات من المدخلات. وفي ظل التحديات السياسية، تراجع دور الحكومة في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب عوامل أخرى مثل تغير المناخ والنزاعات العرقية وانعدام الأمن.

وتتمثل أهداف السياسات الزراعية والغذائية في اليمن في زيادة الإنتاج وتحقيق الاستدامة الذاتية وتعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالتجارة. وفي ضوء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في اليمن ومحدودية الإنتاج الزراعي، فقد تم توسيع العديد من برامج المساعدات الغذائية الطارئة من قبل شركاء التنمية لمعالجة أزمة الغذاء وتداعياتها. وتلبي هذه البرامج الاحتياجات التغذوية للسكان.

ملحق 2

دراسات حالة قُطرية

دراسة 1: تونس

سمات القطاع الزراعي في تونس وأهميته

يحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في الاقتصاد التونسي. فبحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والموارد المائية والثروة السمكية، بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 10.6 في المائة في عام 2019، ومثلت 8.9 في المائة من إجمالي الاستثمار في عام 2020. وفي المتوسط، ساهم قطاع الزراعة بنسبة 11 في المائة في صادرات تونس خلال الفترة 2015-2019 ووظف 15 في المائة من القوى العاملة. وتؤدي الزراعة دوراً مهماً في الأمن الغذائي في تونس. ويقوم القطاع الزراعي في تونس على نموذج الأسر الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يواجهون عقبات في الحصول على الموارد والمدخلات والتكنولوجيا والتمويل والقدرة على الولوج إلى الأسواق. كما إن اعتماد الزراعة الشديد على المناخ وتدهور الموارد الطبيعية والتقلبات في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية كلها أسباب تجعل ظروف الإنتاج الزراعي أكثر صعوبة وخطورة وتتطلب سياسات داعمة.

الميزان التجاري الزراعي والأمن الغذائي

على الرغم من أن تونس حققت الاكتفاء الذاتي من منتجات الألبان والخضروات والفاكهة، إلا أن البلاد لا تزال تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب³⁷، إذ تستورد 50 في المائة من الحبوب المستخدمة للاستهلاك البشري و60 في المائة من تلك المستخدمة في علف الماشية. وتؤدي زيادة أسعار الحبوب في الأسواق الدولية إلى زيادة التكاليف التي تتحملها الحكومة التونسية في ضوء الحاجة إلى توفير مخزون كاف السلع الغذائية بما يحقق الأمن الغذائي.

وهذا، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية، يضع البلاد في وضع غير مستقر من ناحية الأمن الغذائي. وتدعونا هذه الملاحظة إلى مراجعة عناصر سياسة الدعم التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي.

سياسة الدعم والأمن الغذائي

يأتي معظم الدعم للمنتجين الزراعيين في تونس من سياسات تدعم أسعار المدخلات الزراعية وتدعم أسعار السوق، ولا سيما أسعار المنتجات الأساسية. ولكن عقب الزيادات الكبيرة في أسعار المدخلات في الأسواق الدولية وانخفاض قيمة الدينار التونسي، انخفض دعم المدخلات، ولم يعد هذا الدعم كافياً لتغطية التكاليف المتزايدة. وأصبح إعانات الأسعار

37 المصدر: وزير الزراعة بالإنابة يدعو إلى التفكير بنظام غذائي جديد في تونس. وكالة تونس أفريقيا للأنباء. منشور بتاريخ: 28/06/2021. كما في: أكتوبر/ تشرين الأول 2022. <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Economy/14147688-acting-> agriculture

غير كافية ولم تعد توفر دعماً عادلاً للمنتجين، لا سيما في قطاعي الألبان والحبوب. وأدى عدم الاتساق بين أسعار المنتجين وبين التغيرات في تكاليف الإنتاج إلى تفويض سياسة الحوافز السعرية، بحيث لم تعد حافزاً فعالاً للإنتاج.

مثال: قطاع الحبوب وقطاع الألبان

تشمل سياسة الدعم لقطاع الحبوب دعم أسعار المستهلك وحوافز الأسعار لحماية القوة الشرائية للمستهلكين. وقد شجع هذا الاستهلاك بقوة، مما أدى إلى زيادة الواردات وأدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بشكل متزايد في الأسواق الدولية. وقد أدى ذلك، إلى جانب انخفاض قيمة الدينار التونسي، إلى زيادة فاتورة الغذاء وعجز أكبر في الميزان التجاري، فضلاً عن زيادة النفقات المالية من خلال صندوق التعويضات العامة، وذلك بسبب سياسة دعم أسعار المستهلكين في السوق المحلية. كما شجعت سياسة دعم الاستهلاك هذه، والتي يستفيد منها الأغنياء والفقراء على حد سواء، على الهدر، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاعتماد على الواردات من أسواق دولية تتسم بتقلبها الشديد وارتفاع أسعار المنتجات والمدخلات، ما يعمق من حالة عدم اليقين بشأن الأمن الغذائي.

كان أداء قطاع الألبان جيداً إلى حد وصول البلاد إلى الاكتفاء الذاتي من الحليب. ومع ذلك، فإن نظام الدعم الذي يركز على المستهلكين لم يعد قادراً على تلبية احتياجات جوارب أخرى في هذا القطاع. فقد أدت الزيادة في أسعار المدخلات المستوردة لقطاع الألبان، ولا سيما الزيادة الضخمة في أسعار المواد الخام المستخدمة في تصنيع الأعلاف المركزة (فول الصويا والذرة والشعير)، إلى زيادة تكلفة إنتاج الحليب المحلي، والتي لم تنجح الزيادات المتتالية في إعانات الأسعار في تعويضها. كما أن الزيادات في أسعار المدخلات المستوردة تقوض أداء قطاع الثروة الحيوانية وتؤدي إلى تدهور وضع الرعاة ودفعهم إلى بيع جزء من قطعانهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نقص الإنتاج والإمدادات. ويؤدي اللجوء اللائق إلى الاستيراد بأسعار مرتفعة إلى زيادة الإنفاق من جانب الدولة لدعم الاستهلاك، بينما يتضرر النظام الإنتاجي من هذه السياسة.

آثار سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي

أدت سياسة خفض أسعار المنتجات الزراعية التي تهدف إلى تشجيع الاستهلاك على حساب الإنتاج إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل الزراعي. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض قدرة المزارعين على شراء المدخلات وكذلك إلى استنفاد الموارد الطبيعية بسبب الإفراط في استخدامها. ومثل هذا الوضع، إلى جانب تأثير تغير المناخ، لا يشجع الاستثمار في القطاع، ويجعل الشباب يحجمون عن العمل في قطاع يرون أنه غير ذي مردود ومحفوف بالمخاطر. ويزيد التأثير الإجمالي من هشاشة سكان الريف وكذلك من حالة عدم المساواة الاجتماعية، ويؤثر سلباً على كل من الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

قطاع زيت الزيتون

لا يستفيد قطاع إنتاج زيت الزيتون من أي نوع من الدعم، باستثناء زيت الزيتون المعبأ الذي يتلقى تمويلاً لغايات تسويقه. ويتسم قطاع زيت الزيتون، القطاع الزراعي الأهم في تونس، بتفاوت الإنتاج بين سنة وأخرى بسبب اعتماده الشديد على هطول الأمطار. ومن بين كل ثلاثة مواسم، يحظى قطاع زيت الزيتون بموسم جيد. وبالتالي، فمن الأهمية

يمكن ضمان الحصول على كامل قيمة الموسم. ومع ذلك، فإن التقلبات في أسعار زيت الزيتون في الأسواق الدولية، فضلاً عن التكهات بانخفاض أسعار البيع خلال المواسم ذات المحاصيل الغزيرة³⁸، كما هو الحال مع موسم 2017-2018، أثرت بشدة على المنتجين في هذا القطاع. وقد تسبب الانخفاض الهائل وغير المتوقع في أسعار تصدير زيت الزيتون خلال الفترة 2017-2018 في خسائر فادحة في نظام لا يحظى بأي شكل من أشكال الدعم الحكومي.

وهذا يستدعي إدارة أفضل لموسم زيت الزيتون من خلال التدخل عند الضرورة (أي خلال فترات انخفاض الأسعار). وقد يعني هذا اللجوء إلى التخزين لحماية الأسعار والبيع عندما تتحسن الظروف في السوق الدولية (أي التصدير عندما ترتفع الأسعار).

التحول من نظام دعم يركز على الاستهلاك إلى نظام يدعم الإنتاج

تتجلى التبعات المذكورة أعلاه والمترتبة على سياسة دعم الاستهلاك على حساب الإنتاج الزراعي في تراجع ربحية القطاع الزراعي في تونس وقدرته على الاستمرارية. فهذه السياسة تؤدي إلى نشوء ظروف تفوق الإنتاج الزراعي، مما يهدد الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل. لذلك، باتت هناك اليوم حاجة ملحة لإصلاح نظام الدعم الزراعي لإيجاد الظروف التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي بطريقة مستدامة. وتشمل الحلول المقترحة إيجاد نظام يدعم دخل المزارعين، وتبني استراتيجية تشجع الإنتاج وفي الوقت نفسه تعزز قدرة القطاع على الصمود وتنهض بالأمن الغذائي كذلك من خلال تحسين إدارة القطاع وأدائه. وهذا يشمل:

- تشجيع وتسهيل تأسيس الهياكل التنظيمية ومجموعات المنتجين، مثل تعاونيات الخدمات الزراعية التي تقدم المساعدة وخدمات الإشراف لصغار المزارعين لدعمهم وتمكينهم من الحصول على مدخلات الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وتسويق منتجاتهم؛
- تمويل إنشاء مرافق تخزين إضافية للاستفادة من وفرة المحاصيل (على سبيل المثال في قطاع زيت الزيتون)، أو للشراء عند انخفاض الأسعار في السوق الدولية (الحبوب)؛
- قيام الحكومة بدعم الاستثمارات في البنية التحتية؛
- دعم تطوير القطاعات الفرعية المتكاملة عمودياً والترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية؛
- دعم تطوير المؤشرات الجغرافية وعلامات الجودة؛
- دعم إنشاء البنية التحتية الفنية، في كل من القطاعين العام والخاص، في مجالات الاختبار والتتبع وتقييم الامتثال للمعايير الصحية والفنية؛
- ومساعدة قطاع المنتجات العضوية في الاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة في أسواق التصدير.

38 المصدر: تونس: Olive oil, the curse of abundance. Published: 15/12/2019. Cited: October 2022
<https://www.researchmedia.org/tunisia-olive-oil-the-curse-of-abundance/>

دراسة 2: الأردن

انضم الأردن إلى النظام التجاري متعدد الأطراف عقب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في أبريل/ نيسان 2000. كما أصبح الأردن عضواً في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ووقع اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وكندا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

وعليه، فقد تطورت سياسة الأمن الغذائي في الأردن لتعزيز التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية على مختلف المواد الغذائية والزراعية. تعتبر الأردن دولة مستوردة صافية للغذاء، ومع ذلك، فهي شبه مكتفية ذاتياً من المحاصيل عالية القيمة (الخضروات بشكل أساسي)، ولكنها تعتمد بشكل كبير على واردات الأغذية الأساسية. إذ تبلغ قيمة واردات البلاد من المنتجات الغذائية والزراعية حوالي 4 مليارات دولار أمريكي سنوياً وتعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الحبوب وبنسبة 90 في المائة (الشكل 50). وهذا لأن إنتاج الأردن المحلي من الحبوب ضئيل.

يواجه الإنتاج الغذائي المحلي في الأردن عقبات هائلة تحول دون زيادة حصته في السوق المحلية. وتتمثل هذه العوائق في ارتفاع الضرائب وتكاليف الطاقة وانخفاض إمدادات المياه المستخدمة في ري الأراضي الزراعية والافتقار إلى الإعانات الزراعية. كما لا يتمتع الأردن بالحق الذي تتيحه منظمة التجارة العالمية والمتمثل في استخدام آلية الضمانات الخاصة بحماية إنتاجه الزراعي المحلي من «الضرر» الناجم عن زيادة الواردات. وعلى الرغم من النقص «غير الملحوظ» في بعض المواد الغذائية، فإن السياسة التجارية التي يستخدمها الأردن مكنت البلاد بشكل عام من تأمين إمداداتها الغذائية حتى أثناء جائحة كوفيد-19.

ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه الأردن، والذي يحد من قدرة الناس على الحصول على الغذاء، هو الارتفاع الكبير في الأسعار والذي يؤثر بشكل عام على أسعار المنتجات الغذائية. ونتجت الزيادات في الأسعار عن ضعف إنفاذ قانون المنافسة وكذلك بسبب الحواجز الفنية المفروضة على مختلف أنواع المنتجات الغذائية المستوردة. وعلى الرغم من أن قانون المنافسة صدر في عام 2004، إلا أنه لم ينجح لغاية اليوم في الحد من الممارسات التجارية غير العادلة مثل التواطؤ وإساءة استخدام المنصب. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على الحصول على متوسطات دقيقة للأسعار اليومية لمختلف المواد الغذائية، مما حد من قدرتها على مراقبة الأسعار والتحقق من الحالات التي زادت فيها الأسعار بشكل غير مبرر. كما يجب تعديل القانون نفسه لاختصار عملية اتخاذ القرار البيروقراطية المطولة التي ينطوي عليها.

أدت السياسات التي اعتمدها الحكومة إلى العديد من الحواجز الفنية المرهقة. على سبيل المثال، تطبق وزارة الزراعة آلية ترخيص مشروطة على معظم المنتجات الغذائية المستوردة، مما يحد من المنافسة في السوق ويدفع الأسعار إلى الارتفاع. وعلى صعيد التجارة الدولية، قد يواجه الأمن الغذائي للأردن تحديات بسبب قيود التصدير التي تفرضها الدول المنتجة. لذلك، يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية تحديث القواعد لحظر مثل هذه القيود وذلك لمساعدة البلدان منخفضة الدخل مثل الأردن.

دراسة 3: المغرب

اكتسب البعد الجيوسياسي للزراعة أهمية هائلة في جداول الأعمال الدولية للحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم. فقد مثلت جائحة كوفيد-19 تحدياً للأنظمة الصحية والاستراتيجيات السياسية وأساليب العمل وأنماط الاستهلاك ونمو المجتمعات. كما سلطت الأزمة في أوكرانيا الضوء على الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لقطاع الأغذية الزراعية والتجارة. لطالما كانت الزراعة في المغرب قطاعاً حيوياً يؤدي أدواراً اجتماعية واقتصادية رئيسية وبات ركيزة أساسية في جميع خطط التنمية الوطنية.

يمكن القول إن الخطط والاستراتيجيات الزراعية التي تبناها المغرب خلال العشرين سنة الماضية كانت ناجحة. ونجحت البلاد في زيادة إنتاجها الموجه للتصدير وقللت من انتشار نقص التغذية³⁹ بين السكان (على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 زادت من انعدام الأمن الغذائي). وعزز «مخطط المغرب الأخضر» الذي تم إطلاقه في عام 2008 التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة إنتاج الصادرات الزراعية عالية القيمة. فقد نجحت هذه الخطة في زيادة قيمة الصادرات الزراعية للبلاد بنسبة 117 في المائة⁴⁰ إلى ما يقرب من 3.5 مليار دولار أمريكي وساهمت في إيجاد 342000 فرصة عمل جديدة.⁴¹ وفي عام 2019، بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 13 في المائة وكان مصدر العمل لنحو 40 في المائة من القوة العاملة في عموم البلاد وأكثر من 65 في المائة من سكان الريف.⁴² وكثيرة لمخطط المغرب الأخضر، بات قطاع الأغذية الزراعية الآن يمثل 21 في المائة من إجمالي صادرات البلاد.⁴³

على الرغم من هذه الإنجازات الملحوظة، فإن متوسط ثلاث سنوات لمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد في المغرب (من 2019 إلى 2021) يبلغ 31.6 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وقد يكون سبب ذلك هو الجفاف والتراجع الكبير في الهطول المطري السنوي وعدم انتظامه، مما أثر سلباً على محاصيل الحبوب.⁴⁴

في الوقت الذي كان فيه الاكتفاء الذاتي من الغذاء أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيات التنمية في المغرب منذ الاستقلال، فإن اعتماد البلاد المتزايد على دعم أسعار مجموعة من الواردات الغذائية الرئيسية بات يمثل خطراً متزايداً على نموده الاجتماعي والاقتصادي. ويعتمد المغرب، حاله حال الدول المجاورة، اعتماداً كبيراً على استيراد الحبوب. ولتعزيز مخطط المغرب

39 المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو ستات): مؤشرات مختارة. منظمة الأغذية والزراعة، روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022. <https://www.fao.org/faostat/en/#country/143>

Source: H. Ghanem, 2015. AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMENT FOR INCLUSIVE GROWTH AND FOOD SECURITY IN MOROCCO. GLOBAL ECONOMY & DEVELOPMENT WORKING PAPER 82. Cited: October 2022. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Agriculture_WEB_Revised.pdf

41 المصدر: الإنجازات الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر. موقع وكالة التنمية الفلاحية. كما في: أكتوبر/تشرين الأول 2022. <https://www.ada.gov.ma/ar/الإنجازات-الرئيسية-لمخطط-المغرب-الأخضر>

Source: Oxford Business Group: Green Morocco Plan increases Morocco's agricultural output. Cited: August 2022. <https://oxfordbusinessgroup.com/reports/morocco/2020-report/economy/bearing-fruit-the-sector-development-plan-makes-concrete-gains-but-challenges-to-reaching-full-potential-persist>

Source: European Training Foundation, 2021. The future of skills: A case study of the agri-food sector in Morocco. Cited: August 2022. <https://www.etf.europa.eu/en/publications-and-resources/publications/future-skills-case-study-agri-food-sector-morocco>

Source: Middle East Institute, 2021. The Fragile State of Food Security in the Maghreb: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria, and Morocco. Cited: August 2022. <https://mei.edu/publications/fragile-state-food-security-maghreb-implication-2021-cereal-grains-crisis-tunisia>

الأخضر، أطلق المغرب مبادرة جديدة مدتها 10 سنوات (2020-2030) تسمى الجيل الأخضر تهدف إلى استدامة الإنتاج الزراعي في البلاد للتصدير والاستهلاك المحلي وتعزيز قدرته على الصمود، وفي الوقت نفسه النهوض بـ 400000 أسرة إلى الطبقة المتوسطة.⁴⁵ ولكن لتحقيق هذه الأهداف، يجب على المغرب أن يخفف من شدة تأثيره بتغير المناخ ومواسم الجفاف.

فيما يتعلق بالتجارة، قلل المغرب من اعتماده على الاتحاد الأوروبي وسعى للاستفادة من فرص التجارة والاستثمار الإقليمية، لا سيما داخل القارة الأفريقية. وشهدت العلاقات التجارية والاستثمارية بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء نمواً مطرداً على مدى العقدين الماضيين نتيجة للعديد من اتفاقيات التجارة التي وقعها المغرب مع مجموعة من البلدان الأفريقية. انضمت البلاد إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في مايو/ أيار 2019⁴⁶ وتقدمت بطلب للحصول على عضوية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في فبراير/ شباط 2017. والمثير للدهشة أنه بالمقارنة مع الواردات من الاتحاد الأوروبي أو دول أخرى، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تفرض أعلى تعريفات جمركية على المنتجات المستوردة من المغرب.

وقع المغرب العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية المتوسطة (اتفاقية أغادير)، والعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية الأخرى. كما إن المغرب هو الدولة الأفريقية الوحيدة⁴⁷ التي وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت بزيادة إجمالي التبادل التجاري بين البلدين إلى 5 مليارات دولار في 2019 مقارنة بـ 925 مليون دولار في 2005.⁴⁸

على الرغم من هذه الجهود والاتفاقيات لتسهيل التجارة، إلا أن الدولة تواصل حماية السوق المحلية، خاصة السلع الاستهلاكية، مما يقوض جاذبية التصدير ويخلق حوافز للتجارة غير الرسمية. كما إن الرسوم الجمركية على بعض واردات المواد الغذائية الزراعية مثل المشروبات واللبن والكسكس والآيس كريم ومعجون الطماطم والكاتشب مرتفعة. وهذا بطبيعة الحال يشجع بعض الشركات المحلية على البقاء في السوق المحلية التي تتمتع فيها بالحماية والربحية وبالتالي تصرف النظر عن التوجه نحو التصدير.

45 المصدر: ملك المغرب يطلق مبادرة «الجيل الأخضر 2020-2030». منشور بتاريخ: 15/02/2020. موقع جريدة الشرق الأوسط. كما في: أغسطس/ آب 2022. <https://english.aawsat.com/home/article/2132676/moroccos-king-launches-green-generation-2020-2030>

46 بدأت التجارة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 يناير/ كانون الثاني 2021، ومع ذلك، لم تكن هناك تجارة بموجب نظام الاتفاقية. انظر، <https://www.tralac.org/resources/infographic/13795-status-of-afcfra-ratification>. html

47 تعد البلدان الأفريقية جنوب الصحراء المؤهلة جزءًا من قانون النمو والفرص الأفريقي الأحادي الجانب وغير المتبادل (أجوا).

48 Source: Morocco Free Trade Agreement. Website of the Office of the United States Trade Representative. Cited: August 2022. <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/morocco-fta>

لا تزال التجارة البينية في المنطقة دون المأمول ولم تحظى المنطقة بأي تحول اقتصادي رئيسي مثل ذلك الذي شهدته مناطق أخرى حول العالم بفضل الترتيبات والاتفاقيات التجارية الجديدة. وقد بذل المغرب جهوداً كبيرة مكنته من احتلال المرتبة الأولى في منطقة شمال أفريقيا على مؤشر «التجارة عبر الحدود» وذلك بفضل تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتقليصها. على سبيل المثال، يؤثر وقت التصدير والاستيراد، بوصفه إجراءً حدودياً، بشكل سلبي وكبير على التجارة البينية الإقليمية في المواد الغذائية الزراعية الوسيطة. ولدى المغرب القدرة على إعادة توجيه جزء من قطاع التصنيع الغذائي كثيف رأس المال فيه إلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي تستورد المواد الخام الوسيطة من خارج المنطقة على الرغم من توفر إنتاج زراعي أولي عالي التنافسية في دول عربية غير خليجية.

تغيرت عادات المستهلكين وأنماط التوريد الدولية بعد جائحة كوفيد-19، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات المغربية المشاركة في سلسلة القيمة الزراعية الاستجابة لهذه التغيرات بشكل مناسب. تشمل الاتجاهات الجديدة الواضحة في عادات المستهلكين زيادة الاهتمام بالمنتجات المحلية والتجارة الإلكترونية والمطابخ المنزلية. وستواصل الجهود للنهوض بالتجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية وتقليل كلفها، وستواصل الدول سعيها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية.

2022

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية

التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية

«يقدم تقرير هذا العام أدلة على أن البلدان الأعضاء في المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المقاصد ذات الصلة بالقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وذلك في ضوء تزايد معدلات انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وسوء التغذية. كما استمرت معدلات انتشار الهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال بالارتفاع، في حين باتت معدلات انتشار السمنة بين البالغين تمثل ضعف المتوسط العالمي. وتعاني أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات في المنطقة من مستويات مرتفعة جداً لانتشار الجوع وسوء التغذية، والتقزم والهزال لدى الأطفال، وفقر الدم لدى النساء.

ويقدم التقرير أيضاً أول تقييم لتكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل هذه الكلفة منذ تفشي جائحة كوفيد-19، إذ يُظهر التقييم زيادة مطردة في تكلفة الأنماط الغذائية المغذية في السنوات الأخيرة وأن أكثر من نصف سكان المنطقة العربية لا يستطيعون تحمل كلفة مثل هذه الأنماط. وقد فاقمت الأزمة في أوكرانيا، والتي تسببت في نقص الغذاء وتضخم أسعاره، من العبء الذي تمثله مشكلة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

وتركز نسخة هذا العام من التقرير على الدور والإمكانات التي تتيحها التجارة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة، في ضوء اعتماد دول المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على استيراد السلع الغذائية الأساسية التي تعتبر ضرورية لتبني أنماط غذائية متنوعة وصحية.

ويناقش التقرير أيضاً دور التجارة وتيسير التجارة بوصفها عوامل تمكين أساسية لجميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية، ويتناول تأثير التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية على تكلفة الغذاء في المنطقة.

علاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء والتي قد تكون أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالصدمات الخارجية كما تجلّى خلال الجائحة والأزمة في أوكرانيا. ويقيّم التقرير مواطن الضعف في البلدان العربية، مثل الاعتماد على الواردات من جهة والاعتماد على عدد محدود من مصدري الغذاء من جهة ثانية.

وللحد من الانكشاف على مثل هذه الصدمات الخارجية، يشدد التقرير على أهمية إدارة التجارة الدولية بحصافة وتنويع مصادر الواردات وتوسيع العلاقات التجارية الدولية لتشمل شركاء وأسواقاً جديدة.

ويختتم التقرير بتوصيات حول أفضل السياسات الواجب تبنيها لدمج التجارة في سياسات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة.»

ISBN 978-92-5-137748-2



9 789251 377482

CC4773AR/1/03.23

